## المملكة الأردنية الهاشمية

## دائـــرة الـــشـــؤون الفـلـســطـيـنـيـــة

# تـطـورات الـقـضـيـة الفـلـسـطـيـنـيـة

## الـتـقـريـر الـشـهـري

عن شهري أيلول وتشرين الأول ٢٠٢٣.

**إعداد مديرية الدراسات والإعلام**

| الـفـــهـــرس | الصـفحـة |
|---|---|
| كلمـــة العـــــدد: تأثير الرواية الإسرائيلية يتراجع والدعم الغربي لن يستمر | ٢ |
| موجز تنفيـــذي | ٤ |
| أولا: تطورات عملية السلام | |
| أ- الموقف الأردني | ٦ |
| ب- الموقف الفلسطيني | ٢٧ |
| ت- الموقف العربي | ٢٩ |
| ث- الموقف الدولي | ٣١ |
| ج- الموقف الاسرائيلي | ٣٤ |
| ح- الموقف الأمريكي | ٣٩ |
| ثانيا: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة | |
| أ- الشهداء والجرحى | ٤٣ |
| ب- الأسرى والمعتقلون | ٤٤ |
| ت- اقتحامات لتجمعات سكانية | ٤٥ |
| ث- انتهاكات ضد المقدسات | ٤٥ |
| ج- مصادرة/ تدمير واعتداء على ممتلكات عامة وخاصة. | ٤٥ |
| ح- أنشطة استيطانية وتهويدية | ٤٦ |
| خ- حواجز عسكرية مفاجئة وإغلاقات | ٤٦ |
| د- هدم / اخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية | ٤٦ |
| ذ- انتهاكات المستوطنين | ٤٦ |
| ثالثا: شؤون إسرائيلية | |
| أ- ماذا يحصل في مناطق "ج" في الضفة الغربية منذ بداية الحرب على غزة | ٤٨ |
| ب- مؤسستان بحثيتان إسرائيليتان: أحداث ٧ أكتوبر أدّت إلى انهيار مفاهيم إسرائيلية مركزية أولها "إدارة الصراع" و"تقوية حماس" | ٤٩ |

## كلمة العدد

# تأثير الرواية الإسرائيلية يتراجع والدعم الغربي لن يستمر

حذر معلقون إسرائيليون من أن تأثير الرواية الإسرائيلية بدأ بالتراجع بعد سيطرة الرواية على وسائل الإعلام والرأي العام في الغرب على خلفية عملية حماس الأخيرة ضد إسرائيل، نظرا لحجم الدمار الذي أصاب غزة وتنتشر صوره حول العالم، ومع احتمال انطلاق احتياج بري لغزة فإنه مع حجم الخسائر بين المدنيين غزة فمن الممكن أن لا يستمر الدعم الغربي.

وكتب "أتيلا سومفالفي" في صحيفة يديعوت أحرنوت: "ربحنا في البداية، ثم بدأ التأثير يتلاشى."

في مخبأ القيادة التابع للجيش الإسرائيلي؛ يعمل خبراء من مختلف وحدات العمليات النفسية التابعة للجيش الإسرائيلي على مدار الساعة. إنهم يراقبون عن كثب المزاج السائد والخطاب العام ويتفاعلون بحسب ذلك لرفع مستوى الوعي، والأهم من ذلك، للتأثير على وجهات النظر العالمية لملايين الأشخاص"، وأضاف: "لكن البصيرة في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية هي أن هذه الساحة لا يمكن أن تترك من دون ردّ ومن دون معالجة سليمة ومستمرة."

فقد "قرّر المئات، إن لم يكن الآلاف، من الإسرائيليين المشاركة في جهود التأثير العالمي وقاموا بحملات تحمل صور القتلى وقصص المختطفين والمشاهد المروّعة والمزيد. بالنسبة لإسرائيل الرسمية، لم يبق أمامها سوى ركوب الموجة والاستمتاع ببضعة أيام من النعمة في أذهان الجمهور العالمي"، حسب تعبيره.

لكن سومفالفي حذر من أن "التأثير تلاشى بسرعة، إما بسبب الغارات الإسرائيلية المكثّفة على غزة وصور الدمار الشديد التي انتشرت من هناك، إلى جانب صرخات اليأس لسكان غزة الذين يواجهون الأزمة الإنسانية التي ولدت بسرعة بسبب قرار إسرائيل بقطع الكهرباء والماء عن غزة، أو بسبب قصر الذاكرة البشرية."

وبحسب سومفالفي فإن الدراسات الاستقصائية التي أجريت في الولايات المتحدة وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، أظهرت أن "الرواية الفلسطينية سيطرت بسرعة واكتسبت تعاطفا أكبر من الجمهور مقارنة بالمأساة الإسرائيلية"، حسب وصفه.

من جهته، تحدث ناحوم برنياع عن معضلات العملية العسكرية البريّة في غزة، وقال إن وزيرا الخارجية والدفاع الأمريكيين، أنتوني بلينكن ولويد أوستن، أبلغا إسرائيل بأن الولايات المتحدة "سيصعب عليها تأييد عملية عسكرية في غزة تنطوي على مسّ جارف بالمدنيين وتعريض السيادة المصرية للخطر"، وأضاف: "فضلا عن الحساسية الواجبة من إدارة ديمقراطية حيال حقوق الإنسان، توجد هنا مصلحة واضحة. أمريكا غير معنية بإضعاف الأنظمة العربية المؤيدة لأمريكا.. لا مصر، لا الأردن، لا الإمارات ولا السعودية. بلينكن سافر من إسرائيل إلى السعودية في محاولة لإنقاذ الصفقة السعودية. لبايدن الصفقة هامة جدا؛ سياسيا وحزبيا."

ورأى برنياع أن "حكومة إسرائيل وضعت هدفا للحرب في غزة مشكوك أن يكون تحقيقه ممكنا. إبادة حماس هو هدف مرغوب فيه، لكن من يضعه يثير على الفور سؤال ما الذي سيأتي مكانها"، ولفت إلى أنه سأل إيهود باراك عند كان وزيرا للدفاع "لماذا لا تحتل إسرائيل غزة وتسلّمها أمانة إلى السلطة الفلسطينية؟، فأجاب: هذا خيار لا يمكن أن يعمل على هذا النحو.. إسرائيل لا يمكنها والسلطة لا يمكنها. اليوم هذا صحيح بأضعاف؛ حين تكون في إسرائيل حكومة تفضّل السلطة على حماس، والسلطة ضعيفة وغير شعبية."

وقال "الحكومة تتحدث بصوتين في موضوع المخطوفين أيضا. صوت واحد يقول، لا يوجد، لا يمكن أن تكون مفاوضات مع حماس، وصوت ثان يقول، نحن نجري اتصالا مع قطر ومحافل أخرى كي نعيد المخطوفين"، معتبرا أن "الانطباع

**الناشئ أن الحكومة تنازلت عن حياة المخطوفين"، وقال إن "مجال المناورة الإسرائيلي ضيّق بسبب الهدف الذي حُدّد للحرب. وبالإجمال، مشكوك فيما إذا كان أحد سيتحرك قبل العملية البرية للجيش الإسرائيلي."**

**وبينما قال إن "العالم لا يمكنه أن يبقى غير مبال بالمشكلة" مع وجود أشخاص من حملة الجنسية الأمريكية وجنسيات أوروبية محتجزين لدى حماس، فإن "الأيام التي تتمتع فيها إسرائيل بإسناد في الغرب على أعمالها في غزة آخذة في الانتهاء. صور البلدات المدمّرة في غلاف غزة تُستبدل بصور المنازل المدمّرة ومئات آلاف اللاجئين الذين يتحرّكون جنوبا في غزة. في إسرائيل يوجد في هذه الأثناء إجماع حول الأعمال العسكرية (..) لكنه إجماع مؤقت"، وفق قوله.**

## -موجز تنفيذي: -

أبرز التقرير الشهري لشهر تشرين الأول ٢٠٢٣، تأكيد صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، بأن المنطقة لن تنعم بالأمن والاستقرار دون تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، ليحصل الشعب الفلسطيني على دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وتنتهي دوامات القتل التي يدفع ثمنها المدنيون الأبرياء، فلا أمن ولا سلام ولا استقرار من دون السلام العادل والشامل الذي يشكل حل الدولتين سبيله الوحيد".

وتأكيد جلالته بأن ملف التهجير "خط أحمر" وأن الأردن سيحمي حدوده وسيدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه بكل إمكانياته، قائلا: "لن نسمح بموجات لجوء جديدة"، مجددا جلالته التأكيد على أنه لا بديل عن الحل السياسي للقضية الفلسطينية، ويجب أن يدرك العالم والقوى الدولية جذور هذا الصراع وخطورة ما يجري في القطاع، وأن الخروج من دوامة العنف يكمن بالتهدئة الشاملة والعودة إلى العملية السياسية.

وتشديد جلالته على أن فلسطين ستبقى بوصلة الأردن، وتاجُها القدس الشريف، وأنه لا حياد عن الدفاع عن مصالحها وقضيتها العادلة، حتى يستعيد الشعب الفلسطيني الشقيق حقوقه كاملة، وأن موقف الأردن سيظل ثابتا، ولن يتخلى عن دوره مهما بلغت التحديات، في سبيل الدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس، والحفاظ عليها من منطلق الوصاية الهاشمية. وسيبقى الأردن في خندق العروبة، يبذل كل ما بوسعه، في سبيل الوقوف مع أشقائه العرب".

ومن جهته، واصل الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر تشرين الأول ٢٠٢٣، انتهاكاته المعهودة في الأرضي الفلسطينية المحتلة بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها في تحدٍ لجميع المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية، واستمرارا لممارسة سياساته الاستيطانية والتهويدية والعنصرية ضد الفلسطينيين، بكافة أشكالها من قتل واعتقال وهدم واستيطان وتهويد دون الاكتراث بالقرارات والاتفاقيات الدولية، وتنفيذا للمطامع الاحتلالية، مبددا بذلك سائر الجهود الرامية الى التوصل الى حل دولتين لشعبين، سالبا الشعب الفلسطيني حقه في قيام دولة مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

- **نستعرض أدناه ملخصا لأبرز هذه الانتهاكات: -**

- تسبب العدوان الإسرائيلي الشرس والعنيف على قطاع غزة باستشهاد (٨٧٦٠) فلسطينيا خلال شهر تشرين الأول ٢٠٢٣؛ في محافظات الضفة بلغ عدد الشهداء ١٣٥ شهيدا و٨٦٢٥ من قطاع غزة إثر العدوان الإسرائيلي على القطاع عقب عملية " طوفان الأقصى" يوم السابع من الشهر موضوع التقرير.

- تنفيذ قوات الاحتلال خلال الشهر موضوع التقرير، عمليات اعتقال بلغت بمجملها (٢٠٧٤) تصدرتها الخليل بواقع تسجيل (٥٥١) عملية اعتقال؛ تليها رام الله (٣٩٣) اعتقال، ومن ثم القدس بواقع (٣٢٦) حالة اعتقال.

- مواصلة قوات الاحتلال اقتحامها لتجمعات سكنية فلسطينية، والتي ناهزت الـ (١٢٥٦) تصدرتها رام الله مسجلة (٢٠٨) اقتحاما.

- تصعيد الانتهاكات بحق المقدسات، وبخاصة ضد الاقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف، إذ رصد تقرير "محافظة القدس اقتحام (٨٠٠٦) مستوطنًا، و(١٦,٢٥٥) أجنبيا تحت مسمى سياحة (من خلال وزارة سياحة الاحتلال الإسرائيلي) المسجد الأقصى المُبارك بحماية مشددة من قوات الاحتلال الخاصة المدججة بالسلاح. وهو الرقم الأعلى للاقتحامات خلال العام الحالي. وبذلك يكون ٤٩,١٦٨ مستوطنًا قد اقتحموا المسجد الأقصى المبارك منذ بداية العام ٢٠٢٣ وحتى نهاية شهر تشرين الأول.

- واصلت سلطات الاحتلال سياساتها العنصرية ضد الفلسطينيين، ومصادرة أراضيهم وإخطار الكثير من المنشآت بالهدم، حيث تم هدم (٢٠) منزلا فلسطينيا بحجة عدم الترخيص، وتم هدم معظمها بأيدي أصحابها تفاديا لدفع غرامات مالية باهظة.

- إقرار السلطات الاسرائيلية العديد من المشاريع الاستيطانية التي تهدف الى تكثيف الاستيطان وترسيخ الوجود اليهودي في عدد من المدن وخاصة في القدس.

- ارتفاع اعتداءات المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم في إطار دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر تشرين الأول ٢٠٢٣ (٤٠٨) اعتداء.

وتستعرض الشؤون الاسرائيلية أبرز القضايا محط الاهتمام الاسرائيلي، خلال الشهر موضوع التقرير، مُسلطة الضوء على مختلف القضايا الداخلية والخارجية، ونستعرض منها لهذا الشهر وكان أبرزها لهذا الشهر مقالة نشرها "مركز مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" تسلط الضوء على ما يحصل في الضفة الغربية في وقت الحرب توجه أنظار المجتمع الدولي نحو ما يجري في قطاع غزة، حيث تشهد الضفة الغربية حاليا أوسع حملة اعتداءات من قبل المستوطنين، بالإضافة إلى توسع جغرافي استيطاني، إذ تلعب مجالس المستوطنات دورا "ريادياً" في ذلك.

فيما يتناول التقرير الثاني لذات المركز الإجماع الحاصل نتيجة عملية " طوفان الأقصى" والذي يؤكد بأن ما حصل يوم ٧ تشرين الأول لم يكن مجرد خطأ استخباراتي أو عطل عملانيّ موضعيّ، وإنما كان نتيجة تراكمية حتمية تمثلت في انهيار شامل مدوٍ للرؤية الأمنية والسياسية التي تربعت على صدارة ما يمكن تسميته بالفكر السياسي ـ الأمني وتحكّمت بمُخرجاته خلال العقود الأخيرة، لا سيما فشل ما عُرف إسرائيليا بـ"إدارة الصراع" و "تقوية حماس".

# أولا: تطورات عملية السلام

## أ- الموقف الأردني: -

أبرزت الأحداث التي شهدها قطاع غزة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٣، على إثر عملية " طوفان الأقصى " في السابع من الشهر موضوع الحديث؛ مواصلة الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني وبكافة السُبل دعمه للقضية الفلسطينية مؤكدا موقفه الثابت والواضح حيال القضية التي تحتل المركزية والأولوية؛ إذ بذل الاردن جهودا دبلوماسية كبيرة في سبيل وقف العدوان الاسرائيلي المتواصل على قطاع غزة وحماية المدنيين، وشدد جلالته على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني، وضمان إيصال المساعدات الإغاثية والدوائية إلى قطاع غزة ودعم المنظمات الدولية العاملة هناك، وأكد جلالته رفضه أي خطط لاحتلال إسرائيل أجزاء من قطاع غزة أو إقامة مناطق أمنية داخل القطاع، مؤكدا أن أصل الأزمة يتمثل في حرمان إسرائيل الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة.

كما جدد جلالته رفضه لمحاولات التهجير القسري للفلسطينيين وترحيل الأزمة إلى دول الجوار، مشددا على أهمية دعم "الأونروا" وتيسير وصول المساعدات إلى الفلسطينيين.

وعلى ذات الصعيد، بحث جلالة الملك عبد الله الثاني والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال اتصال هاتفي يوم الأحد ١٠/٨، ضرورة تكثيف الجهود الدولية لوقف التصعيد في غزة ومحيطها، وحذر جلالته من أن الأوضاع ستستمر بالتفاقم في ظل غياب حل عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لافتا إلى التداعيات الخطيرة للتصعيد بين الجانبين على أمن المنطقة بأكملها، وتم التأكيد على مواصلة التنسيق والتشاور بين الأردن وفرنسا، وضرورة الدفع باتجاه ضبط النفس وحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني.

استقبل جلالة الملك عبد الله الثاني، يوم الاثنين ١٠/٩، وفدا يضم أعضاء في الكونغرس الأمريكي برئاسة السيناتور جوني إرنست، وجرى خلال اللقاء بحث آخر التطورات في المنطقة، وعلاقات الصداقة والشراكة الاستراتيجية بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية وآليات تعزيزهما.

وتلقى جلالة الملك عبد الله الثاني، يوم الاثنين ١٠/٩، اتصالا هاتفيا من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، بحثا خلاله آخر المستجدات الخطيرة في غزة ومحيطها. وتم التأكيد، خلال الاتصال، على ضرورة ضبط النفس وحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، ولفت جلالته إلى دور الأمم المتحدة في الدعوة إلى تكثيف الجهود الدولية لوقف التصعيد في غزة ومحيطها، وجدد جلالة الملك التحذير من أن المنطقة لن تنعم بالأمن والسلام في ظل غياب حل عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وبذات السياق، تلقى جلالة الملك عبد الله الثاني اتصالا هاتفيا، يوم الاثنين ١٠/٩، من سمو الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية، بحثا خلاله الأوضاع الخطيرة في غزة ومحيطها. وتم التأكيد، خلال الاتصال، على ضرورة تكثيف التنسيق العربي وتوحيد الجهود لوقف التصعيد وتفادي تبعاته على المنطقة بأكملها، وأكد جلالته ضرورة إيجاد أفق سياسي للقضية الفلسطينية لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، ونيل الأشقاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة .

كما وجه جلالة الملك عبد الله الثاني، يوم الثلاثاء ١٠/١٠، بإرسال مساعدات إنسانية وطبية عاجلة للأشقاء الفلسطينيين في قطاع غزة، وذلك عن طريق معبر رفح بالتنسيق الكامل والمسبق مع الأشقاء المصريين. وجه جلالته بتحديد الاحتياجات المطلوبة للأشقاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وتوفيرها بالسرعة الممكنة.

وجاء في خطاب العرش السامي الذي ألقاه جلالته خلال افتتاح أعمال الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة التاسع عشر افتتاح يوم الأربعاء ١٠/١١، " إن ما تشهده الأراضي الفلسطينية حاليا من تصعيد خطير وأعمال عنف وعدوان ما هي إلا دليل يؤكد مجدداً أن منطقتنا لن تنعم بالأمن والاستقرار دون تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، ليحصل الشعب الفلسطيني على دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وتنتهي دوامات القتل التي يدفع ثمنها المدنيون الأبرياء، فلا أمن ولا سلام ولا استقرار من دون السلام العادل والشامل الذي يشكل حل الدولتين سبيله الوحيد. وستبقى بوصلتنا فلسطين، وتاجها القدس الشريف، ولن نحيد عن الدفاع عن مصالحها وقضيتها العادلة، حتى يستعيد الشعب الفلسطيني الشقيق حقوقه كاملة، لتنعم منطقتنا وشعوبنا كلها بالسلام الذي هو حق وضرورة لنا جميعا. وسيظل موقف الأردن ثابتا، ولن نتخلى عن دورنا مهما بلغت التحديات، في سبيل الدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس، والحفاظ عليها من منطلق الوصاية الهاشمية. وسيبقى الأردن في خندق العروبة، يبذل كل ما بوسعه، في سبيل الوقوف مع أشقائه العرب".

وبحث جلالة الملك عبد الله الثاني خلال اتصال هاتفي مع جلالة الملك تشارلز الثالث ملك بريطانيا، يوم الأربعاء ١٠/١١، التطورات التي تشهدها غزة ومحيطها. وتناول الاتصال الأوضاع المتدهورة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إذ جرى التأكيد على أهمية وقف التصعيد الخطير وحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني.

وأكد جلالة الملك عبد الله الثاني والرئيس التركي رجب طيب أردوغان أهمية تكثيف الجهود الدولية لوقف التصعيد الحاصل في غزة ومحيطها، وحماية المنطقة من تبعات دوامة عنف جديدة. وشدد الزعيمان خلال اتصال هاتفي، يوم الأربعاء ١٠/١١، على ضرورة حماية المدنيين ووقف استهدافهم لما يشكله من انتهاك صريح للقوانين الدولية، محذرين من انعكاسات هذه التطورات الأخيرة على المنطقة والعالم بأسره، وأكد جلالة الملك ضرورة السماح للمنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة بالقيام بواجباتها الإنسانية، وإدامة الخدمات المقدمة للمدنيين الأبرياء الذين يجب ألا يدفعوا ثمن هذا الصراع.

كما تلقى جلالة الملك عبد الله الثاني، اتصالا هاتفيا يوم الأربعاء ١٠/١١، من رئيس الوزراء النرويجي يوناس غار ستوره، تناول الأوضاع الخطيرة في غزة ومحيطها، وتم التأكيد، خلال الاتصال، على ضرورة تكثيف الجهود الدولية لوقف التصعيد وحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، وأعاد جلالته التأكيد على أن المنطقة لن تنعم بالأمن والسلام في ظل غياب حل عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وتلقى جلالته اتصالا هاتفيا من رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، يوم الأربعاء ١٠/١١، تناول الأوضاع المتدهورة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وجرى التأكيد، خلال الاتصال، على ضرورة حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، وأكد جلالته دور الاتحاد الأوروبي في الدعوة إلى تكثيف الجهود الدولية لوقف التصعيد في غزة ومحيطها، مشددا على أن المنطقة لن تنعم بالأمن والسلام في ظل غياب حل عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولفت جلالة الملك إلى ضرورة السماح للمنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة بالقيام بواجباتها الإنسانية والاستمرار في تقديم المساعدات للفلسطينيين.

فيما أكد جلالة الملك عبد الله الثاني وسمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ضرورة تكثيف الجهود على المستويين العربي والدولي لوقف التصعيد في غزة ومحيطها. وشدد جلالة الملك وأمير دولة قطر في اتصال هاتفي جرى، يوم الخميس، ١٠/١٢، على أهمية حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، وأكد جلالته أن لا سلام ولا استقرار دون إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، ونيل الأشقاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة.

وعلى صلة، أكد جلالة الملك عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس، خلال لقائهما في قصر الحسينية، يوم الخميس، ١٠/١٢، ضرورة وقف التصعيد في قطاع غزة والضفة الغربية، وشدد جلالته والرئيس الفلسطيني على أهمية فتح ممرات إنسانية عاجلة لإدخال المساعدات الطبية والإغاثية إلى قطاع غزة وتوفير المياه والكهرباء، وعدم عرقلة جهود المنظمات الدولية في تقديم الخدمات الإنسانية التي كفلتها المواثيق الدولية وضمنها القانون الدولي الإنساني، وحذر جلالة الملك من انتهاج سياسة العقاب الجماعي تجاه سكان قطاع غزة، مؤكدا ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني وعدم انتهاك القوانين الدولية باستهداف المدنيين الأبرياء، ولفت جلالته إلى أن الأردن يبذل جهودا مكثفة مع الأطراف الفاعلة والشركاء الإقليميين والدوليين، لبحث تحرك دولي عاجل لوقف التصعيد وحماية الفلسطينيين، والحؤول دون تهجيرهم.

كما حذر جلالته والرئيس الفلسطيني من تفاقم الأزمة الإنسانية وزيادة أعمال العنف وامتدادها، وما قد تتسبب به من عواقب وخيمة على مستوى المنطقة، وبيّن جلالة الملك والرئيس الفلسطيني أهمية إدامة التنسيق الوثيق مع الأشقاء العرب وتوحيد الجهود من أجل العمل على وقف تدهور الأوضاع في غزة، وأكد جلالته، خلال اللقاء، دعم الأردن للسلطة الوطنية الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني.

كما وجه جلالة الملك عبد الله الثاني الحكومة، يوم الخميس، ١٠/١٢، بتقديم مساعدات لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين "الأونروا" لتتمكن من مواصلة تقديم خدماتها الإغاثية وتوفير الغذاء والدواء والاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة في ضوء التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية وتفاقم هذه الاحتياجات جراء التصعيد والحرب على غزة.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية، خصصت الحكومة مبلغ ثلاثة ملايين دينار لتحويله إلى الأونروا فورا. وكانت الوكالة أعلنت الحاجة الفورية إلى ١٠٤ مليون دولار من أجل تمكين استجابتها الإنسانية متعددة القطاعات في غزة على مدار التسعين يوما القادمة.

وأوضحت الوكالة أن هذه الأموال المطلوبة ستغطي الاحتياجات العاجلة الغذائية وغير الغذائية والصحة والمأوى والحماية لما يصل إلى ٢٥٠,٠٠٠ شخص يبحثون عن الأمان في ملاجئ الأونروا في مختلف أرجاء قطاع غزة إضافة إلى ٢٥٠,٠٠٠ لاجئ من فلسطين آخرين داخل المجتمع المحلي.

وكان جلالة الملك قد وجه الحكومة إلى إيصال مساعدات إنسانية وطبية عاجلة للأشقاء الفلسطينيين في قطاع غزة، وذلك عن طريق معبر رفح بالتنسيق الكامل والمسبق مع الأشقاء المصريين، وبتحديد الاحتياجات المطلوبة للأشقاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وتوفيرها بالسرعة الممكنة.

أكد جلالة الملك عبد الله الثاني خلال استقباله في عمان، يوم الجمعة ١٠/١٣، وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن ضرورة فتح ممرات إنسانية عاجلة لإدخال المساعدات الطبية والإغاثية إلى قطاع غزة، وأهمية حماية المدنيين ووقف التصعيد والحرب على غزة، ونبه جلالته إلى ضرورة عدم إعاقة عمل المنظمات الدولية في قطاع غزة لكي تقوم بواجباتها الإنسانية، لافتا إلى أهمية تكثيف الجهود الدولية لوقف التصعيد في غزة ومحيطها ومنع تدهور الأوضاع وتوسعها إلى الضفة الغربية، وحذر جلالة الملك من أية محاولة لتهجير الفلسطينيين من جميع الأراضي الفلسطينية أو التسبب في نزوحهم، مشددا على عدم ترحيل الأزمة إلى دول الجوار ومفاقمة قضية اللاجئين.

كما حذر جلالته من انتهاج سياسة العقاب الجماعي تجاه سكان قطاع غزة، مؤكدا ضرورة حماية المدنيين الأبرياء من الجانبين، انسجاما مع القيم الإنسانية المشتركة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنسان، وجدد جلالة الملك التأكيد على ضرورة بناء أفق سياسي لضمان فرص تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، ومنع اندلاع المزيد من دوامات العنف والحروب في المنطقة.

**وشدد جلالته على أهمية الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس، لافتا إلى الاستمرار في حماية ورعاية هذه المقدسات بموجب الوصاية الهاشمية عليها.**

**وبحث جلالة الملك عبد الله الثاني ورئيس الوزراء الهولندي مارك روته، خلال اتصال هاتفي يوم الجمعة ١٠/١٣، سبل توحيد الجهود الدولية من أجل العمل على وقف تدهور الأوضاع في غزة. وتم التأكيد على ضرورة تكثيف الجهود لوقف التصعيد والحرب على غزة، وحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، وضمان إيصال المساعدات الطبية والإغاثية إلى هناك، عبر فتح ممرات إنسانية عاجلة، وحذر جلالة الملك من أية محاولة لتهجير الفلسطينيين، وتفاقم الأزمة الإنسانية وزيادة أعمال العنف وامتدادها.**

**وأكد جلالة الملك عبد الله الثاني خلال اتصال هاتفي تلقاه من الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس، يوم السبت ١٠/١٥، ضرورة بذل أقصى الجهود الدولية لوقف الحرب على غزة، وبين جلالته أهمية تسهيل إيصال المساعدات الطبية والإغاثية إلى قطاع غزة، وحماية المدنيين الأبرياء، محذرا من إعاقة عمل المنظمات الدولية أثناء قيامها بواجباتها الإنسانية. وأعاد جلالة الملك التأكيد على ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين ونيل الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.**

**فيما تلقى جلالة الملك عبد الله الثاني، يوم الأحد ١٠/١٥، اتصالا هاتفيا من سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، تناول التصعيد الخطير في قطاع غزة وسبل تقديم المساعدات الإنسانية للأشقاء الفلسطينيين، وشدد جلالته على أهمية العمل معا لحشد موقف دولي لوقف الحرب على غزة، وتكثيف الجهود لضمان حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، وحذر جلالة الملك، خلال الاتصال، من المحاولات الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين والتسبب بنزوحهم. وتم التأكيد على أهمية التنسيق العربي وتوحيد الجهود لحماية الأشقاء الفلسطينيين ومنع تفاقم الأوضاع المتدهورة في غزة وتوسعها إلى الضفة الغربية.**

**وحذر جلالة الملك عبد الله الثاني، في اتصال هاتفي مع جلالة الملك فيليب السادس ملك إسبانيا، من محاولات تهجير الفلسطينيين والتسبب بنزوحهم وآثار ذلك الكارثية على المنطقة بأكملها، وشدد جلالة الملك في الاتصال الذي تلقاه من العاهل الإسباني، يوم الأحد ١٠/١٥، على أهمية حشد موقف دولي لوقف الحرب على غزة، وتكثيف الجهود لضمان إيصال المساعدات الطبية والإغاثية هناك. وتناول الاتصال أهمية الجهود الدولية في الدفع نحو حماية المدنيين من الجانبين واحترام القانون الدولي الإنساني.**

**وأكد جلالة الملك عبدالله الثاني لدى لقائه رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك، أن منع الغذاء والمياه والكهرباء عن المدنيين الأبرياء في قطاع غزة جريمة حرب يجب أن يدينها العالم ويرفضها، ولفت جلالته، خلال اللقاء الذي عقد في لندن، يوم الأحد ١٠/١٥، إلى ضرورة فتح ممرات إنسانية لإدخال المساعدات الطبية والإغاثية العاجلة إلى القطاع، داعيا إلى وقف الحرب على غزة ومنع امتدادها إلى الضفة الغربية وتلافي تأثيرها على استقرار المنطقة بأكملها، وجدد جلالة الملك تحذيره من أية محاولة للتهجير القسري للفلسطينيين من جميع الأراضي الفلسطينية أو التسبب في نزوحهم، والتي تعد خرقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتنذر بآثار كارثية على دول المنطقة.**

**وأعرب جلالته عن رفض الأردن ترحيل الأزمة إلى دول الجوار ومفاقمة قضية اللاجئين، مشددا على ضرورة رفض المجتمع الدولي لسياسة العقاب الجماعي تجاه سكان قطاع غزة، ولفت جلالة الملك إلى أن على المجتمع الدولي إدانة استهداف المدنيين الأبرياء دون تمييز، انسجاما مع القيم الإنسانية المشتركة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.وجدد جلالته التأكيد على ضرورة بناء أفق سياسي لضمان فرص تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. ونبه جلالة الملك إلى أهمية الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس.**

وبحث جلالة الملك عبد الله الثاني مع رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، التطورات الخطيرة في غزة وسبل إدخال المساعدات الطبية والإغاثية العاجلة إلى القطاع، وجدد جلالته، خلال اللقاء في روما يوم الاثنين ١٠/١٦، مطالبته المجتمع الدولي بإدانة استهداف المدنيين الأبرياء دون تمييز، مشيرا إلى أن القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ينطبقان على الجميع باختلاف هوياتهم وجنسياتهم.

وشدد جلالة الملك على ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية والطبية بشكل فوري إلى قطاع غزة، مؤكدا أهمية دعم وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بشكل عاجل، وتيسير وصول المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني الشقيق. وأكد جلالته أهمية تحرك المجتمع الدولي لوقف الحرب على غزة ومنع توسعها إلى الضفة الغربية والمنطقة، لافتا إلى ضرورة رفض سياسة العقاب الجماعي تجاه سكان القطاع، مؤكدا رفض الأردن لمحاولات التهجير القسري للفلسطينيين من جميع الأراضي الفلسطينية أو التسبب في نزوحهم وترحيل الأزمة إلى دول الجوار، داعيا جلالته لإيجاد أفق سياسي لضمان فرص تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية.

ونبه جلالته، خلال لقائه الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير، في برلين يوم الاثنين ١٠/١٦، إلى تفاقم الوضع الإنساني في غزة جراء نقص الغذاء والمياه والدواء، مشيرا إلى أهمية استدامة القطاع الطبي لتقديم الخدمات العاجلة لمعالجة المرضى والمصابين من الأشقاء الفلسطينيين، مؤكدا بأن محاولات التهجير القسري للفلسطينيين والتسبب بنزوحهم أمر مرفوض سيدفع بالمنطقة إلى كارثة أخرى ودوامة جديدة من العنف والدمار.

أكد جلالة الملك عبد الله الثاني أنه لا يمكن استقبال اللاجئين في الأردن ولا في مصر جراء الحرب على غزة، وهذا خط أحمر. وبين جلالته في تصريحات مشتركة مع المستشار الألماني أولاف شولتس عقب لقائهما في برلين، يوم الثلاثاء ١٠/١٧، بأن ذلك توجه من عدد من الجهات لخلق واقع جديد على الأرض، مشيرا بهذا الخصوص إلى أنه يتحدث بقوة ليس فقط باسم الأردن ولكن أيضا عن الأشقاء في مصر، مبينا أن هذا الوضع له أبعاد إنسانية يجب التعامل معها داخل غزة والضفة الغربية، ولا يمكن محاولة الدفع بهذا الوضع المرتبط بمستقبل الفلسطينيين على دول أخرى.

وفي رد جلالة الملك على سؤال حول المطلوب من المجتمع الدولي لاحتواء دوامة القتل والعنف في ضوء الأوضاع المأساوية، قال جلالته إننا جميعا في المجتمع الدولي ندرك أنه من المهم العمل على خفض التصعيد بأسرع وقت ممكن وحماية المدنيين الأبرياء من الجانبين، وتابع جلالته "علينا أن نتابع ما سيحدث لاحقا، وأعلم أننا جميعا نتحدث مع بعضنا البعض في مختلف دول العالم"، مشيرا إلى زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى الأردن، وإلى زيارة المستشار شولتس إلى إسرائيل

وشدد جلالة الملك على ضرورة إيجاد أفق سياسي يجمع الفلسطينيين والإسرائيليين ويمكن العرب والإسرائيليين من العمل معا، وإلا فستستمر دوامة العنف إلى حد لا يمكننا تحمله بعد ذلك، وأكد جلالته أن خطر توسع الحرب على غزة حقيقي، وستكون عواقب ذلك وخيمة علينا جميعا، مشددا على ضرورة بذل الجهود للتأكد من أن الأمور لن تتفاقم إلى هذا الحد.

وبين جلالة الملك أن علينا العمل معا ونحن نجتمع في هذه الأوقات الصعبة على إنهاء الوضع المأساوي والخطير للغاية في غزة، وتابع جلالة الملك فقدنا الآلاف من أرواح المدنيين الأبرياء من الجانبين، وهؤلاء هم أبناء وبنات وأمهات وآباء وأزواج وزوجات، ولفت جلالته إلى أن هناك المزيد من الأرواح معرضة للخطر، إذ لا يستطيع مئات الآلاف الوصول إلى الغذاء والماء والكهرباء والخدمات الأساسية الأخرى، وهذا أمر غير مقبول على جميع المستويات، قانونيا وإنسانيا.

وأكد جلالة الملك أن هذا العام يعد بالفعل الأكثر دموية بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين في الذاكرة الحديثة، وسيزداد الأمر سوءا، ما لم نوقف هذه الحرب والكارثة الإنسانية التي تسببها، وأوضح جلالته أن علينا جميعا أن نقف ضد جميع أشكال العنف، ومع ضحاياه، بغض النظر عن هويتهم أو جنسيتهم أو ديانتهم.

وشدد جلالة الملك على أن المنطقة برمتها على شفا السقوط في الهاوية التي تدفعنا إليها هذه الدوامة الجديدة من الموت والدمار.

وبين جلالته أنه يجب أن نوفر المساعدات الإنسانية على الفور، وحماية المدنيين، فالقانون الدولي الإنساني وقيمنا الإنسانية المشتركة، واضحة فيما يتعلق بالالتزام بحماية المدنيين وفي إدانة استهداف الأبرياء، وتابع جلالة الملك "نحن ندين قتل المدنيين من كلا الجانبين، ويجب على العالم كله أن يفعل ذلك. بوصلتنا الأخلاقية يجب أن تشمل الجميع لتكون أخلاقية فعلا".

وأكد جلالته أن الطريق إلى الأمام يتطلب حلولا سياسية، وليست أمنية فقط، مشددا على أن استعادة عملية سياسية جادة قادرة على أن تقودنا إلى السلام على أساس حل الدولتين، هي السبيل الوحيد نحو مستقبل آمن للفلسطينيين والإسرائيليين، لافتا إلى أهمية ذلك للجميع في المنطقة، وبين جلالة الملك أن التحدي أمامنا كبير، لكن إرادتنا لتحقيق ذلك يجب أن تكون ثابتة من أجل شعوبنا التي عانت ما يكفي من الحرب وما يكفي من الألم والخسارة، ومن أجل الضحايا الأبرياء الذين سقطوا وما زالوا يسقطون منذ اندلاع دوامة العنف، لافتا جلالته إلى دور ألمانيا الحاسم لاستقرار المنطقة، مثمنا دعمها الثابت للأردن.

كما ثمن جلالته الدور القيادي الذي تلعبه ألمانيا في دعم اللاجئين، مضيفا أن هذا أمر مهم بشكل خاص بالنسبة للأردن، حيث يشكل اللاجئون أكثر من ثلث سكاننا، ولفت جلالة الملك إلى أن ألمانيا تظل رائدة في تقديم الدعم وحشده، انطلاقا من إدراكها العميق بأن الوقوف إلى جانب اللاجئين والمجتمعات المستضيفة يشكل ضرورة أخلاقية عالمية ومسؤولية مشتركة.

كما أكد جلالة الملك عبد الله الثاني القائد الأعلى للقوات المسلحة، يوم الثلاثاء ١٠/١٧، رفض الأردن بشكل قاطع لأي سيناريو يستهدف تهجير الفلسطينيين من أرضهم أو نزوحهم سواء في قطاع غزة أو بالضفة الغربية.

وشدد جلالته خلال ترؤسه اجتماعا في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية- الجيش العربي، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد، على أن ملف التهجير خط أحمر، ونبّه جلالته في الاجتماع، الذي حضره رئيس الوزراء، ورئيسا مجلسي الأعيان والنواب، ووزير الداخلية، ورئيس هيئة الأركان المشتركة ومديرا المخابرات العامة والأمن العام، إلى أن الأردن سيحمي حدوده وسيدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه بكل إمكانياته قائلا "لن نسمح بموجات لجوء جديدة"، وجدد جلالة الملك التأكيد أنه لا بديل عن الحل السياسي للقضية الفلسطينية، ويجب أن يدرك العالم والقوى الدولية جذور هذا الصراع وخطورة ما يجري في القطاع، مشددا على أن الخروج من دوامة العنف يكمن بالتهدئة الشاملة والعودة إلى العملية السياسية.

كما تلقى جلالة الملك عبدالله الثاني، يوم الأربعاء ١٠/١٨، اتصالا هاتفيا من رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، تم خلاله بحث آخر التطورات الخطيرة في قطاع غزة، ودعا جلالته إلى الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي على غزة، مجددا التحذير بأن هذه الحرب قد دخلت مرحلة خطيرة ستجر المنطقة إلى كارثة لا يحمد عقباها، وأعاد جلالة الملك التأكيد على إدانة الأردن للمجزرة البشعة التي استهدفت مستشفى المعمداني في غزة، مبينا أن على المجتمع الدولي حماية المدنيين ووضع حد لهذه الحرب، وأشار جلالته إلى ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية وإمدادات الغذاء والوقود والكهرباء والمياه إلى غزة.

وبحث جلالة الملك عبدالله الثاني ورئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز، خلال اتصال هاتفي، يوم الأربعاء ١٠/١٨، الأوضاع المتدهورة في غزة، وأكد جلالة الملك ضرورة تكثيف الجهود الدولية للوقف الفوري للحرب على غزة، والتي دخلت مرحلة خطيرة قد تجر المنطقة والعالم إلى كارثة، وحذر جلالته من الاستمرار في استهداف المدنيين الأبرياء العزل، مجددا التأكيد على أن قصف مستشفى المعمداني في غزة أمس جريمة حرب بشعة، ولفت جلالة الملك إلى أهمية عدم إعاقة عمل المنظمات الدولية أثناء تأدية واجباتها الإنسانية في غزة، وإيصال المساعدات الطبية والإغاثية للقطاع.

**كما أكد جلالة الملك عبدالله الثاني والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، يوم الخميس ١٠/١٩، موقف الأردن ومصر الموحد الرافض لسياسة العقاب الجماعي من حصار أو تجويع أو تهجير للأشقاء في غزة، وشدد الزعيمان، خلال مباحثات ثنائية تبعتها موسعة في القاهرة، على أن أية محاولة للتهجير القسري إلى الأردن أو مصر مرفوضة، وجدد الزعيمان التأكيد على ضرورة الوقف الفوري للحرب على غزة، وحماية المدنيين ورفع الحصار وإيصال المساعدات الإنسانية إلى الأهل هناك، كما أكد جلالة الملك والرئيس المصري أن عدم توقف الحرب واتساعها وانتشار آثارها، سينقل المنطقة إلى منزلق خطير ينذر بالتسبب في دخول الإقليم بكارثة تُخشى عواقبها.**

**واعتبر الزعيمان أن كارثة قصف المستشفى المعمداني تصعيد خطير، مجددين إدانتهما لهذه الجريمة البشعة بحق الأبرياء العزل، وجرى التأكيد على الموقف الثابت للبلدين تجاه القضية الفلسطينية، وضرورة نيل الشعب الفلسطيني الشقيق حقوقه المشروعة وقيام دولته المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وتم التأكيد على إدامة التنسيق الوثيق والتشاور بين البلدين الشقيقين إزاء القضايا ذات الاهتمام المشترك، وبما يحقق مصالحهما ويخدم القضايا العربية.**

**وقال جلالته في كلمة ألقاها في قمة القاهرة للسلام، يوم السبت ١٠/٢١، التي تستضيفها جمهورية مصر العربية في إطار الجهود المبذولة لوقف الحرب على غزة، بمشاركة قادة دول ورؤساء وفود عربية ودولية: " إن حملة القصف العنيفة الدائرة في غزة في هذه الأثناء هي حملة شرسة ومرفوضة على مختلف المستويات. إنها عقاب جماعي لسكان محاصرين لا حول لهم ولا قوة. إنها انتهاك فاضح للقانون الدولي الإنساني. إنها جريمة حرب.**

**ومع ذلك، كلما تزداد وحشية الأحداث، يبدو أن اهتمام العالم يقل شيئا فشيئا، ففي أي مكان آخر، كان العالم ليدين استهداف البنى التحتية للمدنيين، والحرمان المتعمد للسكان من الغذاء، والمياه، والكهرباء، والاحتياجات الأساسية. وبالتأكيد كانت لتتم مساءلة الفاعل فورا. وهكذا كان الحال فعلا في الفترة الأخيرة، في صراع آخر. لكن ليس في غزة، فقد مر أسبوعان منذ فرضت إسرائيل حصارا كاملا على قطاع غزة، ويستمر مع ذلك الصمت الدولي من غالبية البلدان.**

**ولكن الرسالة التي يسمعها العالم العربي عالية وواضحة: حياة الفلسطينيين أقل أهمية من حياة الإسرائيليين. حياتنا أقل أهمية من حياة الآخرين. وتطبيق القانون الدولي انتقائي، وحقوق الإنسان لها محددات، فهي تتوقف عند الحدود، وتتوقف باختلاف الأعراق، وتتوقف باختلاف الأديان. هذه رسالة خطيرة جدا، وعواقب اللامبالاة والتقاعس الدوليين المستمرين ستكون كارثية علينا جميعا.**

**لا يمكننا أن ندع العاطفة تملي علينا كيفية التعامل مع هذه اللحظة، فأولوياتنا اليوم واضحة وعاجلة:**

**أولا: الوقف الفوري للحرب على غزة، وحماية المدنيين، وتبني موقف موحد يدين استهدافهم من الجانبين، انسجاما مع قيمنا المشتركة والقانون الدولي، الذي يفقد كل قيمته إذا تم تنفيذه بشكل انتقائي.**

**ثانيا: إيصال المساعدات الإنسانية والوقود والغذاء والدواء بشكل مستدام ودون انقطاع إلى قطاع غزة.**

**ثالثا: الرفض القاطع للتهجير القسري للفلسطينيين أو التسبب بنزوحهم، فهذه جريمة حرب وفقا للقانون الدولي، وخط أحمر بالنسبة لنا جميعا.**

**هذا الصراع، لم يبدأ قبل أسبوعين، ولن يتوقف إذا واصلنا السير على هذا الطريق الملطخ بالدماء. ونحن جميعا ندرك جيدا أن ذلك لن يؤدي إلا إلى المزيد من دوامات الموت والدمار والكراهية واليأس، وبينما تقوم إسرائيل اليوم بتجويع المدنيين في غزة حرفيا، فإنه لطالما تم تجويع الفلسطينيين لعقود عن الأمل والحرية والمستقبل.**

**وعندما يتوقف القصف، لن تتم محاسبة إسرائيل، وسيستمر ظلم الاحتلال وسيدير العالم ظهره، إلى أن تبدأ دوامة جديدة من العنف. إن سفك الدماء الذي نشهده اليوم هو ثمن هذا الفشل في تحقيق تقدم ملموس نحو أفق سياسي يحقق السلام للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.**

**ويتعين على القيادة الإسرائيلية أن تدرك أنه لا يوجد حل عسكري لمخاوفها الأمنية، وأنها لا تستطيع الاستمرار في تهميش خمسة ملايين فلسطيني يعيشون تحت احتلالها، محرومين من حقوقهم المشروعة، وأن حياة الفلسطينيين لا تقل قيمة عن حياة الإسرائيليين.**

**وعلى القيادة الإسرائيلية أن تدرك أيضا، وبشكل نهائي، أنه لا يمكن لدولة أن تزدهر أبدا إذا بنيت على أساس من الظلم.**

**على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، رأينا كيف تحولت أحلام حل الدولتين وآمال جيل كامل إلى يأس. هذه هي سياسة القيادة الإسرائيلية المتشددة، التي بنيت على الأمن بدل السلام، وفرض حقائق جديدة غير شرعية على الأرض تجعل هدف الدولة الفلسطينية المستقلة غير قابل للتطبيق، وفي هذه الأثناء، تسببت بتمكين المتطرفين من الجانبين. ولكنه لا يمكننا غض النظر عن هذا الصراع باعتبار حله بعيد المنال، من أجل الفلسطينيين والإسرائيليين.**

**إن رسالتنا الموحدة للشعب الإسرائيلي يجب أن تكون أننا نريد مستقبلا من السلام والأمن لكم وللفلسطينيين، حيث يعيش أبناؤكم وأبناء الفلسطينيين دون خوف. ومن واجبنا كمجتمع دولي أن نفعل كل ما هو مطلوب لإعادة إطلاق عملية سياسية هادفة يمكنها أن تأخذنا إلى سلام عادل ومستدام على أساس حل الدولتين.**

**إن السبيل الوحيد لمستقبل آمن لشعوب الشرق الأوسط والعالم أجمع، للمسلمين والمسيحيين واليهود على حد سواء، يبدأ بالإيمان بأن حياة كل إنسان متساوية في القيمة، وينتهي بدولتين، فلسطين وإسرائيل، تتشاركان في الأرض والسلام من النهر إلى البحر. لقد حان الوقت للعمل بجدية.**

**أكد جلالة الملك عبد الله الثاني وجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين خلال لقائهما، يوم السبت ١٠/٢١، ضرورة تكثيف بذل الجهود العربية وتوحيدها لوقف الحرب على غزة، ولفت جلالته في اللقاء، الذي عقد على هامش قمة القاهرة للسلام التي تستضيفها مصر، إلى أولوية العمل مع المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لوقف العدوان فورا، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية ورفع الحصار، وحماية المدنيين، وشدد الزعيمان على أن استمرار الحرب ستودي بالمنطقة إلى منزلق خطير، ودوامة جديدة من العنف.**

**كما تلقى جلالة الملك عبد الله الثاني، يوم السبت ١٠/٢١، اتصالا هاتفيا من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بحثا خلاله الأوضاع المتدهورة في غزة. وأكد جلالة الملك خلال الاتصال ضرورة تحرك المجتمع الدولي وبشكل فوري لوقف الحرب الدائرة في غزة وحماية المدنيين ورفع الحصار، وحذر جلالته من تبعات ما يجري في القطاع على المنطقة والعالم، ومن خطورة تدهور الوضع الإنساني في حال حصول عمل عسكري بري، وجدد جلالة الملك رفضه تهجير الفلسطينيين أو القيام بإجراءات تجبرهم على النزوح داخل قطاع غزة .**

**كما حذر جلالة الملك عبد الله الثاني خلال لقائه، يوم السبت ١٠/٢١، رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني من استمرار الحرب على قطاع غزة، والذي قد يدفع إلى انفجار الأوضاع في المنطقة، وأشار جلالته في اللقاء الذي عقد على هامش قمة القاهرة للسلام إلى خطورة التصعيد الإسرائيلي، محذرا من تدهور الوضع الإنساني في حال حصول أي عمل عسكري بري، كما حذر جلالة الملك من أية خطوات تسعى لدفع سكان القطاع نحو التهجير القسري داخل الأراضي الفلسطينية أو إلى دول الجوار، معتبرا أن هذا الأمر مرفوض ويعد خطاً أحمر بالنسبة للأردن.**

**عقد جلالة الملك عبد الله الثاني لقاء، يوم السبت ١٠/٢١، مع رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس لبحث التطورات الخطيرة في قطاع غزة، وأكد جلالته، خلال اللقاء الذي عقد على هامش قمة القاهرة للسلام، أن على المجتمع الدولي أن يدين استهداف البنى التحتية للمدنيين في غزة، والحرمان المتعمد للسكان من الغذاء، والمياه، والكهرباء، والوقود، وجدد جلالته المطالبة بالوقف الفوري للحرب على غزة وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل مستدام إلى القطاع، كما حذر جلالة الملك من أية خطوات للتهجير القسري للفلسطينيين أو التسبب بنزوحهم**

**واستقبل جلالة الملك عبد الله الثاني في قصر الحسينية، يوم الأحد ١٠/٢٢، كبير مستشاري رئيس أركان الدفاع البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الفريق جوي مارتن سامبسون. وتناول اللقاء الأوضاع الخطيرة في غزة، إذ أكد جلالة الملك ضرورة تحرك المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لوقف الحرب على غزة، وحماية المدنيين، وكسر الحصار، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى هناك. وحذر جلالته من استمرار الحرب على قطاع غزة، والذي قد يدفع إلى انفجار الأوضاع في المنطقة.**

**والتقى جلالة الملك عبد الله الثاني في قصر الحسينية، يوم الأحد ١٠/٢٢، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي سيندي ماكين، لبحث ضرورة استدامة إيصال الغذاء والمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة وبشكل عاجل، وأكد جلالته أهمية دور المنظمات الدولية مثل برنامج الأغذية العالمي في دعوة المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لضمان إيصال الغذاء والمياه والدواء والوقود إلى غزة، والدعوة إلى حماية البنية التحتية الطبية والإغاثية في القطاع.**

**وبحث جلالة الملك عبدالله الثاني ورئيس وزراء الهند ناريندرا مودي خلال اتصال هاتفي، يوم الاثنين ١٠/٢٣، سبل العمل على وقف تدهور الأوضاع في غزة.وتم التأكيد على ضرورة تكثيف الجهود لوقف الحرب على غزة، وحماية المدنيين والمستشفيات، وضمان إيصال المساعدات الطبية والإغاثية إلى هناك بشكل مستدام. وحذر جلالة الملك من تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة، ومن تبعات ما يجري في القطاع على المنطقة والعالم.**

**أكد جلالة الملك عبد الله الثاني خلال استقباله الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، يوم الأربعاء ١٠/٢٥، أن وقف الحرب على غزة ضرورة قصوى، وعلى العالم أن يتحرك فورا بهذا الاتجاه، وبحث جلالته والرئيس الفرنسي الجهود الممكنة دوليا للعمل على إنهاء دوامة العنف، والوصول إلى أفق سياسي لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وضمان الأمن، وتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.**

**وحذر جلالة الملك في اللقاء، الذي جرى في قصر الحسينية، من استمرار الحرب على قطاع غزة، الذي قد يدفع إلى انفجار الأوضاع بالمنطقة. مطالبا المجتمع الدولي بالتحرك فورا للضغط على إسرائيل لوقف الحرب وحماية المدنيين وكسر الحصار عن القطاع، مجددا جلالته التحذير من خطورة تدهور الوضع الإنساني في القطاع، ومؤكدا أهمية ضمان وصول المساعدات الإنسانية. كما أكد جلالته رفضه لأية محاولات للتهجير أو التسبب بالنزوح داخل قطاع غزة. وشدد جلالة الملك على أهمية دور فرنسا في دعم مساعي العمل تجاه أفق سياسي لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين.**

**كما استقبل جلالة الملك عبد الله الثاني في قصر الحسينية، يوم الأربعاء ١٠/٢٥، وفدا من مجلس العموم البريطاني بقيادة رئيسة لجنة الشؤون الخارجية في المجلس أليشيا كيرنز، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد. وجدد جلالته، خلال اللقاء، المطالبة بالوقف الفوري للحرب على غزة والعمل على حماية المدنيين، مشيرا إلى أهمية دور بريطانيا في الدفع بهذا الاتجاه والدعوة إلى حماية المنشآت الطبية والحيوية في القطاع.**

**وحذر جلالة الملك من أن الأوضاع في غزة تتدهور بشكل متسارع، مؤكدا ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية إلى هناك دون انقطاع، محذرا جلالته من العواقب الكارثية لتوسع الحرب في الإقليم.**

**ودعا جلالته لدى استقباله المفوض العام لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فيليب لازاريني، يوم الاثنين ١٠/٣٠، وبحضور سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في توفير الدعم اللازم للأونروا في ظل التحديات التي تواجهها في تقديم خدماتها، خصوصا بقطاع غزة.**

**وجدد جلالة الملك التأكيد على ضرورة الوقف الفوري للحرب على غزة، وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى هناك دون انقطاع، وأكد جلالته أهمية عدم إعاقة عمل المنظمات الدولية أثناء تأدية واجباتها الإنسانية في غزة، محذرا من استمرار تدهور الأوضاع في القطاع.**

**وبحث جلالته خلال اتصال هاتفي تلقاه، يوم الثلاثاء ١٠/٣١، من الرئيس الأمريكي جو بايدن، التدهور الخطير للأوضاع في غزة، ضرورة وقف إطلاق النار والعمل نحو هدنة إنسانية فورية في غزة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون انقطاع، وتكثيف الجهود الساعية لوقف الحرب والوصول إلى أفق سياسي، مجددا التأكيد على أن الحل الوحيد للصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو حل الدولتين، الذي يفضي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.**

**ومن جانبها أكدت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، يوم السبت ١٠/٧، على ضرورة وقف التصعيد الخطير في غزة ومحيطها، وحذرت من الانعكاسات الخطيرة لهذا التصعيد الذي يهدد بتفجر الأوضاع بشكل أكبر، خصوصاً في ضوء ما تشهده مدن ومناطق في الضفة الغربية من اعتداءات وانتهاكات إسرائيلية على الشعب الفلسطيني وعلى المقدسات الإسلامية والمسيحية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه.**

**وحذرت الوزارة في بيان من تبعات هذا التصعيد على كل جهود تحقيق التهدئة الشاملة، وأكدت ضرورة ضبط النفس وحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، وأكدت الوزارة أن تصاعد العنف بكل أشكاله واستمرار التصعيد سيؤديان إلى ما هو أسوأ وسينعكسان سلباً على الجميع. وشددت على أن إيجاد أفق سياسي حقيقي لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية، وبما ينهي الاحتلال ويجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل ووقف الإجراءات الإسرائيلية التي تكرس الاحتلال وتقوض فرص تحقيق السلام العادل والشامل، هو السبيل الوحيد لوقف التدهور وتحقيق الأمن للجميع.**

**كما تلقى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي، يوم السبت ١٠/٧اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، جرى خلاله بحث التصعيد الخطير في غزة ومحيطها، والتحرك الدولي اللازم لوقفه وحماية المنطقة من تبعاته، وضمان حماية المدنيين.وأكد الصفدي، خلال الاتصال، ضرورة إطلاق جهود فورية لوقف التصعيد والعنف اللذين يهددان أمن المنطقة برمتها، وضمان حماية المدنيين، وضبط النفس واحترام القانون الدولي الإنساني.**
**كما شدد الصفدي على ضرورة إيجاد أفق سياسي حقيقي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، ووقف جميع الإجراءات التي تقوضه وتؤجج التوتر، وأكد الصفدي أن تفاقم العنف والتصعيد لن يؤدي إلا إلى ما هو أسوأ، خصوصاً في ضوء التدهور المستمر في الأراضي الفلسطينية، والإجراءات التي تكرس الاحتلال، وغياب أي أفق سياسي حقيقي لتحقيق السلام العادل والشامل الذي تحتاجه المنطقة ضرورة لضمان الأمن والاستقرار.**

**واتفق الوزيران على استمرار التنسيق والتشاور حول سبل وقف التصعيد، وحماية المنطقة من دوامات عنف جديدة.**

**كما بحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فيليبو لازاريني، يوم الثلاثاء ١٠/١٠، الأوضاع الإنسانية في غزة وتعطيل قدرات الوكالة على تقديم خدماتها للاجئين نتيجة التصعيد الخطير واستمرار الحرب على غزة.**

وأكد الصفدي ضرورة حماية المدنيين الذين تدين القوانين الدولية قتلهم واستهدافهم في الوقت الذي تستمر فيه الجهود لوقف التصعيد وإنهاء الحرب على غزة، تفاديا لانعكاس تداعياتهما على المنطقة برمتها.

وأشار الصفدي إلى أن المملكة بدأت بتجهيز المساعدات لإرسالها إلى الشعب الفلسطيني الشقيق تنفيذاً لتوجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني بإرسال مساعدات إنسانية وطبية عاجلة للأشقاء الفلسطينيين في قطاع غزة، بالتنسيق الكامل والمسبق مع مصر، وبتحديد الاحتياجات المطلوبة للأشقاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وتوفيرها بالسرعة الممكنة، مؤكدا مركزية دور الأونروا الإنساني في إيصال المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني الشقيق في غزة ودعم الأردن الكامل لها، وضرورة السماح الفوري لإدخال المساعدات الإنسانية والطبية إلى غزة، وإزالة جميع العقبات التي تقيد دور الوكالة.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بمساعدة الأشقاء الفلسطينيين في غزة، أعلنت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين أنه وبجهد وتنسيق مشترك بين الوزارة، والقوات المسلحة الأردنية، الجيش العربي، والهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، سيرت المملكة، يوم الخميس ١٠/١٢، أولى طائراتها التابعة لسلاح الجو الملكي الأردني، إلى مطار العريش في جمهورية مصر العربية الشقيقة، حاملة على متنها مساعدات إنسانية وطبية. وأوضح الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير الدكتور سفيان القضاة أنه وبالتنسيق مع الأشقاء في جمهورية مصر العربية، سيصار إلى نقل هذه المساعدات وإيصالها للأشقاء في غزة من خلال معبر رفح، وشكر السفير القضاة جمهورية مصر العربية الشقيقة، على التعاون والتنسيق لتسهيل إيصال المساعدات الأردنية إلى غزة. وأكد السفير القضاة استمرار المملكة بمد يد العون والمساعدة للأشقاء الفلسطينيين، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية. وكان في استقبال الطائرة التي هبطت في مطار العريش، سفير المملكة في مصر أمجد العضايلة، إضافة إلى الهلال الأحمر المصري.

وأكد الصفدي، خلال اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، في دورته غير العادية، بشأن سبل التحرك السياسي لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة وتحقيق السلام والأمن. في مداخلة خلال الجلسة، موقف الأردن الداعي لوقف التصعيد الخطير والحرب على غزة، والمحذر من انعكاسات تفجر دوامات العنف وغياب آفاق السلام على أساس حل الدولتين، الذي يضمن تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط الرابع من حزيران١٩٦٧، على المنطقة برمتها. داعيا إلى ضرورة تحرك المجتمع الدولي فوراً لإيصال المساعدات الإنسانية والغذائية والدوائية والمياه والوقود إلى غزة، مشددا على ضرورة احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين من الجانبين وفق القوانين الدولية، والذي دانت الدول العربية قتلهم واستهدافهم انسجاماً مع القيم الإنسانية المشتركة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني

وأكد الصفدي موقف الأردن الثابت والتاريخي والمستمر في دعم الحق الفلسطيني في الحرية والعيش الآمن الكريم في دولته المستقلة ذات السيادة. وحذر من أن المنطقة وكل شعوبها ودولها لن تنعم بالأمن والسلام من دون تحقيق السلام العادل والشامل الذي يضمن حق الفلسطينيين في الأمن والحرية والدولة. وقال إن الموقف الأردني والعربي واضح لن يتغير في نصرة الشعب الفلسطيني الشقيق، وإدانة العدوان عليه وانتهاكات حقوقه، وفي التمسك بالسلام العادل والدائم، وإن الأوضاع الكارثية في غزة والوضع المتدهور في الضفة الغربية يستوجبان تحركاً فاعلاً وفورياً لوقف التصعيد والعودة إلى المفاوضات سبيلاً وحيداً لتحقيق السلام العادل الذي يحول دون تكرار تفجر دوامات العنف والحروب في المستقبل.

فيما حذر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، من أن الحرب الإسرائيلية المستعرة على قطاع غزة تسبب كارثة إنسانية وتمثل عقاباً جماعياً لأكثر من مليوني فلسطيني وتدفع المنطقة كلها اتجاه الهاوية. وقال الصفدي إن فشل المجتمع الدولي في وقف الحرب هو فشل في تطبيق القانون الدولي، وفي حماية القيم الإنسانية المشتركة وحماية المدنيين الأبرياء الذين يواجهون جحيم الحرب، ولا يجدون الملجأ أو الطعام أو الغذاء أو المستشفيات لأطفالهم وجرحاهم.

**أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي خلال محادثات أجراها مع وزير الخارجية الإيطالي أنتونيو تياني، يوم ١٠/١٣، ضرورة وقف الكارثة الإنسانية التي يعانيها قطاع غزة مع استمرار التصعيد واستعار الحرب على غزة.**

**وأكد الصفدي، وفي اتصالات مع عدد من نظرائه، على أن إيصال المساعدات الإنسانية لشيوخ وأطفال ونساء غزة مسؤولية دولية أخلاقية وقانونية جماعية، وقال، إن منع الغذاء والدواء والوقود والمساعدات الإنسانية جريمة حرب وفق اتفاقية جنيف الرابعة، وخرق للقانون الدولي الذي يجب أن يطبق على الجميع، ووفق معايير واحدة وليس وفق هوية الضحية ومكان الصراع.**

**وشدد الصفدي على أن إدانة قتل المدنيين واستهدافهم من الجانبين، موقف يجب أن يتحد المجتمع الدولي حوله، ويدين قتل المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين، انسجاماً مع القيم الإنسانية المشتركة والقانون الدولي، مشيراً أن هذا موقف عربي أكدته الدول العربية في اجتماع وزراء الخارجية الأربعاء الماضي.**

**وحذر الصفدي من أن العنف والحرب لن يحققا الأمن والسلام، بل سيمنحان دماراً وبؤساً ومعاناة، "سيؤجّجون الصراع ويزيدون التوتر ويغذون التطرف"، وقال، إن السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين هو السبيل الوحيد لحماية المنطقة من تفاقم الصراع ودمار الحروب، والذي يضمن الأمن والسلام للفلسطينيين وإسرائيل وللمنظمات برمتها.**

**وأكد، ضرورة إطلاق تحرك دولي فوري ومستمر لوقف التصعيد والحرب على غزة، وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات، والعمل من أجل إعادة إطلاق مفاوضات حقيقية لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين لتعيش الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.**

**وشملت، اتصالات الصفدي، اتصالاً مع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية العراق الشقيق الدكتور فؤاد حسين، ووزير الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، ووزير الخارجية في سلطنة عمان الشقيقة بدر بن حمد البوسعيدي.**

**كما بحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، مع نظيره الأميركي أنتوني بلينكن، الجهود التي تستهدف وقف التصعيد وإنهاء الحرب على غزة ومواجهة تداعياتهما الإنسانية وخطر استمرارهما وتمددهما على المنطقة برمتها، وأكد الصفدي، خلال استقباله بلينكن قبيل لقائه جلالة الملك عبد الله الثاني، ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية فوراً إلى غزة ووقف الكارثة الإنسانية المتفاقمة في القطاع. وأكد أن حماية المدنيين من الجانبين وإدانة استهدافهم وقتلهم، مسؤولية قانونية وأخلاقية وإنسانية جماعية.**

**استقبل نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، يوم السبت ١٠/١٤، وزيرة الخارجية الكندية ميلاني جولي، في اجتماع بحث جهود وقف الحرب على غزة وما تسبّب من معاناة إنسانية، وشدد الصفدي على ضرورة وقف الحرب على غزة والكارثة الإنسانية التي تسببها، وأكد أن منع الغذاء والدواء والمواد الأساسية عن القطاع جريمة حرب وتجاوز لكل القيم الإنسانية.**

**وأكد الصفدي ضرورة أن يتحرك المجتمع الدولي لضمان إيصال المساعدات لغزة، وتوفير الحماية للمدنيين انسجاماً مع القانون الدولي والقيم الإنسانية التي تدين قتل المدنيين واستهدافهم. واتفق الوزيران على استمرار التنسيق والتشاور في جهود حل الأزمة، وخصوصاً فيما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية.**

**التقى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، يوم الأحد ١٠/١٥، وزير الخارجية البريطاني جيمس كليفيرلي، على هامش اللقاءات التي يجريها جلالة الملك عبدالله الثاني خلال الجولة الأوروبية التي بدأها في لندن**

**أمس، لحشد الدعم الدولي لجهود وقف العنف والحرب على غزة وحماية المدنيين وإدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع فورياً.**
**وقال الصفدي، في مقابلة مع قناة الجزيرة من لندن، إن المحادثات مع المسؤولين الأوروبيين ستركز على ضرورة وقف العنف والحرب على غزة وإيصال المساعدات الإنسانية للغزيين، وعلى حماية المدنيين، مؤكدا أن الحرب لن تحقق إلا الدمار، والقتل"، وأنه لا سبيل لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة إلا عبر تلبية حقوق الشعب الفلسطيني في حريته، ودولته على ترابه الوطني.**

**وأكد الصفدي أن" جلالة الملك يتحدث بصوت الحق، وبصوت الفلسطينيين، وبصوت العرب، وبصوت الإنسانية عندما يقول إن وقف هذه الحرب، وتلبية حقوق الشعب الفلسطيني ليعيش بأمن وسلام في دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط ١٩٦٧ إلى جانب إسرائيل هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار للجميع."**
**وقال الصفدي، في رد على سؤال، إنه لا يمكن السكوت على ما يجري في غزة، "ولا بد من أن يصل صوتنا إلى العالم كله بوضوح، وهذا جزء من الجهد الذي يقوده جلالة الملك الآن لنقول يكفي قتلاً، يكفي دماراً"، ويجب حماية المدنيين وإدخال المساعدات وتلبية حقوق الشعب الفلسطيني كاملة.**

**وأكد الصفدي "لن يحصل الإسرائيليون على الأمن، ما لم يحصل الفلسطينيون على أمنهم وحقوقهم، والأمن لا يمكن تجزئته فإما أمناً للجميع، وإما نرى أنفسنا سنة بعد سنة نغرق في دوامات العنف والقتل التي يذهب ضحيتها الأبرياء."**
**وقال الصفدي، في مقابلته مع قناة الجزيرة وقبل ذلك في مقابلة مع قناة BBC الدولية، إن القيم الإنسانية المشتركة تفرض إدانة قتل المدنيين الفلسطينيين كما دان العالم والعرب قتل المدنيين الإسرائيليين، "فالفلسطيني ليس أقل إنسانية من الإسرائيلي،" وهذه الرسالة التي يجب أن يدركها العالم، وأن تكون المعايير والقيم الإنسانية والأخلاقية واحدة دون تمييز على أساس الهوية والجنسية.**

**وقال الصفدي، في تصريحات في المقابلتين، "لماذا قطع الإمدادات الإنسانية والعلاجية والغذائية عن أوكرانيا جريمة حرب، لكنها في غزة أمر يسكت عنه؟ ولا يحارب ولا يوصف بما يجب وصفه؟ وهو جريمة حرب."**

**وأكد الصفدي أن" خطر امتداد الحرب خطر حقيقي، يخشى الأردن، وتخشى المنطقة كلها منه، لأنه إذا تحقق فالمنطقة كلها ستقع في هاوية الحرب التي لن تجلب إلا الدمار"، وشدد الصفدي على ضرورة دعم الشعب الفلسطيني إنسانياً، وقال "لا يجوز أن يجوع الشيوخ والأطفال والبنات في غزة، في الوقت الذي يفيقون وينامون على وقع القنابل والصواريخ."**

**وأكد الصفدي، في مقابلتيه مع قناة الجزيرة ومع قناة BBC الدولية، موقف الأردن القاطع في رفض تهجير الغزيين وكل الفلسطينيين من وطنهم.**

**وشدد "هذا السيناريو لن نسمح به، ذاكرة ١٩٤٨وذاكرة ١٩٦٧ما تزال حية قوية عند اللاجئين وعندنا جميعاً. لا يمكن أن نقبل بتهجير الفلسطينيين من أرضهم، وهذا خط أحمر، سنتصدى له بكل إمكاناتنا."**

**وشدد الصفدي على أنه "لا يمكن أن نسمح بترحيل الأزمة التي أوجدها وفاقمها ويفاقمها الاحتلال إلى دول الجوار. التهجير، الترانسفير، دفع الفلسطينيين من بيوتهم لن يتكرروا، وسنتصدى لذاك بكل إمكاناتنا."**

**إلى ذلك، بحث الصفدي في إطار التنسيق المستمر مع نظرائه، في اتصالات هاتفية، جهود وقف الحرب وإيصال المساعدات، مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية في دولة قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ووزير الخارجية في جمهورية مصر العربية سامح شكري، ووزير الخارجية في المملكة العربية السعودية سمو الأمير فيصل بن فرحان آل سعود.**
**كما أجرى الصفدي، في لندن، محادثات مع وزير خارجية الظل في بريطانيا النائب عن حزب العمل ديفيد لامي.**

**و قال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي، يوم الأربعاء ١٠/١٨، إن الأردن قرر عدم عقد القمة الرباعية التي تجمع جلالة الملك عبدالله الثاني بالرئيس الأميركي جو بايدن والفلسطيني محمود عباس والمصري عبدالفتاح السيسي في عمان، والتي كان مقررا عقدها اليوم الأربعاء؛ لأنها لن تكون قادرة على وقف الحرب حاليا. وأضاف الصفدي، في تصريحات صحفية، أن عدم عقد القمة كذلك جاء نتيجة لاستمرار المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وآخرها مجزرة المستشفى المعمداني، التي كانت صدمة للجميع، ولا يمكن السكوت عنها. وطالب الصفدي المجتمع الدولي بوضع حد لسفك الدماء الذي يشكل استمراره وصمة عار على الإنسانية، مؤكدا أن الأردن سيستمر في العمل مع الجميع بحيث عندما تعقد هذه القمة تكون قادرة على أن تحقق ما هو مطلوب منها، وهو وقف الحرب وإيصال الدعم الإنساني لأهل غزة ووضع حد لهذه الكارثة الإنسانية التي لا يمكن القبول بها. وأضاف أن جلالة الملك كان واضحا في جولته الأوروبية بالدعوة إلى وقف هذه الحرب وهذه الكارثة، وأن على المجتمع الدولي أن يتعامل مع الحرب على غزة وفق المعايير الإنسانية دون تمييز على أساس الهوية أو الجنسية.**

**وشدد الصفدي على أهمية تنفيذ القانون الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة وملحقها، والتي تعتبر جميعها هذه الحرب ومنع الدواء والغذاء عن الفلسطينيين في غزة عقوبة جماعية وجريمة حرب.\وأضاف أن زيارة الرئيس الأميركي بايدن إلى عمّان لن تتم في الوقت الحالي. وبين أنه بعد التشاور مع أشقائنا الفلسطينيين وأشقائنا في مصر وبعد الحديث مع الولايات المتحدة قررنا عدم عقد هذه القمة، مؤكدا أننا نريد من هذه القمة إذا عقدت أن تنتج مخرجا واحدا لا ثاني له وهو وقف الحرب واحترام إنسانية الفلسطينيين وإيصال ما يستحقون من مساعدات.**

**وقال الصفدي في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع نظيرته الألمانية أنالينا بيربوك، إن "قرار وقف الحرب عند إسرائيل وليس الأردن، ولا أرى أن إعلان حرب من جهة الأردن سبيل إلى وقف الحرب"، متسائلا هل من مصلحة الأردن أو فلسطين أو العرب الدخول في حرب مع إسرائيل، وهل توسعة رقعة الحرب يخدم الفلسطينيين. وأضاف "علينا مصارحة الشعب الأردني ولن نبيعه أي شعارات أو أوهام فلنا في التاريخ شهداء روَت دمائهم أرض فلسطين"، معرباً عن أمله في أن تكون الحرب على غزة هي الأخيرة.**

**وأشار الى التنسيق مع ألمانيا بشكل كبير لإنهاء الحرب على غزة ومنع توسعها وإنقاذ الأبرياء "لأن الحرب لن تمهد لمستقبل أفضل لكنها تدفع باتجاه مزيد من التوتر والعنف في المنطقة." وقال، إن "أولويتنا إدخال المساعدات بشكل فوري إلى غزة، ومنع إدخالها جريمة حرب وحرمان الأبرياء من الغذاء والماء وحرمان المرضى من الدواء جريمة حرب"، مشيراً أن مخزون الأدوية والمستلزمات الطبية في المستشفى الميداني الأردني في غزة يكفي لمدة أسبوع واحد فقط، مؤكدا العمل على إمداد المستشفى بما يلزمه من مساعدات، وأضاف، موقفنا الثابت في الوصول للهدف وهو تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، وأنه لا أمن وسلام ولا استقرار في المنطقة إلا بالسلام الذي يلبي حقوق الشعب الفلسطيني.**

**كما، أكد أنه لا فرق بين ضحية وضحية بحسب الجنسية والديانة، كما أن العنف لا يبرر العنف والقتل لا يبرر القتل. وقال "إننا نسعى لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، ولا يمكن القفز فوق القضية الفلسطينية. ولا أمن ولا استقرار وسلام في المنطقة دون حصول الجميع عليها." وبين، أن الوضع في غزة لا يبدو أنه مقبل على إنهاء التصعيد. ونقوم بكل ما نستطيع لوقف الحرب وتوسعها لكن القرار ليس عندنا، ويجب أن يكون ذلك هدفا للمجتمع الدولي كاملا ويجب الإبقاء على بصيص الأمل ومعالجة أسباب الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مبينا أن الكارثة الناجمة عن الحرب ستكون لها تبعات خطيرة وطويلة، وأكد، رفض الأردن تهجير الفلسطينيين خارج أرضهم، وأي خطوة في هذا الاتجاه ستؤدي إلى حرب جديدة في المنطقة، والأردن لن يسمح بتهجير الأزمة التي صنعتها إسرائيل إلى الأردن. واكد، أن الأردن سيتصدى بكل الطرق لأي محاولة لتهجير الفلسطينيين، مضيفا "قلتها سابقا إن التهجير إعلان حرب حقيقية." وقال "أي محاولة لتهجير الفلسطينيين في إطار تغيير الجغرافيا أو الديمغرافيا سنتصدى له"، مبينا أن الفلسطينيين لا يريدون الأردن وطنا بديلا عن وطنهم، وكذلك الأردنيون.**

وأشار إلى أن الأمور لا يبدو أنها ذاهبة باتجاه التهدئة رغم كل ما نقوم به من جهود مع كلّ المجتمع الدولي، والحرب سيكون لها تبعات كبيرة، وان العنف لا يبرر العنف، وكل يوم يمضي تزداد صعوبة تحقيق الأمن والاستقرار. وقال، إنه لا يمكن القفز فوق القضية الفلسطينية، ولا أمن ولا استقرار في المنطقة دون حلّ القضية الفلسطينية، نريد الأمن لكلّ شعوب المنطقة.

وقال الصفدي، مصممون على أن نمضي معا لإنهاء هذه الكارثة، وحماية المنطقة من الخطر الحقيقي بتوسّع الحرب، ووقف الحرب يجب أن يكون هدفا تتكاتف من أجله كلّ الجهود الدولية، وقال نخشى الأسوأ، وكلّ المؤشرات أن الأسوأ قادم وهناك ثمة بصيص أمل هو بداية اتفاق على تسيير قوافل مساعدات عبر معبر رفح إلى غزة، ونأمل أن لا يكون ذلك ليوم أو يومين"، وقال الصفدي، نحتاج إلى تعريف الدفاع عن النفس، هل قتل (٤) آلاف فلسطيني، وتدمير (٩٨) ألف بيت هو دفاع عن النفس؟، وهل قتل الفلسطينيين سيعيد الإسرائيليين الذين قُتلوا، كان هناك صدمة مما حدث على المجتمع الإسرائيلي، لكن هناك صدمة أكبر مما يقع على المجتمع الفلسطيني. هل مستقبل المنطقة تحكمه المشاعر، أم علينا أن نقول كفى قتلا ولنبني مستقبل أفضل؟.

وشدد الصفدي انه يجب أن تكون القيم الإنسانية واحدة، والقانون الدولي ساريا على الجميع، المواطنون العرب جميعا يسألون؛ لماذا منع الغذاء والدواء عن الأوكرانيين جريمة حرب ومنع الغذاء والدواء عن الفلسطينيين ليس جريمة حرب؟. وفي رده على سؤال قال: لا يتوقع من الأردن وحده أن ينهي هذه الحرب، نحن نقوم بكلّ جهد نستطيعه، لكننا لا نملك قرار الحرب، وعلينا أن نحافظ على الأردن قويّا ومستقلّا.

واكد الصفدي، أن اللحظة الآن تتطلب منا مواقف وعمل، وأسهل شيء أن أعطيكم شعارات، لكن الشعارات لن تحلّ الصراع ولن تحمي الفلسطينيين، صحيح أن هذا الكلام لا يخاطب العواطف، لكن الواجب يفرض أن نكون صريحين، ولكم منا أن نقدّم كلّ طاقتنا، وهذا موقف وتاريخ الأردن، وعندما كان الزمن زمن حرب، شهداء الأردن على كلّ بقعة من ثرى فلسطين، دماء شهدائنا روت كلّ ثرى فلسطين

١٩تشرين الأول -استقبل نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، اليوم الخميس، المبعوث الياباني الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط أويمورا تسوكاسا، في اجتماع استعرض التطورات الخطيرة في غزة، والجهود المبذولة لوقف الحرب، وضمان الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني، وإيصال المساعدات الغذائية والدوائية إلى القطاع.

وأكد الصفدي، ضرورة وقف الحرب المستعرة على غزة، وحشد الجهود الدولية لإطلاق تحرك دولي فوري وفاعل يستهدف وقف الكارثة الإنسانية التي يتعرض لها الأشقاء الفلسطينيون في القطاع. وشدد على ضرورة العمل من أجل إعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة لتحقيق السلام الدائم والعادل والشامل على أساس حل الدولتين، والذي يتيح للفلسطينيين إقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

من جانبه، ثمن المبعوث الياباني الجهود التي يقوم بها الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني، لوقف الحرب وضمان حماية المدنيين، وإيصال المساعدات إلى غزة، وجهوده في تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

كما بحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي مع الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، يوم الأحد ١٠/٢٢، التدهور الخطير في قطاع غزة وانعكاساته وسبل إنهائه، مؤكدا خلال اتصال هاتفي تلقاه من بوريل، أنه يجب التركيز بوضوح الآن على وقف الحرب على غزة، وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة.

وحذر الصفدي من أن استمرار الحرب، وعدم المطالبة الدولية بوقفها يولدان انطباعاً شعبياً أن هذه حرب غربية-عربية إسلامية.

وعلى صعيد متصل، بحث الصفدي مع المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، سيندي ماكين، جهود إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة، وتعاون الأردن والبرنامج في هذه الجهود، وأكّدا استمرار التنسيق لإيصال المساعدات بأسرع وقت ممكن، كما أكّدا عمق آليات التعاون القائمة، واستمرار التشاور والتعاون حول سبل تطويرها لضمان إيصال المساعدات بشكل عاجل وفاعل.

وأجرى الصفدي، في نيويورك، يوم الاثنين ١٠/٢٣، مباحثات موسعة، مع وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، وتناولت المباحثات تطورات الأوضاع في غزة والأراضي الفلسطينية، وسبل تكثيف الجهود المستهدفة إطلاق تحرك دولي فوري وفاعل لوقف الحرب على غزة، وضمان حماية المدنيين، واستمرار تدفق المساعدات الإنسانية الغذائية والدوائية إلى القطاع.

والتقى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، على هامش أعمال الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن حول الشرق الأوسط وخاصة القضية الفلسطينية في نيويورك، يوم الثلاثاء ١٠/٢٤ وزير الخارجية الهنغاري بيتر سيارتو، وجرى خلال اللقاء بحث الجهود المبذولة لوقف الحرب على غزة وما تنتجه من معاناة إنسانية، وبما يضمن حماية المدنيين، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، وإيصال المساعدات الغذائية والدوائية إلى غزة.

كما التقى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، على هامش أعمال الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن حول الشرق الأوسط وخاصة القضية الفلسطينية في نيويورك، يوم الثلاثاء يوم الثلاثاء ١٠/٢٤ ، وزيرة الخارجية الإندونيسية ريتنو مارسودي وبحث الجانبان الجهود المبذولة لوقف الحرب على غزة وما تنتجه من معاناة إنسانية، وبما يضمن حماية المدنيين، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، وإيصال المساعدات الغذائية والدوائية إلى غزة.وقال الصفدي، إن مجلس الأمن الدولي لم يطلب حتى وقفا لإطلاق النار في "حرب إسرائيل الحالية على غزة"، في وقت وُجد هذا المجلس "ليطبق القانون الدولي ويحفظ السلم وليوقف العنف والحرب وليمنع الظلم ويقول إنه لا فرق بين إنسان وإنسان وأن لا دولة فوق القانون مهما بلغت من قوة ومهما استطاعت من بطش."

وأضاف الصفدي:" يبدو أن إسرائيل فوق القانون الدولي عبر خرقها له بلا رادع، وتضرب بقرارات مجلس الأمن عرض الحائط. وبين، في كلمة المجموعة العربية في الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن حول الشرق الأوسط وخاصة القضية الفلسطينية، يوم الثلاثاء ١٠/٢٤، أن قصف المدارس والمساجد والكنائس على رؤوس المدنيين ليس دفاعا عن النفس، مشيرا إلى أن إسرائيل تبني المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة في "خرق واضح للقانون الدولي من دون رد، وتصادر أراضي فلسطين دون مساءلة، تطرد المقدسيين من بيوتهم من دون حساب، تقتل حق شعوب المنطقة في السلام من دون اكتراث".
وأشار إلى أن الحرب على غزة تقتل ١٤ مدنيا فلسطينيا كل ساعة، تسلب حياة امرأة فلسطينية كل ٢٠ دقيقة، تفطر قلب أم أو أب على طفل غيبته قذيفة دمرت بيته أو مدرسيته كل ١٥ دقيقة"، مضيفا ماذا تقول أم فلسطينية لطفلها إذ يطلب شربة ماء فلا تقدر أن تلبيه، هل سينسى يوما هذا وإن عاش، إن أنّت في أذنه وسط هدير الموت أن حرمانك من الغذاء والماء والدواء جريمة حرب، لكنك فلسطيني حقك مهضوم، القانون الدولي لم يوجد لمثلك ليس لحياتك قيمة حياة غيرك."

وقال: "كفى موتا، وكفى عنفا، وكفى حروبا، وكفى بؤسا، وكفى قهرا، وكفى ازدواجية في معايير تطبيق القانون الدولي."
وأضاف: "لأصدقائنا الذين يعتقدون أنهم يخدمون إسرائيل في دعم حربها على غزة والذين يظنون أن مسؤوليتهم الإنسانية والقانونية نحو الفلسطينيين تؤدى عبر دعوات تأخرت لإيصال المساعدات للغزيين نقول بصراحة: لا الموقف الداعم لإسرائيل هذا ينفعها ولا الموقف إزاء كارثة الفلسطينيين يقنعهم ويقنعنا." وقال: "من يريد أن يدعم إسرائيل يدعم وقف الحرب والسلام العادل والشامل، ومن يريد أن يتحمل مسؤوليته نحو الفلسطينيين يدعم وقف قتلهم والسلام العادل والشامل، لتعيش الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧

بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل". وأكد: "أن إدانة العنف والحرب موقف إن لم نتخذه اليوم تناقضنا مع إنسانيتنا وأصبحنا أسارى تعري سياسات التمييز في مقاربة صراعات أخرى."

وأشار إلى أن أي محاولة لتهجير الفلسطينيين داخل أرضهم المحتلة أو خارجها "جريمة حرب وفق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وملحقها ١٩٧٧"، لافتا إلى أن أي محاولة لترحيل الأزمة التي أوجدها الاحتلال ويفاقمها الاحتلال ولن تنتهي إلا بانتهاء الاحتلال إلى دول الجوار هي تهديد لأمننا الوطني سنتصدى له بكل طاقاتنا." وأكد أن "السلام العادل وحده الذي يضمن أمن إسرائيل وأمن فلسطين ومن الخداع الترويج لإمكانية تحقيق السلام الإقليمي بالقفز فوق الشعب الفلسطيني." وقال الصفدي: "إما أن ينتصر مجلس الأمن للعدل والسلام، وإما أن يقول إنه يحق لإسرائيل ما لا يحق لغيرها."

أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي، ورئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ضرورة ضمان عدم توسع الحرب على غزة وإنهائها وما تنتج من معاناة؛ حماية لحياة المدنيين، واحتراماً للقانون الدولي، والقيم الإنسانية المشتركة. جاء ذلك خلال اتصال هاتفي أجرياه يوم ١٠/٢٥، في إطار التنسيق والتشاور المستمر إزاء سبل تكثيف الجهود المستهدفة وقف الحرب المستعرة على غزة. وشدد الوزيران على ضرورة ضمان تدفق المساعدات الإنسانية الغذائية والدوائية إلى القطاع.

كما أجرى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي، والممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، محادثات هاتفية، يوم الأربعاء ١٠/٢٥؛ متابعة للجهود المبذولة لوقف الحرب، وضمان حماية المدنيين، وأكد الصفدي ضرورة وقف الحرب والتدهور الخطير في غزة، وضرورة إنهاء هذه المأساة الإنسانية التي إن استمرت ستدفع المنطقة برمتها إلى الهاوية، وركزت المحادثات على ضرورة ضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة.

وبحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي، ووزير الخارجية البحريني، الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، خلال اتصال هاتفي أجرياه يوم الأربعاء ١٠/٢٥، في إطار التشاور المستمر، سبل تكثيف الجهود المستهدفة وقف الحرب على غزة، ووقف التدهور الخطير والمعاناة التي تنتجها، وضرورة الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني، وضمان حماية المدنيين. وأكد الوزيران ضرورة ضمان تدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة.

كما أجرى الصفدي مع وزير الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسباني خوسيه مانويل ألباريس الذي ترأس بلاده الدورة الحالية للاتحاد الأوروبي، اتصالاً هاتفياً يوم الخميس ١٠/٢٦ في إطار الجهود التي يبذلها الأردن لحشد الدعم لمشروع القرار الذي تم تقديمه للجمعية العامة للأمم المتحدة، حول ضرورة حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية، وبحث الوزيران الجهود المبذولة لوقف الحرب على غزة، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى القطاع.

وأجرى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين ايمن الصفدي اتصالاً هاتفياً مع وزير خارجية لوكسمبرغ جان أسلبورن، في إطار الجهود التي يبذلها الأردن لحشد الدعم لمشروع القرار الذي قدمته للجمعية العامة للأمم لمتحدة اليوم، حول ضرورة حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية. كما ركز الاتصال وفق بيان لوزارة الخارجية على سبل تكثيف الجهود المستهدفة وقف الحرب على غزة، وضمان حماية المدنيين، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني.

أجرى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ميريانا سبولجاريك، مباحثات موسعة في نيويورك، يوم الخميس ١٠/٢٦، حول سبل تكثيف الجهود المستهدفة ضمان إيصال المساعدات الإنسانية الغذائية والدوائية إلى غزة، وتم التأكيد خلال اللقاء على ضرورة ضمان حماية المدنيين، والالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.

**وأجرى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي ووزير الخارجية الإيراني حسين امير عبداللهيان، في نيويورك، مباحثات موسعة استكمالاً للمحادثات التي كانا قد أجرياها حول الجهود المبذولة لوقف الحرب على غزة، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى القطاع، وخطر توسع الحرب. وأكد الصفدي أن كل الجهود يجب أن تنصب على وقف الحرب وحماية المدنيين، وشدد على خطر توسع الحرب على أمن المنطقة برمتها.**

**وجرى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، اتصالاً هاتفياً مع وزير الخارجية البرتغالي جواو كرافينيو في إطار الجهود التي يبذلها الأردن لحشد الدعم لمشروع القرار الذي تم تقديمه للجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم، حول ضرورة حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية.**

**والتقى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي يوم ١٠/٢٦، الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، على هامش أعمال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة والأراضي الفلسطينية المحتلة.**

**وبحث الصفدي وغوتيريش سبل تكثيف الجهود المستهدفة حشد دعم دولي فوري وفاعل لوقف الحرب على غزة، والكارثة الإنسانية التي تنتجها. وأكد الصفدي ضرورة العمل على وقف هذه الحرب وضمان عدم توسعها إلى المنطقة برمتها. كما بحث اللقاء مشروع القرار الذي قدمته المملكة الأردنية الهاشمية بصفتها رئيس المجموعة العربية في الأمم المتحدة الشهر الجاري، حول ضرورة حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية، والذي سيطرح للتصويت في الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة اليوم. وثمن الصفدي وقوف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى جانب العدل انسجاماً مع المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة.**

**كما واصل نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، اتصالاته لحشد الدعم لمشروع القرار الاردني الذي تم تقديمه للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الخميس ١٠/٢٦، حول ضرورة حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية.**

**وأجرى الصفدي مساء اليوم اتصالات هاتفية بهذا الخصوص مع وزراء خارجية كل من بلجيكا واليونان وهولندا وقبرص وكندا وفرنسا وبريطانيا. وتم خلال الاتصالات وفق بيان لوزارة الخارجية، بحث سبل تكثيف الجهود المستهدفة وقف الحرب وضمان حماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة.**

**ودعا نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة على مشروع قرار قدمه الأردن باسم المجموعة العربية بخصوص الحرب على غزة يهدف لتحقيق السلام والامتثال إلى أحكام القانون الدولي، خاصة وأن مجلس الأمن لم يتحمل مسؤولياته.**

**وأكد خلال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة والأراضي الفلسطينية المحتلة التي تستأنف أعمالها بطلب من الأردن رئيس المجموعة العربية، وموريتانيا رئيس الدورة ٤٩ لمنظمة التعاون الإسلامي، إن ما يجري في غزة جريمة حرب، ولا تسمعوا للادعاءات التي تقول إن هذه الحرب بين الإسلام واليهودية معربا عن رفضه ازدواجية المعايير، داعياً إلى تسمية جرائم الحرب بمسمياتها ومعارضة استخدام التجويع كسلاح.**

**وأكد أهمية الوقوف مع الحياة ومع العدالة ومع السلام، ضد الحرب في غزة، والكارثة الإنسانية التي سببتها. وزاد: "لنقل لا للحرب ولنقل لا للقتل، وحاربوا جرائم الحرب ودافعوا من أجل حقوق الأطفال الفلسطينيين والنساء وكبار السن من أجل الغذاء والمياه والدواء والوقود ولنقف أمام المجاعة الإنسانية."**

وبين، أن الأطفال يموتون تحت الدمار الذي قصفته قذائف إسرائيل الدقيقة، وبعضهم لا يزالون أحياء تحت الأنقاض و لا توجد معدات كافية لإخراجهم، ويعاني الأطفال الذين عاشوا من الجفاف والعطش.

وأشار الى إن هناك وزراء في الحكومة الإسرائيلية ينادون علنا بمحو الفلسطينيين عن وجه هذا الكوكب وينعتونهم بالحيوانات التي لا تستحق الحياة، وهذا يبين أن الحرب على الشعب الفلسطيني، متسائلاً: لماذا قتلوا آدم؟.
وأشار إلى أن إسرائيل حولت غزة إلى جحيم دائم على الأرض، مبينا ان هذه الصدمة ستبقى لأجيال وأجيال.
وقال، "إن مندوب إسرائيل لم يذكر كلمة واحدة عن الحياة الفلسطينية التي دمرتها هذه الحرب وأنا أقول نحن نقدر كل الأرواح كل المدنيين مسلمين ومسيحيين ويهود وفلسطينيين وإسرائيليين."

وقال، يجب إلا يطغى الغضب على أن العنف غير مجد، وعلينا أن نبقى واعين بمعاناة البشر وننذد بقتل كل المدنيين بغض النظر عن عرقهم وهويتهم ودينهم وجنسيتهم لأن هذه هي القيم الإنسانية والأخلاقية، وعلى إسرائيل أن تحترم هذه القيم أيضا.
وأكد، أن السلام العادل والدائم هو خير دفاع للجميع، مضيفاً لنترك للناس الحق بالعيش ولنجدد إيماننا بعملية السلام كوسيلة وحيدة لإنهاء النزاع وإلى الأبد.

وقال، "بدلا من إرسال الأسلحة لإسرائيل أرسلوا الوفود لرسم طريق فوري لتحقيق السلام وهكذا تساعدون إسرائيل."
وبين، أن الحرب قتلت أكثر من ٧٠٠٠ بريء حتى الآن مشيرا الى أفراد عائلة مراسل الجزيرة وائل الدحدوح الذين قتلوا ولم يكونوا أبدا مسلحين ولا أعضاء في حماس. وزاد: "نحن العرب والمسلمين نقدّر حياة كل البشر أيا كانت دياناتهم أو جنسياتهم أو أعراقهم مبينا ان العقاب الجماعي الذي تمارسه إسرائيل بحق سكان غزة هو جريمة حرب."

وقال أيمن الصفدي إن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحدثت اليوم من أجل العدالة، وأضاف في تغريدة على موقع التواصل الاجتماعي "اكس" إن تبني القرار الذي تقدم به الأردن باسم الدول العربية هو موقف واضح ضد حرب إسرائيل، وضد قتل الفلسطينيين، وضد جرائم الحرب، وضد القانون الدولي، وأضاف علينا جميعا ألا نيأس حتى تنتهي هذه الكارثة.

كما ثمن الأردن موقف الأمم المتحدة، والدول الأعضاء في جمعيتها العامة الذين صوتوا لصالح القرار الذي قدمته المملكة الأردنية الهاشمية بصفته رئيس المجموعة العربية في الأمم المتحدة الشهر الحالي، حول ضرورة حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية، ووقف الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية والأراضي الفلسطينية المحتلة.
واعتبرت المملكة أن القرار ينسجم والمبادئ التي قامت وتقوم عليها الأمم المتحدة، ويسهم بتعزيز الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة والعالم. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد صوتت لصالح القرار، خلال أعمال دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، والذي حشد الأردن له وبجهود مشتركة مع الأشقاء العرب، بالأغلبية، وبتصويت ١٢٠ دولة.

وقال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي إن الجمعية العامة للأمم المتحدة وقفت اليوم مع العدالة. وأضاف أن تبني الأمم المتحدة القرار الذي قدمه الأردن باسم الدول العربية هو موقف واضح ضد الحرب الإسرائيلية على غزة، وضد قتل الفلسطينيين، وضد جرائم الحرب، وإلى جانب القانون الدولي. وقال إن على المجتمع الدولي أن يستمر في العمل بلا انقطاع من أجل إنهاء هذه الكارثة.

كما أجرى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، يوم السبت ١٠/٢٨، مباحثات مع وزير الخارجية البحريني الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، في سياق عملية التنسيق والتشاور المستمرة إزاء الجهود العربية المستهدفة وقف الحرب على غزة، والكارثة الإنسانية التي تسببها، وأكد الوزيران، أهمية العمل العربي المشترك والتنسيق في مواجهة هذه الحرب التي تحمل خطر التوسع إلى المنطقة برمتها، وأهمية القرار الذي قدمه الأردن بصفته رئيس المجموعة العربية في الأمم المتحدة، وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم أمس، حول ضرورة حماية المدنيين والتمسك

بالالتزامات القانونية والإنسانية. وأكدا، ضرورة أن يتحرك المجتمع الدولي لضمان إيصال المساعدات لغزة، وتوفير الحماية للمدنيين انسجاماً مع القانون الدولي والقيم الإنسانية التي تدين قتل المدنيين واستهدافهم.

والتقى نائب الصفدي، يوم الأحد ١٠/٢٩، نظيره وزير الخارجية القبرصي كونستانتينوس كومبوس، كما استقبل الصفدي في مقر وزارة الخارجية وشؤون المغتربين وزيرة الخارجية البلجيكية حاجة لحبيب. وبحث الاجتماعان الجهود المبذولة لوقف الحرب على غزة، وإدخال المساعدات الإنسانية. وأكد الصفدي ضرورة وقف هذه الحرب المستعرة على غزة، وما تنتجه من كارثة إنسانية، وعلى ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي معاً وفورياً على إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى القطاع الذي تحوله الحرب الإسرائيلية جحيماً في خرق واضح للقانون الدولي.

استقبل نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين ايمن الصفدي يوم الاثنين ١٠/٣٠، وزير خارجية حكومة الظل البريطانية النائب ديفيد لامي، في اجتماع أكد ضرورة تكثيف الجهود المستهدفة وقف الكارثة الإنسانية التي تسببها الحرب على غزة، وبما يضمن حماية المدنيين، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقيم الإنسانية المشتركة، وإيصال المساعدات الإنسانية العاجل إلى القطاع. وشدد الصفدي على ضرورة وقف هذه الحرب المستعرة على غزة، ومنع توسعها إلى المنطقة، محذراً من أن استمرار هذه الحرب وما تنتج من كارثة إنسانية سينعكس على الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة برمتها.

وتلقّى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي اتصالاً هاتفياً، يوم الاثنين ١٠/٣٠، من وزير الخارجية الإيطالي أنتونيو تاجاني في سياق عملية التشاور المستمرة لوقف الحرب، وضمان حماية المدنيين. وشدد الصفدي على أن إيصال المساعدات الإنسانية لشيوخ وأطفال ونساء غزة مسؤولية دولية أخلاقية وقانونية جماعية، مؤكدا أن أي يوم يمر دون وقف التصعيد والحرب ووقف الكارثة الإنسانية يدفع ثمنه الأبرياء ويضع مستقبل المنطقة كلها على طريق الصراع والعنف وعدم الاستقرار.

واستعرض نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، يوم الاثنين ١٠/٣٠، مع المبعوث الأميركي الخاص للشؤون الإنسانية في الشرق الأوسط ديفيد ساترفيلد، سبل تكثيف الجهود المستهدفة وقف الكارثة الإنسانية التي أنتجتها وتنتجها الحرب على غزة، وبما يضمن حماية المدنيين، واحترام قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وشدد الصفدي على ضرورة تفعيل آليات تضمن إيصال المساعدات الإنسانية بشكل مستمر وغير منقطع إلى القطاع، مؤكداً بأن منع الغذاء والدواء عن الغزيين جريمة حرب وفقاً للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وملحقها لعام ١٩٧٧.

تلقّى الصفدي، اتصالاً هاتفيا ١٠/٣٠، من الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة والأمنية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، في إطار عملية التشاور والتنسيق المستمرة إزاء سبل تكثيف الجهود المستهدفة وقف الحرب، وضمان حماية المدنيين، والالتزام بقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى القطاع.

وبحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي مع المبعوث الصيني الخاص للشرق الأوسط تشاي جيون، يوم الاثنين ١٠/٣٠، الجهود المبذولة لوقف الحرب على غزة، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى القطاع، والالتزام بقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين. مثمنا وقوف الصين إلى جانب هذا القرار وتصويتها لصالحه، والذي ينسجم والقيم الإنسانية المشتركة والمبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة.

وشدد الصفدي خلال استقباله المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في المملكة شيري ريتسيما-أندرسون، وممثلي منظمات ووكالات الأمم المتحدة العاملة في المملكة، يوم ١٠/٣١على ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية بشكل عاجل وكافٍ إلى غزة وأهلها الذين يتعرضون لعدوان إسرائيلي لا يكترث بحياة الأبرياء والقانون الدولي. وأكد دعم الأردن المطلق لمنظمات الأمم المتحدة في جهودها إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة، وتقديم كل التسهيلات التي يحتاجونها.

**وأشار إلى أن الأردن بتوجيه جلالة الملك عبدالله الثاني يرسل كل المساعدات التي يستطيعها إلى معبر رفح بالتعاون مع جمهورية مصر العربية لإيصالها إلى غزة، وسيستمر في العمل على إيجاد السبل الكفيلة إيصال المزيد منها وعبر الحلول المتاحة، وأبلغ ممثلي منظمات ووكالات الأمم المتحدة العاملة في المملكة، أنهم يستطيعون الاعتماد على الأردن في تقديم كل ما يحتاجونه لتعظيم قدرتهم على إيصال المساعدات للشعب الفلسطيني ومواجهة الكارثة الإنسانية التي تسببها الحرب الإسرائيلية عليهم.**
**وشكر الصفدي الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها المتخصصة على جهودهم لإيصال المساعدات إلى غزة، وتوفير الطعام والشراب والماء والدواء وغيرها من الاحتياجات الإنسانية التي منعت إسرائيل دخولها للقطاع مرتكبة بذلك جريمة حرب يجب أن يكون المجتمع الدولي واضحاً وجازماً في إدانتها والتصدي لها.**

**وأشار إلى الدور المهم الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، مشددا على ضرورة توفير المجتمع الدولي الدعم المالي الذي تحتاجه للقيام بدورها الأساسي والذي لا يمكن الاستغناء عنه خصوصاً في مواجهة الأوضاع الكارثية التي تفاقمها الحرب الإسرائيلية على غزة.**

**من جهتها، أكدت المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في المملكة، وممثلو منظمات ووكالات الأمم المتحدة العاملة في المملكة، تثمينهم للتعاون القائم بينهم وبين الأردن، واستمرار العمل شركاء في جهود مساعدة الشعب الفلسطيني لمواجهة تبعات هذه الحرب والكارثة الإنسانية التي تسببها.**

**وعلى صعيد آخر، أدانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بأشد العبارات العدوان الإسرائيلي الذي استهدف مخيم جباليا في قطاع غزة مساء اليوم، محملة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، المسؤولية عن هذا التطور الخطير.**

**كما أدانت الوزارة التصعيد المستمر في الضفة الغربية المحتلة وتصاعد إرهاب المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين.**
**وأكد الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير الدكتور سفيان القضاة، رفض وإدانة المملكة الشديدين، لهذا الفعل الذي يتنافى مع كل القيم الإنسانية والأخلاقية، ومع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة.اوطالب الناطق الرسمي باسم الوزارة، المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته وردع إسرائيل عن ارتكاب المزيد من الجرائم ضد المدنيين ووقف حربها العبثية على قطاع غزة، مؤكداً ضرورة الالتزام بالقرار الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حماية المدنيين واحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وضرورة تكاتف الجهود لوقف الحرب المستعرة على غزة.**

**كما أجرى الصفدي، اتصالين هاتفيين مع وزيري الخارجية المصري سامح شكري، والسعودي سمو الأمير فيصل بن فرحان.**

**وتم خلال الاتصالين بحث استعار الحرب الإسرائيلية على غزة، وسبل التحرك المشترك في مواجهة جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل، في مختلف المنابر الدولية، والبناء على القرار الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول ضرورة حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية.**

**انتقد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي، عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار يطلب وقف الحرب تنفيذاً لمسؤولياته. جاء ذلك خلال اتصال أجراه الصفدي، يوم الثلاثاء ١٠/٣١، مع الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، لبحث العدوان الإسرائيلي على مخيم جباليا.**
**وأكد الصفدي ضرورة اتخاذ موقف واضح ضد هذا العدوان الذي يمثل جريمة حرب إسرائيلية جديدة.**

## ب- الموقف الفلسطيني: -

بحث الرئيس الفلسطيني محمود عباس، يوم الخميس ١٠/١٢، في العاصمة الأردنية عمان، مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، سبل وقف العدوان الشامل على شعبنا الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، داعيا إلى الوقف الفوري للعدوان الشامل على أبناء الشعب الفلسطيني، وتقديم المساعدات الإنسانية الطبية والإغاثية، وتوفير المياه والكهرباء، وفتح ممرات إنسانية عاجلة في قطاع غزة، محذرا من خطورة توقف محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة عن العمل بسبب نفاد الوقود، ما ينذر بكارثة حقيقية على كافة الخدمات الصحية والإنسانية، مؤكدا رفض الممارسات التي تتعلق بقتل المدنيين أو التنكيل بهم من الجانبين، داعيا لإطلاق سراح المدنيين والأسرى والمعتقلين، والتأكيد على ضرورة وقف إرهاب المستوطنين ضد أبناء شعبنا في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، ووقف اقتحامات المتطرفين للمسجد الأقصى المبارك التي تتسبب بتصعيد الأوضاع، مجدداً التأكيد على أهمية الزام إسرائيل باحترام الوضع التاريخي والقانوني في القدس الشريف، مع التأكيد على أهمية الوصاية الهاشمية للأماكن المقدسة وتوفير ما يلزم لمنع مواصلة الاعتداءات عليها.

وقدم الرئيس عباس الشكر والتقدير لجلالة الملك عبد الله الثاني على مواقفه الثابتة ودعم الأردن ووقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

وشدد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خلال لقائه مع وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن، في العاصمة الأردنية عمان، يوم الجمعة ١٠/١٣، على ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي على أبناء شعبنا بشكل فوري، وحمايتهم، والرفض الكامل لتهجير أبناء الشعب من قطاع غزة، لأن ذلك سيكون بمثابة نكبة ثانية ، وشدد على ضرورة السماح بفتح ممرات إنسانية عاجلة لقطاع غزة، وتوفير المستلزمات الطبية، وإيصال المياه والكهرباء والوقود للمواطنين هناك، وحذر الرئيس من حدوث كارثة إنسانية في قطاع غزة جراء توقف كافة الخدمات الإنسانية في قطاع غزة، وتوقف محطة توليد الكهرباء الوحيدة.

كما بحث الرئيس عباس، يوم الجمعة ١٠/٢٧، في العاصمة المصرية القاهرة مع رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك. آخر التطورات على الساحة الفلسطينية، وآخر مستجدات الجهود الجارية لوقف العدوان على الشعب الفلسطيني، وتجنيب المدنيين ويلات الحرب، وأهمية إدخال المواد الإغاثية الطبية والغذائية وتوفير المياه والكهرباء بأسرع وقت ممكن. وشدد على رفض دولة فلسطين القاطع لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة أو من الضفة أو القدس، وأكد الرئيس عباس، أن السلام والأمن يتحققان من خلال تنفيذ حل الدولتين المستند لقرارات الشرعية الدولية والذي يشمل كامل أرض دولة فلسطين في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، والاعتراف بدولة فلسطين.

قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس في كلمته بـ"قمة القاهرة الدولية للسلام" يوم السبت ١٠/٢١: " إن إسرائيل تستهدف آلاف المدنيين والمشافي والمدارس ومراكز الإيواء دون تمييز، وأضاف إ"ننا نحذر من عمليات طرد وتهجير الفلسطينيين من غزة والقدس والضفة الغربية، وشدّد مكررا "لن نرحل.. لن نرحل وسنبقى في أرضنا" وأضاف:" إنا نحذر من محاولات تهجير شعبنا في غزة إلى خارجها كما نحذر من أي عمليات لطرد الفلسطينيين من بيوتهم أو تهجيرهم من القدس أو الضفة الغربية فلن نقبل بالتهجير وسنبقى صامدين على أرضنا مهما كانت التحديات". وأكد عباس على أن دوامة العنف تتجدد باستمرار بسبب غياب العدالة وإهمال حقوق الفلسطينيين، وأضاف أن "حل الدولتين وإنهاء الاحتلال وفق جدول زمني معروف هو الحل للأزمة الراهنة."

وعلى هامش أعمال قمة "القاهرة للسلام"، - التقى الرئيس محمود عباس، رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي شارل ميشيل، ومسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، لبحث آخر التطورات على الساحة الفلسطينية، وآخر مستجدات الجهود الجارية لوقف العدوان وتجنيب المدنيين ويلات الحرب، وأهمية إدخال المواد الإغاثية الطبية والغذائية وتوفير المياه والكهرباء، مشددا على رفض دولة فلسطين القاطع لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة أو من الضفة أو

القدس، مؤكدا بأن السلام والأمن يتحققان من خلال تنفيذ حل الدولتين المستند لقرارات الشرعية الدولية الذي يشمل كامل أرض دولة فلسطين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، والاعتراف بدولة فلسطين.

وعلى هامش ذات القمة، التقى الرئيس عباس ورئيس وزراء اسبانيا بدرو سانشيز، الذي ترأس بلاده الاتحاد الاوروبي حتى نهاية العام، لبحث آخر التطورات على الساحة الفلسطينية، وآخر مستجدات الجهود الجارية لوقف العدوان على وتجنيب المدنيين ويلات الحرب، وأهمية إدخال المواد الإغاثية الطبية والغذائية وتوفير المياه والكهرباء بأسرع وقت ممكن. وشدد رفض دولة فلسطين القاطع لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة أو من الضفة أو القدس. وأكد أن السلام والأمن يتحققان من خلال تنفيذ حل الدولتين المستند لقرارات الشرعية الدولية الذي يشمل كامل أرض دولة فلسطين في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، والاعتراف بدولة فلسطين.

والتقى كذلك رئيسة الحكومة الايطالية جيورجيا ميلوني، ووزيرة خارجية اليابان يوكو كاميكاوا لبحث آخر التطورات على الساحة الفلسطينية، وآخر مستجدات الجهود الجارية لوقف العدوان على شعبنا، وتجنيب المدنيين ويلات الحرب، وأهمية إدخال المواد الإغاثية الطبية والغذائية وتوفير المياه والكهرباء، مؤكدا رفض دولة فلسطين القاطع لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة أو من الضفة أو القدس. مشددا بأن السلام والأمن يتحققان من خلال تنفيذ حل الدولتين المستند لقرارات الشرعية الدولية والذي يشمل كامل أرض دولة فلسطين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، والاعتراف بدولة فلسطين.

استقبل رئيس دولة فلسطين محمود عباس، في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، يوم الإثنين ١٠/٢٣، رئيس الوزراء الهولندي مارك روته. وأكد الرئيس أن الحلول الأمنية لا تصنع السلام، وأن السلام والأمن يتحققان من خلال تنفيذ حل الدولتين الذي يشمل كامل أرض دولة فلسطين في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، والاعتراف بدولة فلسطين.

كما رحبت الرئاسة الفلسطينية، باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، السبت ١٠/٢٨، بقرار حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية وشكر الناطق باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة الدول التي صوتت لصالح القرار، بما يؤكد وقوف العالم بغالبيته لجانب الشعب الفلسطيني، وأن القضية الفلسطينية لا زالت تحظى بمكانة عالية لدى دول العالم. وأكد أن تصويت ١٢٠ دولة لصالح القرار، يعني أن العالم يؤكد رفضه للعدوان على شعبنا وتهجيره من أرضه وإحداث نكبة جديدة، وشدد على أن على العالم أن يلتقط نتائج التصويت وأن يتعامل معها بجدية. وجدد التأكيد على أن التصويت لصالح القرار بهذه الغالبية الكبيرة أكد للدول الـ ١٤ التي صوتت ضده، أن العالم يرفض سياسة الكيل بمكيالين.

واستقبل محمود عباس، يوم الأحد ١٠/٢٩، بمقر الرئاسة في رام الله، وزير خارجية البحرين د. عبد اللطيف بن راشد الزياني، مجددا رفض تهجير أبناء الشعب الفلسطيني بيوتهم وأرضهم سواء من غزة أو الضفة أو القدس، مؤكدا أننا لن نقبل بالحلول العسكرية والأمنية، التي أوصلتنا لما نحن فيه اليوم، الأمر الذي قد يوصل المنطقة لحرب إقليمية وعالمية. مؤكدا ضرورة أن نعطي الأولوية لحماية المدنيين، مشيرا إلى أنه خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، دعت ١٢٠ دولة عضوا لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، وقال: "شكرا لإنسانية هذه الدول، وعلينا أن نعمل دون كلل من أجل تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وصولا الى حل الدولتين".

كما تلقى الرئيس محمود عباس، يوم الثلاثاء ١٠/٣١، اتصالا هاتفيا من رئيس وزراء بريطانيا ريشي سوناك، وجرى خلال الاتصال، بحث آخر التطورات على الساحة الفلسطينية في غزة والضفة.

من جانبه، أكد الرئيس محمود عباس أن المجازر التي ترتكبها آلة الحرب الإسرائيلية لا يمكن احتمالها، وعلى وجوب الوقف الفوري للعدوان الاسرائيلي على أبناء شعبنا في قطاع غزة، مشددا على ضرورة تجنيب المدنيين ويلات الحرب، في ظل القصف الهمجي على المدنيين العزل في قطاع غزة.

وطالب الرئيس بضرورة فتح ممرات إنسانية دائمة لإدخال المواد الإغاثية الطبية والغذائية وتوفير المياه والكهرباء بأسرع وقت ممكن.

وقال الرئيس إن استهداف المدنيين الآمنين في بيوتهم وفي المستشفيات وهدم العمارات على رؤوس أصحابها، جرائم وحشية لا يمكن السكوت عليها ويجب وقفها على الفور، مؤكدا على وقف إرهاب المستوطنين بحق ابناء شعبنا في الضفة والقدس الشرقية.

وجدد الرئيس محمود عباس رفض دولة فلسطين القاطع لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة أو من الضفة أو القدس، وأكد الرئيس عباس على وجوب تنفيذ الحل السياسي القائم على الشرعية الدولية من أجل نيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله وسيادته، وهو ما يضمن الأمن والاستقرار للجميع في المنطقة، وأن لا حل أمني أو عسكري لقطاع غزة، وقدم الرئيس الشكر لرئيس الوزراء على جهوده من أجل الضغط لزيادة دخول المساعدات الإنسانية.

من جانبه، أكد رئيس الوزراء البريطاني سوناك، مواصلة العمل مع جميع الأطراف الدولية من أجل زيادة المساعدات وتحقيق هدنة إنسانية، وأعرب عن حزنه الشديد لسقوط الضحايا المدنيين، وأكد أنه سيبقى على تواصل مع الرئيس خلال الفترة القادمة، من أجل التشاور وتقديم ما يمكن من المساعدة.

## ت- الموقف العربي: -

دانت الدول العربية كافة أشكال العدوان الإسرائيلي الذي شنته القوات الإسرائيلية على قطاع غزة على خلفية أحداث ومجريات عملية "طوفان الأقصى" يوم ١٠/٧، وتماثلت مواقفها في ضرورة وقف الحرب والكف عن استهداف المدنيين الأبرياء والعودة الى طاولة المفاوضات كسبيل لإنهاء الصراع، كما دعمت الدول العربية ضرورة فتح ممرات المساعدات الإنسانية للمتضررين في القطاع جراء القصف الإسرائيلي العنيف واستنكرت استهداف المدارس والمستشفيات والطواقم الطبية، كما رفضت الدول العربية مبدأ تهجير الفلسطينيين من القطاع إلى البلدان المجاورة لتحول دون السماح بتصفية القضية الفلسطينية على حساب دول الجوار

تلبية لدعوة فلسطين عقد مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري، بمقر الجامعة، اجتماعا طارئا لبحث العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة يوم ١٠/١١ بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، وعدد من الأمناء المساعدين، لمواجهة التصعيد الإسرائيلي غير المسبوق في قطاع غزة، الذي يستهدف قتل وإرهاب المدنيين وتدمير الأبراج السكنية والبنية التحتية الفلسطينية، إضافة إلى تصاعد الاقتحامات الإسرائيلية للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وسياسة الاغتيالات، بهدف الإمعان في قتل الشعب الفلسطيني وكسر إرادتهم وتدمير مقدراتهم وممتلكاتهم. وبحث الاجتماع، سبل التحرك السياسي على المستوى العربي والدولي لوقف العدوان الإسرائيلي الخطير على قطاع غزة، ومساءلة مرتكبيه وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتحقيق السلام والأمن المرتكزين على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، حدث الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، في كلمة له، عن "احتمالات جادة لانفلات الأوضاع وربما اتساع نطاق المواجهات" بين حماس وقوات الاحتلال الإسرائيلي.

وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط إن "التصعيد الجاري ليس وليد اليوم، ولكن له أسبابه الجذرية المعروفة للجميع من إنكار الحقوق الفلسطينية، واعتبار الفلسطينيين – من كل الألوان السياسية، في الضفة الغربية أو في غزة – مشكلة أمنية، لا أكثر، وخلق نظام للاحتلال يقوم فعلياً، وبشهادة الجميع، على نظام الأبارتهايد، والقضاء على حل الدولتين كل يوم عبر الاستيطان المستمر وقضم الأراضي، هذا كله أدى إلى خنق الأمل في أي أفق سياسي.. وأوصلنا إلى النقطة – المؤسفة والخطيرة – التي نقف عندها اليوم."

أبو الغيط ذكّر بتبني الدول العربية "طريقاً لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس مبادرة السلام العربية، ووفق صيغة الدولتين، إنها الصيغة الوحيدة التي توفر الأمن للجميع والسلام للجميع، والاستقرار للمنطقة، ولكن للأسف اعتبرت إسرائيل أن الاستيطان مقدمٌ على السلام.. وأن الاحتفاظ بالأرض أهم من صيانة المستقبل للأجيال القادمة، وأن الوضع

القائم يمكن أن يستمر للأبد.. وأمعنت حكومتها في قمع الفلسطينيين واستفزازهم.. وأطلق بعض رموزها العنان لخطاب الكراهية والتحريض"، ودعا إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

فيما افتتحت في القاهرة يوم السبت ١٠/٢١، "قمة القاهرة الدولية للسلام" التي دعا إليها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بهدف بحث مستقبل القضية الفلسطينية وعملية السلام، ووقف التصعيد في قطاع غزة. وتم عقد القمة بمشاركة إقليمية ودولية واسعة تمثل ٣١ دولة، و٣ منظمات دولية، بجانب عدد من الشخصيات الاعتبارية في العالم، حيت استهلت القمة بكلمة للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والذي من الممكن إيجاز أبرز ما قال في الجمل التالية: " سنعمل في القمة على التوافق بشأن خريطة طريق لإحياء مسار السلام" إن حل القضية الفلسطينية ليس التهجير، وإنما العدل وحصول الفلسطينيين على حق تقرير المصير" ، "تصفية القضية دون حل عادل لن يحدث، وفي كل الأحوال لن يحدث على حساب مصر"، مصر لم تغلق معبر رفح، لكن إسرائيل استهدفته بالقصف" .

وقال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله آل سعود:" نؤكد رفضنا القاطع لانتهاكات القانون الدولي الإنساني من أي طرف، نشجب كل استهداف للمدنيين أينما كانوا وندعو لإلزام إسرائيل باحترام القانون الدولي، نطالب المجتمع الدولي بالضغط على الجانب الإسرائيلي لوقف هجومه على غزة، نطالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لوقف حصارها على غزة، الأولوية القصوى بالنسبة لنا هي الوقف الفوري للتصعيد العسكري في غزة.

وجاء في كلمة ولي العهد الكويتي مشعل الأحمد الجابر الصباح الذي حضر قمة القاهرة:"المجتمع الدولي يتعامل مع الانتهاكات الإسرائيلية بمعايير مزدوجة"، "المأساة الإنسانية في غزة نتيجة عدم سعي المجتمع الدولي لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية"، "التطورات في غزة تحمل تداعيات خطيرة على المنطقة والعالم كله"، "نجدد إدانتنا لما ترتكبه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من اعتداءات، وندعو لحماية المدنيين".

أما رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني قال في كلمته: " القضية الفلسطينية ما كان لها أن تصل إلى هذا الحد لو تم الاستماع لشعب له حقوق مشروعة. "الصراع في غزة قد يمتد إقليميا على نحو قد يهدد إمدادات الطاقة العالمية"، "العراق يرفض بشدة أي تهجير للفلسطينيين من قطاع غزة وأي دعوات للنزوح"، "ليس من حق أحد أن يتصالح أو يتنازل نيابة عن الشعب الفلسطيني الذي هو الوحيد صاحب القضية.

فيما قال نائب رئيس الوزراء العماني فهد بن محمود آل سعيد:" سلطنة عمان ترفض التصعيد العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، لا يمكن أن يعم السلام والاستقرار دون منح الشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته،

وبذات السياق قال وزير الخارجية التركي هاكان فيدان: " إن وضع شروط لإدخال المساعدات إلى غزة مخالف للقانون الدولي والأعراف الإنسانية. كما أن تركيا تؤمن بأن الطريق الصحيح يبدأ من وقف العنف وإيصال المساعدات إلى قطاع غزة. يجب أن تكون هناك آلية للتحقق من التزام مختلف الأطراف بالوصول إلى سلام شامل.

فيما دعا وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة المجتمع الدولي للعمل على وقف التصعيد وتجنب استهداف المدنيين.

وعلى صعيد آخر، قد أدانت الدول العربية والإسلامية، ومنظمات عربية المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، بعد قصفها المستشفى الأهلي العربي (المعمداني) في حي الزيتون بقطاع غزة، والتي أدت لسقوط مئات الشهداء والجرحى وأعلنت الحداد ثلاثة أيام على أرواح الشهداء إذ أعلنت الجامعة العربية تنكيس الأعلام لثلاثة أيام، أما منظمة التعاون الإسلامي أدانت المجزرة واعتبرتها إرهاب دولة منظم، وكذلك دعا البرلمان العربي المجتمع الدولي للتدخل لوقف مجازر الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، وادان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي قصف الاحتلال للمستشفى المعمداني.

وقد بذلت العديد من الدول جهودا على صعيد الوساطة والتوصل الى اتفاق بشأن ملف الأسرى ومنها مصر وقطر، يشار إلى دولة قطر بذلت العديد من الجهود في إطار ملف الأسرى الإسرائيليين بحوزة فصائل المقاومة في قطاع غزة؛ وتحدثت مصادر إعلامية عن سعي إسرائيل لاستنفاد المسار الدبلوماسي بالتوازي مع العمليات البرية للاحتلال في قطاع غزة، إذ بحث وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن بن جاسم، مع نظيره الأميركي، أنتوني بلينكن، مستجدات قطاع غزة و"وساطة إطلاق سراح الأسرى". جاء ذلك في اتصال هاتفي تلقاه وزير خارجية قطر، من بلينكن، بحسب ما نقلته وكالة

الأنباء القطرية "قنا" ١٠/٣٠، بحثا خلالها آخر مستجدات الوساطة لإطلاق سراح الأسرى". وأكد وزير خارجية قطر، خلال الاتصال، على "ضرورة فتح معبر رفح بشكل دائم لضمان تدفق قوافل الإغاثة والمساعدات الإنسانية للأشقاء الفلسطينيين المحاصرين تحت القصف."

يأتي ذلك في ظل المزاعم الإسرائيلية حول "تحرير" مجندة إسرائيلية كانت محتجزة لدى فصائل المقاومة في قطاع غزة، خلال العمليات البرية التي نفذها جيش الاحتلال في القطاع المحاصر، الليلة الماضية، وذلك بعد ساعات من نشر "كتائب القسام"، تضمن ٣ أسيرات إسرائيليات يحملن فيه نتنياهو مسؤولية أسرهن، ويطالبنه بتحرير كل الأسرى الإسرائيليين مقابل الأسرى الفلسطينيين.

ويشار إلى أنه وبعد وساطة قطرية ومصرية، أطلقت حركة حماس سراح رهينتين إسرائيليتين ١٠/٢٣، بحسب بيان للمتحدث باسم حركة حماس أبو عبيدة، وقال أبو عبيدة: "العدو (كان) يرفض استقبالهما لقد قررنا إطلاق سراحهم لأسباب إنسانية وصحية قاهرة."

فيما أعلنت جماعة الحوثي في اليمن، يوم الثلاثاء ١٠/٣١، إطلاق دفعة كبيرة من الصواريخ الباليستية والمجنحة، وعدد كبير من الطائرات المسيّرة على أهداف مختلفة في إسرائيل، بينما أعلن جيش الاحتلال تفعيل منظومة "السهم-حيتس "الدفاعية للمدى الطويل، لأول مرة لصدها.وقال يحيى سريع، المتحدث الرسمي للقوات المسلحة اليمنية التابعة للحوثيين، في بيان صحفي إن "هذه العملية هي العملية الثالثة نصرة لإخواننا المظلومين في فلسطين"مؤكدا استمرارهم في "تنفيذ المزيد من الضربات النوعية بالصواريخ والطائرات المسيّرة، حتى يتوقف العدوان الإسرائيلي"، ولفت يحيى إلى أن "موقف شعبنا اليمني تجاه القضية الفلسطينية ثابت ومبدئي، وللشعب الفلسطيني الحق الكامل في الدفاع عن النفس ونيل حقوقه كاملة"، مشيرا إلى أن "ما يزعزع المنطقة ويوسع دائرة الصراع،

## ث- الموقف الدولي: -

تباينت المواقف الدولية حيال " عملية طوفان الأقصى" والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة فكان منها المؤيد والرافض، دعا قرار عربي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة، مساء الجمعة ١٠/٢٧، إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تفضي إلى وقف الأعمال العدائية في قطاع غزة، ورفض بشكل قاطع أي محاولات لنقل السكان المدنيين الفلسطينيين نقلا قسريا، وجاء قرار الجمعية العامة بناء على اقتراح من الأردن الذي قدم مشروع القرار مدعوما من ٤٢ دولة أخرى، ووافقت ١٢٠ دولة على القرار، وعارضت ١٤دولة، وامتنعت عن التصويت ٤٥.وطالب القرار بتوفير السلع والخدمات الأساسية للمدنيين في أنحاء شتى من قطاع غزة على الفور وبشكل مستمر وكاف ودون عوائق، بما في ذلك الماء والغذاء واللوازم الطبية والوقود والكهرباء على سبيل المثال لا الحصر. ودعا القرار إلى إتاحة الوصول الفوري والكامل والمستدام والآمن ودن عوائق للمساعدات الإنسانية التي توفرها المنظمات الإنسانية والأممية

ويدعو القرار من بين ما دعا إليه؛ إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تفضي إلى وقف الأعمال العدائية.

ويطالب جميع الأطراف بالامتثال الفوري والكامل للالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والأعيان المدنية، وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والأشخاص العاجزين عن القتال، والمرافق والأصول ذات الأغراض الإنسانية، والتمكين من إيصال المساعدات الإنسانية من الإمدادات والخدمات الأساسية إلى جميع المدنيين المحتاجين لها في قطاع غزة وتيسير ذلك، وتطالب أيضا بتوفير السلع والخدمات الأساسية للمدنيين في شتى أنحاء قطاع غزة على الفور وبشكل مستمر وكاف ودون عوائق، بما في ذلك الماء والغذاء واللوازم الطبية والوقود والكهرباء على سبيل المثال لا الحصر، مع التأكيد على الواجب الذي يقضي، بموجب القانون الدولي الإنساني، بكفالة عدم حرمان المدنيين من الوسائل التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة.

ويدعو القرار إلى إتاحة الوصول الفوري والكامل والمستدام والآمن ودن عوائق للمساعدات الإنسانية التي توفرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) وغيرها من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم

المتحدة ومن شركائها المنفذين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وجميع المنظمات الإنسانية الأخرى التي تتمسك بالمبادئ الإنسانية وتقدم المساعدة العاجلة إلى المدنيين في قطاع غزة، وتشجع على إنشاء ممرات إنسانية واتخاذ مبادرات أخرى ترمي إلى تيسير إيصال المعونة الإنسانية إلى المدنيين، وترحب بالجهود المبذولة في هذا الصدد.

ويدعو القرار أيضا إلى إلغاء الأمر الصادر عن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإخلاء المدنيين الفلسطينيين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجالين الإنساني والطبي جميع مناطق قطاع غزة الواقعة شمال وادي غزة، وبالانتقال إلى جنوب غزة، ويشير إلى أن المدنيين مشمولون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني وينبغي أن يتلقوا المساعدة الإنسانية أينما كانوا.

ويعيد القرار تأكيد ضرورة اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان سلامة ورفاه المدنيين، ولا سيما الأطفال، وتوفير الحماية لهم، وإتاحة سبل تنقلهم الآمن.

ويرفض القرار بشكل قاطع أي محاولات ترمي إلى نقل السكان المدنيين الفلسطينيين نقلا قسريا، ويدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المدنيين الذين يوجدون رهن الاحتجاز بصورة غير قانونية، ويطالب بضمان سلامتهم ورفاههم ومعاملتهم معاملة إنسانية بما يتفق مع القانون الدولي.ويدعو أيضا، بما يتسق مع القانون الدولي الإنساني، إلى احترام وحماية جميع المرافق المدنية وذات الأغراض الإنسانية، بما فيها المستشفيات وغيرها من المرافق الطبية، ووسائل النقل والمعدات الخاصة بها، والمدارس ودور العبادة ومرافق الأمم المتحدة، فضلا عن جميع العاملين في المجالين الإنساني والطبي والصحفيين ومهنيي وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بهم، في النزاع المسلح في المنطقة.

وأكد التأثير الشديد للغاية للنزاع المسلح على النساء والأطفال، بمن فيهم اللاجئون والمشردون، وعلى غيرهم من المدنيين الذين يعانون من أشكال ضعف خاصة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن. ويؤكد القرار الضرورة العاجلة لإنشاء آلية لضمان حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما يؤكد القرار أهمية وجود آلية للإبلاغ في مجال العمل الإنساني لضمان حماية مرافق المنشآت ذات الأغراض الإنسانية، ولكفالة حركة قوافل المعونة بدون عوائق. وشدد القرار على أهمية الحيلولة دون تفاقم حالة عدم الاستقرار وتصعيد العنف أكثر في المنطقة، ويهيب في هذا الصدد بجميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وبجميع الجهات التي لها القدرة على التأثير على تلك الأطراف إلى العمل في سبيل تحقيق هذا الهدف.

ويؤكد القرار أنه لا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلا بالوسائل السلمية، بناء على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ووفقا للقانون الدولي، وعلى أساس حل الدولتين. وتقرر رفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتا، والإذن لرئيس الجمعية العامة في أحدث دوراتها باستئناف انعقاد الدورة الاستثنائية بناء على طلب من الدول الأعضاء.

وفي الجلسة أنفة الذكر، دعا الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، إلى "وقف إطلاق نار إنساني" في قطاع غزة، مشددا على حصول "انتهاكات واضحة للقانون الإنساني الدولي"، وذلك

وقال غوتيريش في افتتاح الجلسة الخاصة لمجلس الأمن، "لا شيء يمكن أن يبرر قتل المدنيين وجرحهم واختطافهم عمدا أو إطلاق الصواريخ على أهداف مدنية. لكن يجب وضع ذلك في السياق، من المهم الاعتراف بأن هجمات حماس لم تأت من فراغ"، وأضاف غوتيريش أن "الشعب الفلسطيني يتعرض لـ٥٦ عاما من الاحتلال الخانق. لقد رأى أراضيه تلتهمها المستوطنات بشكل مطرد، كما يعاني من العنف وخنق اقتصادهم وتهجير أهلهم وهدم منازلهم. لقد تلاشت آمالهم في التوصل إلى حل سياسي لمحنتهم."

وقال غوتيريش "من أجل التخفيف من هذه المعاناة الهائلة، تسهيل توزيع المساعدات بشكل مضمون، وتسهيل الإفراج عن الرهائن، أكرر دعوتي إلى وقف إطلاق نار إنساني فورا"، وأعرب عن "قلق عميق بشأن الانتهاكات الواضحة للقانون الإنساني الدولي التي نراها في غزة"، مضيفا "لنكن واضحين: كل طرف في أي نزاع مسلح ليس فوق القانون." وحضّ

غوتيريش على إدخال مزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة بعد دخول ثلاث قوافل خلال الأيام الماضية عبر معبر رفح الحدودي مع مصر. إلا أن المنظمات الدولية تؤكد أن هذه الكمية لا تقارن بالحاجات المتزايدة لسكان القطاع البالغ عددهم ٢,٤ مليون نسمة، وقال غوتيريش إن المساعدات التي دخلت إلى الآن "هي مجرد قطرة في محيط الحاجات. إضافة إلى ذلك، مخزونات الأمم المتحدة من الوقود في غزة ستنفد خلال أيام. هذه ستكون كارثة أخرى". وشارك في جلسة مجلس الأمن عدد من وزراء الخارجية بينهم الأميركي، أنتوني بلينكن.

فيما أعرب المستشار الألماني أولاف شولتس ١٠/١٧، عن قلقه إزاء الظروف الإنسانية ووضع المنطقة، مؤكدا استمرار بلاده بتقديم المساعدات من أجل التخفيف من معاناة المدنيين. وأكد المستشار شولتس تأييد ألمانيا لفتح ممر إنساني لقطاع غزة، في ضوء الحاجة الماسة للمدنيين في غزة للحصول على المساعدات الإنسانية والمياه والغذاء والأدوية. وشدد شولتس على أن الهدف الموحد هو تجنب نشوب حرب أوسع في المنطقة.

من جهتها، أعلنت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، أن بلادها قررت رفع المساعدات الإنسانية التي تقدمها لأهالي قطاع غزة بقيمة ٥٠ مليون يورو. وأضافت، "أعلم مدى صعوبة الوضع بالنسبة للناس في بلدكم، هذا الكابوس في الجوار لكم ولنا يأتي في وقت صعب من الأصل، حيث أن بلدكم يواجه أوضاع اقتصادية صعبة بسبب الأحداث الروسية الأوكرانية، أسعار الغذاء والتضخم قد ارتفعت."وأضافت: الإسرائيليون والفلسطينيون يجب أن يعيشوا جنباً إلى جنب ولن يكون ذلك إلا من خلال حل الدولتين عن طريق التفاوض، اليوم يدور الحديث حول تخفيف الوضع الكارثي في قطاع غزة، وبينت أن بلادها تشترك مع الأردن لتخفيف الوضع الكارثي في قطاع غزة، وهنالك عجز في الأمور كافة من غذاء ومعدات طبية وماء، فمئات الآلاف فقدوا منازلهم ويبحثون عن الملاذ الأمان.

وأعربت عن حزنها، بأن بعض الأمهات في قطاع غزة تمنح الأبناء مياه مالحة بسبب عدم وجود المياه الصالحة للشرب، مشيرة إلى أن بلادها عملت الكثير في الآونة الأخيرة لتأمين مياه الشرب في القطاع، "والخبر الجيد أننا حققنا بعض من المحاولات لكن الأمر لم يعد بالمستوى المطلوب ويلبي الطموحات والاحتياجات."

وأشارت إلى أن رسالة بلادها واضحة بأنهم لا يتركوا الأمهات والأبرياء وحدهم، ونحن كل من يساند الإنسانية، فضلاً عن أن الأردن وفرت ٥ ملايين دولار بالرغم من الإمكانيات المحدودة، ودعت دول الخليج الى توفير المساعدات الإنسانية لأهالي القطاع وأن تحذو حذو الأردن في هذا الملف؛ لكي أن تصل تلك المساعدات إلى المدنيين والأبرياء.

فيما قطعت الحكومة البوليفية علاقاتها مع إسرائيل، ١٠/٣١ وأرجعت القرار إلى ارتكاب إسرائيل عددًا من الجرائم والانتهاكات بحقوق الإنسان في غزة، بينما استدعت تشيلى وكولومبيا سفيريهما. حيث قال نائب وزير الخارجية البوليفى فريدى مامانى ماتشكا إن القرار يمثل رفض وإدانة الهجوم العسكري الإسرائيلي العدواني وغير المتناسب على قطاع غزة وتهديده للسلم والأمن الدوليين.

فيما قالت منظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" إن ٧٠% ممن استشهدوا في قطاع غزة جراء الغارات الإسرائيلية منذ بداية العدوان من ٧- ١٠/٣١، هم من الأطفال والنساء. وحذّر المفوض العام للمنظمة فيليب لازاريني، في كلمة ألقاها أمام جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي، من أنه لا يوجد مكان آمن في غزة بسبب القصف الإسرائيلي الكثيف على القطاع.وقال إن إسرائيل استهدفت الكنائس والمساجد والمستشفيات والمرافق المدنية التي تؤوي النازحين في غزة بشكل عشوائي، ضمن قصفها المستمر للقطاع الذي وصفه بأنه عقاب جماعي لسكان القطاع المحاصر.وأوضح المفوض العام للأونروا أن الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر يتعرضون للتهجير القسري والعقاب الجماعي.وقال إن انقطاع الاتصالات في نهاية الأسبوع الماضي أدى إلى تسريع انهيار النظام المدني، وحذر من أنه إذا تفاقم هذا الانهيار فإن ذلك من شأنه أن يجعل استمرار عمل الأمم المتحدة في غزة أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا.

من جهتها، أكدت المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) كاثرين راسل إن أكثر من ٣٤٠٠ طفل قتلوا في غزة، جراء القصف الإسرائيلي. فيما أصيب ٦٣٠٠ طفل على الأقل. وأوضحت أن هذه الحصيلة تشير إلى أن ٤٢٠ طفلا يقتلون أو يصابون يوميا في قطاع غزة. وقالت إن "هذه الأعداد ينبغي أن تصدمنا وتهزنا حتى النخاع." كما أشارت إلى أن الغارات الإسرائيلية على غزة أدت إلى تدمير ٢٢١ مدرسة على الأقل، وأكثر من ١٧٧ ألف منزل في القطاع.

وأعلنت الأونروا مقتل ٦٣ من موظفيها في قطاع غزة منذ ٧ تشرين الأول الجاري. وقالت في تقرير نشرته عبر موقعها الرسمي بشأن الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، إن "١٠ أفراد آخرين من موظفي أونروا قتلوا خلال الـ٧٢ ساعة الماضية، ليصل العدد الإجمالي إلى ٦٣ موظفا قتلوا منذ ٧ أكتوبر/تشرين الأول الجاري." وطالبت المنظمة بوقف الاستهداف الذي يتعرض له موظفوها في غزة، وقالت إن فرق موظفيها يواصلون خدمة المحتاجين في القطاع المحاصر، رغم المخاطر الجسيمة التي تهدد حياتهم.

## ج- الموقف الإسرائيلي: -

لقد انشغلت الحكومة الإسرائيلية ببحث عدة خطوات " اقتصادية" تجاه قطاع غزة قبل السابع من شهر تشرين الأول وقبل عملية " طوفان الأقصى" التي جمدت العديد من الملفات وقلبت العديد من الموازين، وهذا كان بادعاء الحيلولة دون تصعيد أمني من شأنه أن يعرقل تقدم المفاوضات حول التوصل الى اتفاق تطبيع علاقات مع السعودية، بوساطة أميركية، حسبما ذكرت صحيفة "هآرتس" يوم الإثنين ١٠/٢، حيث كانت هناك زيارات معلنة وغير معلنة بين إسرائيل وواشنطن قامت بها شخصيات رفيعة المستوى بهذا الخصوص، إذ تحدثت المصادر العبرية عن معارضين إسرائيليين لهذا الاتفاق ويأتي ذلك في ظل تأمل إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن بأن يلقى اتفاق التطبيع تأييدا واسعا من جانب المعارضة الإسرائيلية، التي عارضت مثل هذه الصفقة وما تنطوي عليه من بنود وطالبت بوضع العديد من الشروط.

وعلى صعيد آخر، طالب وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، بإجراء مداولات في المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) حول تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف، فيما سعى رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إلى "مصالحة" بن غفير وعدم إثارة غضبه بعدما استبعده من مداولات أمنية، وقام بدعوته بشكل شخصي لكسب رضاه ومصالحته، وحول ذلك أفاد أحد مستشاري نتنياهو لموقع "واينت" الإلكتروني، بأن بن غفير يطرح مقترحات من شأنها توريط إسرائيل في العالم. "وهو يأتي إلى مداولات ويسعى طوال الوقت إلى تنفيذ اغتيالات (بحق فلسطينيين)، ومنع دخول عمال من غزة وفرض طوق غريب على قرى ومدن في الضفة الغربية."

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قد عقّب على الاشتباكات بين مقاومين فلسطينيين وقوات الاحتلال في طولكرم في الضفة الغربية يوم الخميس ١٠/٥، وقال في بيان إن "الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن ستستمر في العمل بشجاعة وحزم من أجل تطهير أعشاش المخربين في "يهودا والسامرة" (التسمية الإسرائيلية للضفة الغربية)، وأضاف نتنياهو "أننا نرى بإيران أنها مسؤولة مباشرة عن موجة الإرهاب في يهودا والسامرة، بتشجيع وتمويل عمليات قاتلة ضد مواطني إسرائيل. وحكومة إسرائيل ستحارب الإرهاب بحزم وتدافع عن مواطني إسرائيل."

فيما منعت وزارة الخارجية الإسرائيلية، ثلاثة وزراء خارجية أوروبيين من زيارة قرى فلسطينية تقع في المناطق (ج) في الضفة الغربية المحتلة، وفق ما نقل موقع "واللا" الإلكتروني عن دبلوماسيين أوروبيين اثنين يوم الثلاثاء١٠/٣، وأشار "واللا" إلى أن لوبي المستوطنات، وخاصة المنظمات الاستيطانية التابعة لحزب الصهيونية الدينية، يمارس ضغوطا على حكومة نتنياهو من أجل منع مساعدات أوروبية للفلسطينيين في المناطق (ج)، وادعى المتحدث باسم وزرة الخارجية الإسرائيلية، ليئور حايط، أنه "لم تتم المصادقة على الزيارات في المناطق (ج) في أعقاب مشاورات مع الجهات الأمنية، تحسبا من أن تجول الوزراء في مناطق الاحتكاك من شأنه أن يسبب تصعيدا وعنفا".

وعُقب تنفيذ عملية "طوفان الأقصى" قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال محادثة هاتفية يوم الأحد ١٠/٩، مع الرئيس الأميركي، جو بايدن، إنه لن يكون أمام إسرائيل خيارا سوى تنفيذ عملية برية واجتياح قطاع غزة، حسبما نقل موقع "واللا" الإلكتروني، عن مصادر إسرائيلية وأميركية مطلعة، وأضاف نتنياهو أنه قلق من سيناريو فتح جبهة أخرى مع لبنان وأن إسرائيل تستعد لاحتمال كهذا، واعتبر أن سيناريو كهذا لا يؤخذ بالاعتبار بكل ما يتعلق باستمرار الحرب على غزة. وقال "ليس لدينا إمكانية أخرى سوى الرد بقوة شديدة"، ونقل "واللا" عن المصادر قولها إن بايدن سأل نتنياهو حول الرهائن الإسرائيليين في غزة، وأجاب نتنياهو أن إسرائيل لا تعتزم إجراء مفاوضات حول تبادل أسرى مع حماس في هذه المرحلة، وأردف نتنياهو أنه "لا يوجد مفاوضات. علينا أن ندخل" إلى قطاع غزة.

فيما أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يوم الأربعاء ١٠/١١، ورئيس حزب "المعسكر الوطني"، بيني غانتس، عن تتشكيل حكومة طوارئ وكابنيت مقلص لإدارة الحرب التي أعلنتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة.

وخلال مؤتمر صحافي مشترك في تل أبيب يوم الخميس ١٠/١٢ كرر نتنياهو فرية حول "قطع رؤوس" أطفال في "غلاف غزة" على أيدي أفراد من حركة حماس، وبلينكن يقول لنتنياهو إنه "سنزودكم بذخيرة وصواريخ اعتراضية للقبة الحديدية، وشحنة أولى قد وصلت وعتاد آخر في الطريق"واعتبر نتنياهو مخاطبا بلينكن: "جئت إلى شعب الأسود. حماس هي داعش ومثلما سُحق داعش، هكذا سيحصل لحماس" وخلال المؤتمر الصحافي طالب نتنياهو المجتمع الدولي "بالتنديد بحماس. ولا ينبغي على أي دولة أن تساعدهم، وتلك التي تفعل ذلك ينبغي فرض عقوبات عليها"

من جهته، قال جلعاد أردان السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة إن إسرائيل ليست في حالة حرب مع الفلسطينيين، ولكن مع" منظمة حماس الإرهابية الجهادية التي تمارس الإبادة الجماعية"، ووصف الصراع الحالي على أنه بين" ديمقراطية إسرائيل الملتزمة بالقانون والنازيين المعاصرين." وقال إن حماس لا تهتم بالشعب الفلسطيني أو بالسلام وهدفها الوحيد "إبادة إسرائيل وقتل كل يهودي على وجه الأرض". وقال السفير الإسرائيلي إنه "لا يوجد فيلم رعب يمكن مقارنته بالوحشية الخالصة التي قامت بها حماس في ٧ تشرين الأول" ، وقال إنه تم إحراق أطفال وسيارات إسعاف أثناء الهجوم من قبل "الوحوش الداعشية"، وأضاف أن حماس ارتكبت فظائع لم نشهدها منذ المحرقة (الهولوكوست)، وأن مهمة بلاده هي "استئصال هذا الشر من الأرض". وقال" :داعش كانت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا وحماس هي الدولة الإسلامية في غزة"، وقال أردان إن واضعي مشروع القرار، المقدم للجمعية العامة، يزعمون أنهم قلقون بشأن السلام، ولكن "لم يتم حتى ذكر المجرمين المنحرفين الذين بدأوا هذه الحرب". وقال مخاطبا أعضاء الجمعية العامة إن القرار يهين ذكاءهم.

وأضاف إردان إنه لا يوجد شيء يمكن أن يغير أيديولوجية الإبادة الجماعية التي تتبعها حماس، وأخبر الأعضاء أن الحركة تعتمد عليهم لأنها متأكدة من أن "الأمم المتحدة ستستمر في إنقاذهم وتمنع إسرائيل من الدفاع عن نفسها" حسب تعبيره، وقال إن إسرائيل تقوم "بمهمة إنقاذ" يمكن أن تنتهي الآن إذا" ألقت حماس أسلحتها وأعادت رهائننا وسلمت نفسها ."وسأل واضعي القرار وأعضاء الأمم المتحدة لماذا لا يتحدون ويطالبون حماس بالقيام بذلك إذا كانوا يريدون السلام والحل الفوري. وفيما تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى الثامنة والسبعين لتأسيسها، قال السفير الإسرائيلي إن المنظمة أظهرت "أنها محطمة للغاية وفاسدة أخلاقيا لدرجة أنني لا أملك آمالا كبيرة في أن تصل إلى عامها التسعين ناهيك عن مائة عام."

فيما أخطرت وزارة المالية الإسرائيلية، مساء الخميس ١٠/١٥، سائر الوزارات الحكومية، بـ"تجميد الأموال الائتلافية، والميزانيات غير العاجلة لصالح ميزانيات الحرب والميزانيات المخصصة لـ"غلاف غزة"، وذلك في إشارة إلى الأموال والميزانيات المدرجة في الاتفاقات الائتلافية بين بنيامين نتنياهو وشركائه في الحكومة.

وقد أعلنت السلطات الإسرائيلية أنها قررت وقف الصادرات العسكرية التي كانت مقررة إلى كولومبيا، ١٠/١٦بسبب التصريحات التي صدرت عن الرئيس الكولومبي، غوستافو بيترو، والتي عبر فيها عن "تعاطفه" مع الأطفال في قطاع غزة من ضحايا العدوان الإسرائيلي المتواصل على القطاع.

وقد أعلن الكابينيت مصادقته على أهداف الحرب الإسرائيلية في جلسة مغلقة عقدتها لجنة الشؤون الخارجية والأمنية في الكنيست، الخميس ١٠/١٥، إنه "لا أحد يعتقد أننا يجب أن نحكم أكثر من مليوني فلسطيني" في قطاع غزة. وعلى صلة، استعرضت هيئة البث وثيقة قالت إنها تبيّن أهداف الحرب التي صادق عليها كابينيت الحرب الإسرائيلي، الذي يضم إلى جانب نتنياهو كل من وزير الأمن، يوآف غالانت، ووزير الأمن السابق، بيني غانتس (وزير بدون حقيبة)، ووزير الشؤون الإسرائيلية، رون ديرمر، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، غادي آيزنكوت.

والأهداف الواردة في الوثيقة هي: إسقاط حكم حماس وتدمير قدراتها العسكرية. إزالة التهديد الإرهابي من القطاع تجاه إسرائيل. بذل أقصى الجهود لحل قضية الرهائن.حماية حدود الدولة ومواطنيها.وعلى صلة، أشارت القناة ١٣ الإسرائيلية، إلى خلاف بين القيادة السياسية في إسرائيل بشأن استمرار الحرب على قطاع غزة وتوسيع الساحات وتعميقها لتشمل

الجبهة الشمالية، ولفت التقرير إلى أن وزير الأمن، يوآف غالانت، يؤيد "توسيع ساحات الحرب"، الأمر الذي يعارضه نتنياهو. وبحسب التقرير، فإن عددا من الوزراء أيدوا توجه غالانت، مشيرة إلى مداولات خاصة عقدت في هذا الشأن.

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ١٠/١٦ إن الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة المحاصر "ستستغرق وقتا"، مهددا "حزب الله" وإيران، بـ"دفع ثمن أقسى من أي وقت مضى" إذا ما أقدموا على "اختبار إسرائيل"، على حد تعبيره.

وافتتح نتنياهو خطابه في الجلسة الافتتاحية للدورة الشتوية للكنيست ١٠/١٧، بالقول إن "حرب الاستقلال، (في إشارة إلى نكبة الشعب الفلسطيني) لم تنتهِ بعد"، وحول الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة المحاصر، قال نتنياهو إن الأمر يتطلب "عزيمة وتضحية"، وأضاف "نحن مستعدون للاستمرار حتى الحسم المطلق." وفيما يتعلق بـ"الجبهة الشمالية" لإسرائيل، قال نتنياهو متوجها إلى "حزب الله" وإيران: "لا تختبرونا؛ لا تعودوا على أخطاء الماضي، إن الثمن اليوم سيكون أقسى"، وعن الإخفاقات الاستخباراتية التي سبقت هجوم القسام المباغت في السابع من تشرين الأول، قال نتنياهو: "هناك العديد من التساؤلات حول الكارثة التي حلت بنا قبل عشرة أيام؛ سنحقق في كل شيء حتى النهاية"، وأضاف "بدأنا باستخلاص العبر وتعلم الدروس لكننا الآن نركز على هدف واحد؛ توحيد القوى والانقضاض بهدف الفوز، ولتحقيق هذا الهدف نحن نحتاج للتحلي بالعزيمة لأن النصر سيستغرق وقتا."

بدروه، أشار الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، إلى أنه "توجد أزمة ثقة في أوساط كثيرة في الجمهور الإسرائيلي. والدولة ومؤسساتها ملزمون بالتعامل بموجب المعايير التي وضعها الشعب. والشعب يطالب بالمسؤولية وترميم الثقة وإعمار البلدات المدمرة. ويطالب بأن ينصتوا له"، وأضاف هرتسوغ أنه "الآن أيضا، في ذروة القتال، وفيما لم ننهِ دفن موتانا، أسمع أصواتا خطيرة تحاول زرع بذور الانقسام والكراهية. وأعداؤنا يتوقون إلى الانقسام بيننا، والمهمة الأكبر هي الحفاظ علينا معا."

من جانبه، قال رئيس الكنيست، أمير أوحانا، إنه "حتى دولة إسرائيل التي خبِرت الحروب والإرهاب، لم تواجه أبدا ضربة مؤلمة بهذا الحجم والقوة والشر والوحشية، وهذه الضربة قاسية بسبب شدتها، لكن المعركة لم تنته. والحرب بدأت وحسب."

فيما قدم أعضاء كنيست من حزب الليكود، يوم الثلاثاء ١٠/١٧، مشروعي قانون، يقضي الأول بتشبيه مقاتلي حركة حماس بالنازيين، فيما يسمح مشروع القانون الثاني بفرض حكم بالإعدام على سكان قطاع غزة الذين دخلوا إلى إسرائيل على إثر هجوم مقاتلي حماس، في السابع من الشهر الحالي.

وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لدى افتتاحه اجتماع "كابينيت الحرب" الإسرائيلي بحضور بايدن، في تل أبيب، إن الحرب على غزة "ستكون حربا من نوع آخر، لأن حماس هي عدو من نوع آخر"، وادعى نتنياهو أنه "فيما تبحث إسرائيل عن تقليص عدد المواطنين المستهدفين، حماس تبحث عن تضخيمه. وحماس تريد قتل أبر عدد ممكن من المواطنين الإسرائيليين، ولا تهتم أبدا بحياة فلسطينيين. واليوم هي استهدفت مواطنينا وتختبئ خلف مواطنيها، وتستخدمهم كدرع بشري. وحماس مسؤولة عن جميع استهدافات المواطنين، ورأينا ثمن ذلك".

وقد شكّلت إسرائيل ٣٦٨ ميليشيا مدنية جديدة تطلق عليها تسمية "الفرق المتأهبة" في أنحاء إسرائيل، منذ بدء الحرب على غزة. وعيّن وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، ضابط الشرطة المتقاعد، شمعون لافي، "منسقا خاصا" لهذه الميليشيات، وفق ما ذكرت صحيفة "معاريف" يوم الجمعة ١٠/٢٠، وتسعى إسرائيل إلى تشكيل أكثر من ٥٦٠ ميليشيا كهذه، وتزويدها بعشرات آلاف الأسلحة الجديدة التي ستُسلم للمتطوعين فيها.

فيما هدد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، حزب الله بأنه "إذا قرر الدخول إلى الحرب، فإنه سيشتاق إلى حرب لبنان الثانية، وسيرتكب خطأ حياته. ونحن سنضربه بشدة بالغة وحتى أنه لا يمكنه تخيلها، وستكون مدمرة له ولدولة لبنان." جاء تهديد نتنياهو خلال زيارة لتشكيلة وحدات الكوماندوز قرب الحدود اللبنانية، يوم الأحد ١٠/٢٢، حيث قدم قائد

التشكيلة، عومير كوهين، وقائدة وحدة "ماجيلان"، تقارير حول المعارك التي خاضوها ضد مقاتلي حماس في "غلاف غزة، وحول انتشار وحدات هذه الوحدات عند حدود غزة ولبنان وفي الضفة الغربية، حسب بيان صادر عن مكتب نتنياهو.

وهدد وزير الاقتصاد الإسرائيلي، نير بركات، بمهاجمة إيران في حال انضمام حزب الله إلى الحرب. ونقلت صحيفة "ديلي ميل" البريطانية عن بركات قوله إن "خطة إيران هي مهاجمة إسرائيل في جميع الجبهات. وإذا أدركنا أنهم يعتزمون مهاجمة إسرائيل، ليس في جميع جبهاتنا فقط، وإنما سنستهدف رأس الأفعى، إيران". وأضاف أن فتح حزب الله جبهة ضد إسرائيل سيدفع إسرائيل إلى "محوه عن وجه الأرض".

وهدد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هيرتسي هليفي، في تصريح لوسائل الإعلام يوم الخميس ١٠/١٢، باغتيال قادة حركة حماس، وقال إن رئيس حماس في قطاع غزة، يحيى السنوار، والمستويات تحته محكوم عليه بالموت. وقال هليفي إن "السنوار هو الذي قرر هذا الهجوم البشع، ولذلك فإنه هو وجميع المستويات تحته محكوم عليهم بالموت. وسوف نهاجمهم، ونفككهم ونفكك منظومتهم"، واعترف هليفي بفشل الجيش الإسرائيلي في منع هجوم مقاتلي حماس الواسع والمفاجئ على "غلاف غزة". وقال إن "الجيش الإسرائيلي مسؤول عن أمن الدولة ومواطنيها، وصباح السبت، في غلاف غزة، لم ننجح بذلك. وسندرس ونحقق، لكن الآن هو وقت الحرب".

فيما قائد الجبهة الداخلية الإسرائيلية، رافي ميلو، يوم الأربعاء ١٠/١٨، أنه يتحمل جزءا من المسؤولية عن الهجوم الذي شنته كتائب عز الدين القسام على مواقع عسكرية وبلدات إسرائيلية في المنطقة المحاذية لقطاع غزة المحاصر، في السابع من تشرين الأول، لينضم بذلك إلى خمسة مسؤولين آخرين في الأجهزة الأمنية. أعلن كل من رئيس جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك)، رونين بار، ورئيس الأركان، هرتسي هليفي، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، أهارون حاليفا، وقائد سلاح الجو، تومر بار، ومستشار الأمن القومي، تساحي هنغبي، بالإضافة إلى وزير المالية والوزير في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش، عن مسؤوليتهم في الفشل الإسرائيلي الذي ترافق مع هجوم القسام

وقد أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي، مساء الأحد ١٠/٢٢، قصفه موقعًا مصريًا، بالقرب من المواقع الحدودية في منطقة كرم أبو سالم، "عن طريق الخطأ"، فيما أفادت تقارير مصرية بإصابة ٩ مصريين في انفجار برج تابع لقوات حرس الحدود جنوب مدينة رفح المصرية، على خط الحدود الفاصل بين مصر وقطاع غزة.".

وكذلك سعى رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هيرتسي هليفي، اليوم الثلاثاء ١٠/٢٤، إلى نفي أقوال مسؤولين في الإدارة الأميركية حول عدم وجود خطة لدى الجيش الإسرائيلي للقضاء على حكم حركة حماس، كهدف للحرب على غزة. وقال هليفي للصحافيين إنه "لدينا خطة قتالية"، لكنه أضاف "أننا نُجهز للمرحلة المقبلة وجاهزون للدخول إلى هناك (قطاع غزة) مع قوات مدربة وقوية قادرة على العمل واستهداف العدو."

وعرض وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، يوم ١٠/٢٤ لدى جلسة مجلس الأمن، تفاصيل عن هجمات حماس على المدنيين، بما في ذلك مكالمة مسجلة ادعت السلطات الإسرائيلية أنها توثق مكالمة مقاتل من غزة تحدث إلى والديه عقب مشاركته في هجوم السابع من تشرين الأول في إحدى البلدات الإسرائيلية المحاذية للقطاع المحاصر، وأدان كوهين الانتقادات التي وجهها غوتيريش لحملة القصف الإسرائيلية على قطاع غزة التي راح ضحيتها نحو ٦ آلاف شهيد معظمهم من الأطفال والنساء. وقال الوزير الإسرائيلي "سيدي الأمين العام، في أي عالم تعيش؟"، فيما شن الجانب الإسرائيلي، على الصعيدين، السياسي والإعلامي، هجوما حادا على غوتيريش، معتبرين أنه "معاد للسامية."

وفي حين شن السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، غلعاد إردان، والوزير في كابينيت الحرب الإسرائيلي، بيني غانتس، هجوما حادا على غوتيريش، غرّد وزير الخارجية الإسرائيلية قائلا إنه قرر عدم الاجتماع بالأمين العام للأمم المتحدة على هامش جلسات مجلس الأمن، معتبرا أنه "بعد السابع من أكتوبر، لا مكان للمقاربات المتوازنة، يجب محو حماس."

من جانبه، اعتبر إردان أن خطاب الأمين العام للأمم المتحدة "صادم"، وأضاف "بينما يتم إطلاق الصواريخ على إسرائيل بأكملها، أثبت الخطاب بما لا يدع مجالا للشك أن الأمين العام منفصل تماما عن الواقع في منطقتنا ويرى بطريقة مشوهة وغير أخلاقية المجزرة التي يرتكبها قتلة حماس بحق أطفالنا"، على حد زعمه، وقال إردان إن "تصريح غوتيريش بأن

الهجوم الذي نفذته حركة حماس ‘لم يحدث في فراغ’يشكل مبررًا للإرهاب والقتل. ومن المحزن أن يكون على رأس منظمة ظهرت في أعقاب المحرقة شخص لديه مثل هذه الآراء"، ودعا إردان الأمين العام للأمم المتحدة إلى الاستقالة من منصبه.

وأضاف إردان أن "الأمين العام الذي يفتتح خطابه في مجلس الأمن بعبارات تعبر عن تفهمه للمذبحة الوحشية الرهيبة التي ارتكبتها حماس بحق النساء والأطفال والشيوخ، لا يستحق أن يكون أمينا عاما للأمم المتحدة. كل يوم يواصل فيه الأمين العام للأمم المتحدة في منصبه يثبت أن هذا المبنى لم يعد له أي حق في الوجود."

كما صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع على توسيع "قانون محاربة الإرهاب"، بحيث يكون بالإمكان الإعلان عن أفراد أنهم "ناشطون إرهابيون"، حسب بيان صادر عن وزير الأمن، يوآف غالانت، ووزير القضاء، ياريف ليفين. يوم ١٠/٢٩، واعتبر البيان أن "الهدف الأساسي للتعديل هو استهداف طرق تمويل ناشطي الإرهاب في المنظمات المختلفة، وفي حركة حماس خصوصا، التي تستند بمعظمها على صرافين من ناشطي الإرهاب في أنحاء الشرق الأوسط"، وبحسب البيان، فإن "تعديل القانون سيعزز الوسائل الإدارية التي بالإمكان استخدامها ضد المنظمات الإرهابية وناشطي الإرهاب، وسيسمح في إحباط ناجع أكثر لقنوات تجنيد، تمويل وتحويل أموال لأهداف إرهابية"، وتابع البيان أن "فرض عقوبات مالية على منظمات إرهابية وناشطين إرهابيين ثبت نجاعته وفاعليته، في إطار عمل هيئة المكافحة الاقتصادية للإرهاب التابعة لوزارة الأمن."

وفي أول مؤتمر صحفي يجيب خلاله نتنياهو على أجوبة الصحافيين، الذين حاولوا وفشلوا في انتزاع تصريح مباشرة منه حول مسؤوليته عن هجوم حركة حماس المباغت في ٧ تشرين الأول قال : " الحرب في قطاع غزة ستكون طويلة وصعبة ونحن جاهزون لها"، مضيفا أن الجيش "سيدمّر العدو على الأرض وتحتها"، وأضاف أنه "لا يمكنه القول إن إيران كانت متورطة في التخطيط التفصيلي" لهجوم القسام، في حين شدد على أن الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين في غزة أولوية و"أحد أهداف الحرب"، وقال نتنياهو إن توسيع العمليات البرية اتخذت بإجماع القيادات السياسية في "كابينيت الحرب" والقيادات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، دون التطرق مباشرة إلى الاجتياح البري لقطاع غزة الذي يترقبه الرأي العام الإسرائيلي، ضمن الحرب الانتقامية التي تشنها إسرائيل غزة، ورفض نتنياهو تحمل مسؤولية الإخفاقات التي سبقت وترافقت مع هجوم القسام الذي يعتبر الأكبر الذي تتعرض له إسرائيل منذ حرب تشرين الأول ٧٣، من منطلق أنه كان على رأس السلطة السياسية في إسرائيل لسنوات طويلة، كما رفض نتنياهو الإجابة عن طبيعة لجنة التحقيق التي قد تشكل بعد الحرب والسلطات التي قد تمنح لها

بحسب ما أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيان أصدرته، مساء يوم الأحد ١٠/٢٩، استدعت إسرائيل السفير الروسيّ لديها، احتجاجا على زيارة وفد من حركة قادة حماس، المسؤولين بشكل مباشر عن الهجوم الإرهابي القاتل الذي وقع في ٧ تشرين الأول، وعن اختطاف الرهائن، وإراقة دماء أكثر من ١٤٠٠ إسرائيلي على أيديهم، ينقل رسالة شرعية للإرهاب ضد الإسرائيليين" " على حد تعبيرها"

فيما أكد وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، معارضته السماح بإدخال أي مساعدات إنسانية لقطاع غزة المحاصر لحين "القضاء على حركة حماس أو تحرير المختطفين"، في إشارة إلى الأسرى الإسرائيليين لدى فصائل المقاومة في قطاع غزة. وقال بن غفير "إنه ببساطة خطأ فادح أنه بينما يتم إطلاق الصواريخ علينا، ويوجد مختطفون ومختطفات في غزة، تسمح الحكومة الإسرائيلية بنقل المساعدات الإنسانية، ونقل الشاحنات (إلى قطاع غزة. هذا خطأ فادح". وتابع "(خطوة) إنسانية مقابل (خطوة) إنسانية. تريد إنسانية؟ ليطلق سراح المختطفين وحتى ذلك الحين لا نسمح بدخول أي معدات إلى غزة." وأجاب مخاطبا الرأي العام الدولي "لا تريدون رؤية صور الأطفال والمدنيين؟ (في إشارة إلى المجازر التي يرتكبها الاحتلال في غزة) لا مشكلة، أعلنت الحكومة الأسكتلندية أنها مستعدة لاستقبال اللاجئين من غزة. الأطفال والنساء، خذوهم إلى هناك. حماس سيتم تدميرها! نحن لا نتعامل بالشؤون الإنسانية."

وقال مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، تساحي هنغبي، إنه "لا يوجد اتفاق يلوح في الأفق" بشأن الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين لدى فصائل المقاومة في قطاع غزة بينما تواصل قوات الاحتلال توغلها البري للقطاع المحاصر، وأضاف هنغبي، في مؤتمر صحافي عقده مساء اليوم، أن الهجمات التي تشنها جماعة الحوثيين المسلحة في اليمن على إسرائيل "لا تحتمل" لكنه أحجم عن تقديم تفاصيل عندما سئل عن الرد الإسرائيلي المحتمل، وقال إن المستشفيات المصرية يجب أن تكون بديلا لعلاج المصابين في قطاع غزة حيث تتعرض المستشفيات لضغوط وتعاني من انقطاع التيار الكهربائي،

وفيما ادعى أن "إسرائيل تتفهم قلق مصر بشأن تدفق اللاجئين الفلسطينيين لأراضيها"، أضاف "هناك أشياء كثيرة يمكن أن تفعلها مصر لمساعدة" أهالي قطاع غزة، وقال هنغبي إن تركيز الجيش الإسرائيلي ينصب حاليا على قتال مسلحي حركة حماس في شمال غزة، مشيرا إلى أن هذا التركيز سيتحول إلى الجزء الجنوبي من القطاع في مرحلة لاحقة.

وكذلك أخطر وزير المالية الوزير في وزارة الأمن الإسرائيلية، بتسلئيل سموتريتش، لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بأنه قرر تعليق تحويل أموال المقاصة للسلطة الفلسطينية، في ظل الحرب على قطاع غزة المحاصر، الأمر الذي أثار حفيظة أجهزة أمن الاحتلال، التي حذّرت من تصعيد الوضع الأمني في الضفة.

## ح- الموقف الأمريكي: -

عقد الرئيس الأميركي، جو بايدن، مساء يوم السبت ١٠/٧، مؤتمرا صحافيا خاصا عبّر خلاله عن دعم واشنطن الكامل لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، مشددا على أن الدعم الأميركي لإسرائيل غير مشروط، فيما دعا إلى منح إسرائيل المجال لاستكمال هجماتها العدوانية على قطاع غزة المحاصر، كما وجه بايدن تحذيرا كافة الأطراف في المنطقة، من انتهاز الفرصة لمهاجمة إسرائيل خلال معركة "طوفان الأقصى" التي شنتها فصائل المقاومة في غزة، ضد جيش الاحتلال، مشددا على أن واشنطن ستعمل على ضمان حصول إسرائيل على "كل الوسائل للدفاع عن نفسها"، على حد تعبيره.

قال بايدن فيما يقف بجواره وزير خارجيته، أنتوني بلينكن، إن "الولايات المتحدة تقف إلى جانب إسرائيل ولن تتركها أبدا"، وأضاف أن "دعم حكومتي لأمن إسرائيل ثابت ولن يتزعزع"، وأكد أنه على تواصل دائم ومستمر برئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مشيرا إلى "صداقتهما القديمة"، وأضاف بايدن أنه أكد لنتنياهو أن الولايات المتحدة "على استعداد لتوفير جميع سبل الدعم المناسبة لحكومة إسرائيل وشعبها". محذرا "أي طرف آخر معاد لإسرائيل من السعي لانتهاز الفرصة في هذا الموقف"، مكررا أن "لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها"،

بحث رئيسا الأركان الأميركيّ والإسرائيليّ، في محادثات هاتفية" تعزيز الوضع العسكري الأميركيّ بالمنطقة، وذلك في ظلّ العدوان الذي يشنّه الاحتلال على قطاع غزة المحاصَر، عقب عملية "طوفان الأقصى" التي أعلنت حركة "حماس" انطلاقها، ونقلت "رويترز" عن رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، القول: "رسالتنا إلى إيران ألا تتورط في الأزمة الحالية في إسرائيل" مع رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأميركي مارك ميلي، وأشارت إلى أنهما "بحثا أيضا جهود تعزيز الردع الإقليمي"، وقال كذلك إن "الولايات المتحدة لا تريد اتساع رقعة الصراع."

وكان المتحدث باسم الأمن القومي بالبيت الأبيض، جون كيربي، قد قال يوم الإثنين ١٠/٩، إن إيران متواطئة على الرغم من أن الولايات المتحدة ليس لديها معلومات مخابرات أو أدلة تشير إلى تورط إيران المباشر في الهجمات التي تشنها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في إسرائيل، وأضاف كيربي لشبكة "إم.إس.إن.بي.سي": "لقد دعمت إيران منذ فترة طويلة حماس والشبكات الإرهابية الأخرى في أنحاء المنطقة من خلال التدريب على قدرات الموارد."

وأكد مصادر لم تسمّها "وول ستريت جورنال"، إن ضباط الحرس الثوري الإيراني عملوا مع "حماس" منذ آب/ الماضي، لتخطيط التوغلات الجوية والبرية والبحرية، وذكر مسؤولون أميركيون أنهم لم يروا أي دليل على تورط طهران. وفي مقابلة مع شبكة "سي إن إن"، بُثّت الأحد ١٠/٨، قال وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، إنه "لم نر بعد دليلا على أن إيران وجهت هذا الهجوم بالذات أو كانت وراءه، ولكن هناك بالتأكيد علاقة."

وقد وصلت حاملة الطائرة الأميركية "جيرالد فورد" إلى أقصى شرق البحر المتوسط، ضمن مساعي واشنطن لتوفير الدعم الجوي أو خيارات الضربات بعيدة المدى، ولزيادة الوجود العسكري الأميركي في المنطقة دعما لإسرائيل، في ظل المخاوف الإسرائيلية الأميركية من التحول إلى صراع إقليمي أكثر خطورة عبر فتح "حزب الله" جبهة من الشمال.

وأكد الرئيس الأميركي، جو بايدن، على دعم واشنطن الكامل والتام وغير المشروط لإسرائيل، في مؤتمر صحافي عقده مساء يوم، الثلاثاء ١٠/١٠، من البيت الأبيض، وذلك في أعقاب مكالمة استمرت لأكثر من ٤٠ دقيقة مع رئيس الحكومة

الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، هي الثالثة منذ أن شنت كتائب القسام هجومها المباغت على إسرائيل، وإطلاق معركة "طوفان الأقصى."

وفي كلمة ألقاها في البيت الأبيض، قال إن "الولايات المتحدة عزّزت أيضا وضع قواتنا في المنطقة لتقوية ردعنا"، في إشارة إلى نشر مجموعة حاملة طائرات في شرق المتوسط. وتابع الرئيس الأميركي "نحن مستعدون لتحريك مزيد من الموارد عند الحاجة"، وقال بايدن، في رسالة موجة لحزب الله اللبناني، إن الولايات المتحدة "مستعدة للتدخل في أية لحظة بواسطة حاملة الطائرات جيرالد فورد"، وأضاف "بالنسبة لأولئك الذين يفكرون في استغلال الفرصة، لدي كلمة واحدة: لا تفعلوا ذلك"، جاء ذلك فيما أفادت "وول ستريت جورنال" بأن "الولايات المتحدة قد ترسل حاملة طائرات ثانية بالقرب من إسرائيل."

وفي إطار الدعم الأمريكي لإسرائيل أعلنت الولايات المتحدة الأميركية، الخميس ١٠/١٩إ، مداد إسرائيل ببطاريتين من منظومة "القبة الحديدية" المضادة للصواريخ، بحسب ما أفادت هيئة البث الإسرائيلية ("كان ١١")، وذلك بالإضافة إلى الصواريخ الاعتراضية والذخائر والمدرعات التي شرعت الولايات المتحدة بشحنها إلى إسرائيل منذ بدء العدوان على قطاع غزة، مع تصاعد التوترات في المناطق الحدودية جنوبي لبنان بين الاحتلال و"حزب الله"، الأمر الذي يهدد باتساع رقعة الحرب، الذي تسعى واشنطن وتل أبيب إلى تجنبه.

كما هددت واشنطن تل أبيب بتعليق صفقة لتزويد إسرائيل ببنادق في إطار صفقة عقدتها وزارة الأمن القومي الإسرائيلية مع موردين أميركيين، لشراء حوالي ٢٠ ألف بندقية رشاشة في ظل الغضب الذي تشكل في البيت الأبيض من استغلال وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، السياسي، لحملة تسليح الإسرائيليين وتشكيل ميليشيات مدنية، جاء ذلك بحسب ما أفادت صحيفة "ذي ماركر"، يوم السبت ١٠/٢٨، وأشار إلى "أزمة سياسية وأمنية" كاد أن يتسبب بها بن غفير، إثر "تهديدات" أميركية بتعليق صفقة لتزويد إسرائيلية ببنادق هجومية. وأفاد التقرير بأن "التهديد" الأميركي "فاجأ" المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، الأمر الذي تطلب من الجانب الإسرائيلي بذل جهود سياسية وقانونية لـ"حل الأزمة."

وفي نهاية مداولات مطولة تم إجراؤه سرا بين إسرائيل والولايات المتحدة، تم التوصل إلى "حل" يسمح لإسرائيل بالحصول على الأسلحة، خصوصا في ظل "النقص الواضح" في البندقيات والأسلحة الرشاشة لدى إسرائيل، وذكرت الصحيفة أن إسرائيل قدمت التزاما رسميا للولايات المتحدة بأنه سيتم توزيع الأسلحة من خلال الشرطة أو الجيش الإسرائيليين، حتى لو كانت الأحزاب السياسية حاضرة في فعاليات توزيع الأسلحة، كما سعت إسرائيل لإقناع الولايات المتحدة بأن "الفرق المتأهبة" يتم تعريفها إسرائيليا على أنها "قوة مساعدة للشرطة الإسرائيلية وحرس الحدود، وأن أي استخدام للأسلحة من قبل عناصر هذه الفرق سيتم بطريقة تخضع لسيطرة قوات الأمن."

وعقب "الغضب الأميركي"، طلبت رئاسة الحكومة الإسرائيلية من وزارة الأمن القومي، "التأكد من تحييد الرموز المدنية في توثيق عمليات توزيع الأسلحة" على المواطنين الإسرائيليين، كما طُلب من عناصر الـ"فرق المتأهبة" ارتداء سترات عملياتية لتميزهم، والعمل على تقليل أي مظاهر مدنية أخرى في "الأحداث الأمنية."

وقال بلينكن خلال لقائه برئيس وزراء دولة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، ١٠/١٢ "أزور إسرائيل ليس كمندوب أميركي فقط وإنما كيهودي، فجدي يهودي. ولذلك أنا أدرك على صعيد شخصي دلالة مجزرة حماس بحق الإسرائيليين واليهود، وبحق اليهود في أي مكان. ولا يمكن فهم هذا ولا استيعابه"، وأضاف أنه "طالما الولايات المتحدة موجودة، لن تكونوا لوحدكم أبدا"، وادعى بلينكن أن "لحماس هدف واحد وهو القضاء على إسرائيل"، وتابع بلينكن أنه "أدرك وأتماثل مع ألم ومعاناة إسرائيل". ورحب بتشكيل حكومة الطوارئ في إسرائيل وقال إن "إسرائيل ستحصل على مساعدات أخرى بكل ما تحتاج إليه"، وأضاف بلينكن أنه "سنقف معا في هذا الوقت الصعب على البشرية. وسنزودكم بذخيرة وصواريخ اعتراضية للقبة الحديدية، وشحنة أولى قد وصلت وعتاد آخر في الطريق. وسنعمل مع الكونغرس كي تحصل الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية كلها على استجابة."

وقال وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، خلال مؤتمر صحافي مشترك ووزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت في تل أبيب، يوم الجمعة ١٠/١٣، " إنني هنا شخصيا من أجل التوضيح أن الدعم الأميركي لإسرائيل صلب كالحديد. وهذا ليس

وقت الحياد. ولا يوجد أي تبرير أبدا خاصة حيال هجوم حماس. ومن يريد سلاما في المنطقة ملزم بالتنديد بحماس وعزلها، وأن هذا الهجوم لم يكن باسم الشعب الفلسطيني أو التطلع الشرعي لدولة وسلام وأمن إلى جانب إسرائيل. ووحشية حماس تذكرني بداعش. ومثل داعش، لا يوجد لدى حماس أي شيء لتطرحه باستثناء الكراهية والموت"، وأضاف أوستن أن "الرئيس بايدن قال لنتنياهو إن الديمقراطيات تكون قوية أكثر عندما تنصاع لقوانين الحرب. وهذا وقت الحزم، لكن ليس الانتقام"، وتابع أوستن أنه "ننسق تحرير المخطوفين عن كثب مع إسرائيل."

وقال أوستن، خلال لقائه مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يوم الجمعة ١٠/١٣، أنه ""أنت تعلم أنني الذي خطط الحرب على داعش بداية، ونحن نعرف داعش جيدا، وما حدث هنا أسوأ مما رأيناه لدى داعش". وقال نتنياهو "إنني أثمن الموقف الحازم التي عبرتم عنه أنت والرئيس ووزير الخارجية والشعب الأميركي والإدارة الأميركية، وكرر نتنياهو أن "حماس هي داعش. وما قلته أنت وما قاله الرئيس، بمفاهيم كثيرة هو أن حماس أسوأ من داعش. وبالضبط مثلما اتحد العالم المتحضر من أجل محاربة داعش، على العالم المتحضر أن يتحد كي يساعدنا في محاربة حماس. وأعلم أنكم تقفون إلى جانبنا ونقدر هذا جدا"، وبدوره، قال أوستن "نحن معكم. ومثلما قال الرئيس، لديكم ظهرنا (أي الدعم الأميركي). وكان هذا أسبوع رهيب. وشهدنا الأفعال المروعة لهذه المنظمة الإرهابية."

وقد طالبت وزارة الخارجية الأميركية، يوم السبت ١٠/١٤، موظفيها ودبلوماسييها بالامتناع عن استخدام مصطلحات مثل "التهدئة" و"وقف إطلاق النار" و"استعادة الهدوء" و"وقف التصعيد" عندما يتعلق الأمر بالعدوان الإسرائيلي المتواصل على التوالي على قطاع غزة المحاصر، فيما يشهد القطاع فظائع ومجازر ترتكب بحق المدنيين. جاء ذلك في مذكرة داخلية عممت على موظفي الخارجية الأميركية، اطلعت عليها شبكة "سي إن إن" وموقع "هافينغتون بوس"، يوم السبت، فيما يتواصل الدعم الأميركي المطلق على الصعيدين السياسي والعسكري لإسرائيل.

ونقل وزيرا الدفاع والخارجية الأميركيان، لويد أوستن وأنتوني بلينكن، يوم الإثنين ١٠/١٦، رسائل من الإدارة الأميركية إلى الحكومة الإسرائيلية، خلال زيارتهما لتل أبيب تتعلق بالحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، ومطالبة بعدم توسيعها إلى حرب إقليمية، وفق ما ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، وسعى أوستن إلى التأكد من أن إسرائيل لن تبادر إلى هجوم ضد حزب الله. وتعهد في المقابل بأن الولايات المتحدة ستدخل طيارين وطائرات أميركية إلى الحرب في حال بادر حزب الله إلى هجوم ضد إسرائيل، وذلك في ظل رسو حاملتي طائرات أميركيتين قبالة سواحل لبنان، وأضافت الصحيفة أن بلينكن وأوستن نقلا رسالة أخرى تدعي أن الولايات المتحدة ستواجه صعوبة في دعم عملية عسكرية إسرائيلية في غزة، تكون مقرونة باستهداف شامل للمدنيين وبتشكيل خطر على السيادة المصرية، بادعاء أن الإدارة الأميركية لا تريد إضعاف الأنظمة العربية الحليفة لأميركا، وبينها مصر والأردن والإمارات والسعودية

كما أنهى الرئيس الأميركي، جو بايدن زيارته إلى إسرائيل يوم الأربعاء ١٠/١٨، بلقاء في مطار بن غوريون في اللد مع عدد من عائلات الأسرى في قطاع غزة. وقال بايدن إنه "فحور بأنني في إسرائيل، ولو لم تكن إسرائيل موجودة لتعين علينا أن نخترعها، ولا ينبغي أن يكون المرء يهوديا كي يكون صهيونيا". وأضاف أن "معلومات من البنتاغون" هي سبب تبنيه الادعاءات الإسرائيلية حول استهداف المستشفى المعمداني في غزة واتهام الفلسطينيين، بدوره، قال بايدن إنه "أريد أن تعلموا أنكم لستم لوحدكم. ومثلما أكدت سابقا، سنستمر في دعم إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها. وسنستمر في العمل بشراكة في المنطقة كلها من أجل منع أحداث تراجيدية مشابهة"، وتابع بايدن أن "مؤسسي الدولة قبل ٧٥ عاما تحدثوا عن أنها تستند إلى الحرية والقانون والسلام. والولايات المتحدة موجودة إلى جانبكم كي تدافع عن هذه الحرية وتؤيد السلام، اليوم وغدا وإلى الأبد، وأن أعدكم بذلك". وأضاف أنه "ستحصلون على كل شيء تطلبونه"

وقال الرئيس الأميركي، جو بايدن، ردا على سؤال صحافي إن على إسرائيل إرجاء هجومها البري على قطاع غزة إلى حين الإفراج عن المزيد من الأسرى المختطفين، قبل أن يتراجع عن تصريحه في وقت لاحق، ووفقا لما نقلت وكالة "رويترز" ردا على سؤال أحد الصحافيين، فإن بايدن أبدى دعمه لتأجيل الهجوم البري من جانب إسرائيل إلى حين الإفراج عن المزيد من الرهائن، وبعد وقت وجيز على تصريح بايدن، أصدر البيت الأبيض توضيحا جاء فيه أن الرئيس الأميركي "لم يقصد إرجاء الهجوم البري من جانب إسرائيل، إذ لم يسمع سؤال الصحافي كما يجب واعتقد أنه سُئل عما إذا كان يرغب في إطلاق سراح رهائن آخرين وأجاب بنعم."

**وفي السياق، قال بايدن خلال حفل لجمع التبرعات لحملته الانتخابية، إن الهجوم الذي نفذته حركة "حماس" يوم ٧ تشرين الأول على إسرائيل، كان يهدف إلى عرقلة التطبيع المحتمل للعلاقات مع السعودية، وأضاف "أحد أسباب تحرك حماس تجاه إسرائيل.. هو أنهم كانوا يعلمون أنني كنت على وشك الجلوس مع السعوديين."**

# ثانيا: انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

## أ- الشهداء والجرحى: -

طبقا لتقديرات التقرير الشهري لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، تسببت أنشطة الاحتلال الإسرائيلي العدوانية خلال الفترة موضع التقرير، تشرين الأول ٢٠٢٣، باستشهاد (٨٧٦٠) فلسطينيا؛ في محافظات الضفة بلغ عدد الشهداء ١٣٥ شهيدا أما في قطاع غزة ونتيجة العدوان والقصف العنيف الذي شنته إسرائيل على خلفية عملية " طوفان الأقصى" بلغ عدد الشهداء ٨٧٩٦ فلسطينيا (بينهم ٣٦٤٨ طفلاً، و٢٢٩٠فلسطينية).

كما جُرح ما لا يقل عن (٨٦٤) فلسطينيا خلال هذا الشهر بمختلف محافظات الضفة كان من بينهم ٩٧ طفلاً وجرح ٢٢٢١٩ في قطاع غزة.

**-العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٣ - أرقام ومعطيات - :-**

- بلغت حصيلة العدوان على غزة خلال هذا الشهر ٨٥٢٥ شهيداً، بينهم ٣٥٤٢ طفلا و٢١٨٧ سيدة، فيما أصيب نحو ٢١٥٤٣ مواطنا، خلال ٢٥ يوماً من الحرب فقط. وفق المكتب الإعلامي الحكومي الفلسطيني، ما زال نحو ٢٠٠٠ مواطن مفقودين تحت الأنقاض، لعدم توفر الإمكانات اللازمة لانتشالهم.
- من بين ضحايا العدوان ١٣٠ شهيداً من الكوادر الطبية، و٣٥ صحفياً و١٨ رجل إنقاذ من الدفاع المدني.
- ارتكبت قوات الاحتلال أكثر من ٩٢٦ مجزرة في حق عائلات فلسطينية، من أكبرها مجزرة مخيم جباليا التي راح ضحيتها المئات بين شهيد وجريح.
- أبيدت عائلات بأكملها جراء المجازر المرتكبة في حق المدنيين، إذ محيت ١٠٥٠ عائلة بأكملها من السجل المدني.
- في مساء ١٧ تشرين أول، ارتكب الاحتلال واحدة من أبشع المجازر في القطاع، إذ استهدف مستشفى المعمداني، ما أدى لاستشهاد أكثر من ٥٠٠ مواطن من بين المرضى والنازحين إلى المستشفى، أغلبهم من الأطفال والنساء.
- خلال العدوان خرج ١٢ مستشفى، و٣٢ مركز رعاية أولية في قطاع غزة عن العمل، إلى جانب تدمير ٢٥ مركبة إسعاف، جراء الاستهداف ونفاذ الوقود في ظل الحصار المطبق على القطاع، وعدم السماح بدخول الوقود منذ اليوم الأول لاندلاع الحرب.
- خلال اليوم الـ ٢٨ من هذا الشهر، قصف الاحتلال محيط مستشفى القدس بغارات متواصلة أدت إلى إلحاق أضرار في أقسام المستشفى، وتدمير المباني المجاورة في نطاق ٥٠ مترا، وتجدر الإشارة إلى أن أعداد المرضى والنازحين في المستشفى تتجاوز ١٤ ألفا، أغلبهم من النساء والأطفال.
- في ذات التاريخ، طال القصف محيط كل من المستشفى الإندونيسي ومستشفى الشفاء، اللذان يعدان أكبر المراكز الطبية في غزة، ومحيط مستشفى الصداقة التركي وهو المستشفى الوحيد المخصص لمرضى السرطان في غزة، ومستشفى الحلو ومستشفى العيون، ما تسبب في إلحاق أضرار في أقسام عدة تابعة للمستشفيات المذكورة.
- حذرت وزارة الصحة من خروج كافة مستشفيات القطاع عن الخدمة، في ظل عدم توفر الوقود وتواصل استهداف المستشفيات المتعمد والمسبوق بتحذيرات ومطالبات بالإخلاء.
- قتل الاحتلال ٢٥١٠ طالبا من مختلف المراحل التعليمية، واستهدف ٢١٢ مدرسة تعرضت لأضرار متفاوتة منها ٤٥ مدرسة خرجت عن الخدمة.
- تضرر نحو ١٦٢ مسجدا بفعل العدوان المتواصل على غزة، منها ٥٢ مسجدا تعرض للهدم الكلي و١١٠ جزئياً، إلى جانب استهداف ٣ كنائس.

- أجبر القصف نحو مليون ونصف مواطن على النزوح من منازلهم توزعوا على نحو ٢٤٠ مركز إيواء في كافة محافظات القطاع، فيما أسفر العدوان عن تضرر أكثر من ٢٠٠ ألف وحدة سكنية، وتدمير ٣٥ ألف أخرة بشكل كلي، إضافة إلى تدمير ٨٢ مقراً حكومياً وعشرات المرافق العامة.
- ارتكب الاحتلال مجازر في المناطق التي نصح سكان شمال غزة بالتوجه إليها، بوصفها مناطق آمنة، إذ أسفرت غارة جوية على مخيم المغازي الواقع في منطقة الجنوب، عن استشهاد ٤٥ شخصاً، مع الإشارة إلى أن المخيم يشهد تكدساً غير مسبوق للسكان بسبب لجوء الآلاف من مناطق الشمال إليه.
- يعاني القطاع الصحي من تدهور الوضع الإنساني، في ظل القصف المستمر والنقص الحاد للمؤن والغذاء والمياه والمواد الطبية ومستلزمات المستشفيات.
- استهدف خلال ٢٥ يوماً منذ بدء الحرب، ١١ مخبزا في القطاع، ستة منها في غزة، واثنان في جباليا، واثنان في المنطقة الوسطى ومخبز في خانيونس، ما أدى لاستشهاد وإصابة العشرات من المواطنين المصطفين في طوابير لساعات أمام الأفران للحصول على الخبز.
- كان برنامج الأغذية العالمي قدر في تاريخ ٣١ تشرين أول، أن المخزون الحالي من السلع الغذائية الأساسية في غزة تكفي لنحو سبعة أيام أخرى، ويتوقع أن يكفي المخزون المتوفر على مستوى المحلات التجارية لمدة خمسة أيام فقط.
- مع انتهاء شهر تشرين أول، أعيد تشغيل خط واحد من خطوط إمدادات المياه الثلاثة من "إسرائيل"، التي تخدم المنطقة الوسطى، للمرة الأولى منذ قطعها في ٨ تشرين أول، في حين استؤنف توفير المياه في مناطق النصيرات، والبريج، والمغازي والزوايدة.
- في ذات الوقت استمر قطع خط الإمداد الثاني من "إسرائيل" إلى غرب خانيونس، الذي توقف في ٣٠ تشرين أول، وكان يوفر في السابق ٦٠٠ متر مكعب في الساعة من مياه الشرب.
- كما استمر قطع خط الإمداد الثالث من "إسرائيل" إلى شمال غزة، منذ ٨ تشرين أول.
- منذ ٢١ تشرين أول، سمح بدخول ١٥٧ شاحنة مساعدات، اشتملت أغذية وأدوية وعبوات مياه، في حين أن القطاع كان يستقبل ٥٠٠ شاحنة يومياً قبل الحرب.

## ب- الأسرى والمعتقلين: -

طبقاً لتقديرات "دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، بلغ إجمالي الاعتقالات في شهر تشرين الأول ٢٠٢٣، ٢٠٧٤ (٢٠٧٤ بمحافظات الضفة) وكانوا موزعين كما يلي:

٣٢٦ القدس، ٣٩٣ رام الله، ٨٥ جنين، ٢٤ طوباس، ٦٩ طولكرم، ٥٩ قلقيلية، ٢٠٣ نابلس، ٢٣ سلفيت، ٧٥ اريحا، ٢٦٦ بيت لحم، ٥٥١ الخليل.

### -المصادقة على قانون يقلص مساحة عيش الأسرى الفلسطينيين تمهيدا لإقراره نهائيا:-

صادقت لجنة الأمن القومي في الكنيست يوم الثلاثاء ١٠/١٧، على مشروع قانون حكومي يقضي بزيادة الاكتظاظ في سجون الاحتلال التي يقبع فيها الأسرى الفلسطينيون وأن يناموا على فرشات على الأرض، تمهيدا للتصويت عليه بالقراءتين الثانية والثالثة.

ويدعي مشروع القانون أنه بذلك سيكون بالإمكان استيعاب أسرى جدد في السجون، رغم أن السجون التي يتواجد فيها الأسرى الفلسطينيون مليئة بالكامل.

وذكرت القناة ١٢ التلفزيونية، على أن إسرائيل تحتجز ٤ آلاف عامل من غزة في "منشأة أمنية" بادعاء التحقيق بشبهة مساعدة حماس في التخطيط لهجوم مقاتلي الحركة الواسع والمفاجئ، في السابع من الشهر الحالي.

وبحسب مشروع القانون، بإمكان وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، أن يعلن عن "حالة طوارئ في السجون" تسمح بتغيير ظروف أسر الأسرى الفلسطينيين. ويدعي مشروع القانون الذي ينص على ألا ينام الأسرى على أسِرّة يتم عندما لا يكون بالإمكان تزويد بسرير ولفترة "قصيرة بقدر الإمكان"، وأن الأسير الذي لم يزود بسرير سيتم تزويده بفرشة مضاعفة.

وقال المحامي غيل شبيرا، من هيئة الدفاع العام، معقبا إن "علينا أن نكون حذرين من ألا نشلّ المنطق والعقل المستقيم. ونحن نتواجد في فترة طويلة جدا وجرت مداولات حول الضائقة وحذرنا في حينه من المشكلة ولم يوضع حل لها. يجب أن يكون هناك إشراف برلماني على الأوقات والفترات والخطوات التي يتم اتخاذها."

وانتقدت المحامية ديبي غيلد – حيو، من جمعية حقوق المواطن، مشروع القانون، وقالت إن "للاكتظاظ والنوم على الأرض عواقب على التوتر داخل السجن. ويوجد تجاوز كبير جدا لحيّز معيشة الأسرى الذي ازداد حاليا بأكثر من ٣٠٠٠ مكان"، وشددت على أنه منذ بادية الحرب الحالية على غزة استهدفت حقوق الأسرى بشكل كبير.

## ت-اقتحامات لتجمعات سكنية: -

واصلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، تشرين الأول ٢٠٢٣، اقتحاماتها لتجمعات سكنية فلسطينية، ناهزت ـ بحسب تقرير لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية ـ الـ بلغت ١٢٥٦ وتوزعت على النحو التالي: -

٥٧ القدس، ٢٠٨ رام الله، ١٥٤ جنين، ٣٦ طوباس، ٨٥ طولكرم، ٧١ قلقيلية، ٢٣٤ نابلس، ٦٤ سلفيت، ٣٧ اريحا، ١٤١ بيت لحم، ١٦٩ الخليل.

## ث- انتهاكات ضد المقدسات: -

واصلت سلطات الاحتلال انتهاكاتها ضد المقدسات في المدينة المحتلة خلال شهر تشرين الأول ٢٠٢٣، وفي مقدمتها الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف؛ في تحد صارخ لجملة من القرارات الدولية ذات الصلة، التي أكدت على إسلامية وعروبة الموقع الشريف ونفت أي علاقة يهودية مزعومة به.

إذ رصد تقرير "محافظة القدس" اقتحام (٨٠٠٦) مستوطنًا، و(١٦,٢٥٥) أجنبيا تحت مسمى سياحة (من خلال وزارة سياحة الاحتلال الإسرائيلي) المسجد الأقصى المُبارك بحماية مشددة من قوات الاحتلال الخاصة المدججة بالسلاح. وهو الرقم الأعلى للاقتحامات خلال العام الحالي. وبذلك يكون ٤٩,١٦٨ مستوطنًا قد اقتحموا المسجد الأقصى المبارك منذ بداية العام ٢٠٢٣ وحتى نهاية شهر تشرين الأول.

## ج- مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة: -

واصل الاحتلال الإسرائيلي مصادرته، تدميره، واعتدائه على ممتلكات عامة وخاصة في أنحاء متفرقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ تم تسجيل (٢١ ) حادثة تدمير واعتداء على ممتلكات شملت إلحاق أضرار: بأثاث منازل، إلحاق أضرار بسيارات المواطنين، اقتلاع أشجار زيتون، هدم بركسات. كما شهد الشهر موضوع التقرير (١٦) حادثة مصادرة ممتلكات من ضمنها؛ سيارات مدنين، كاميرات تسجيل، ممتلكات شخصية، معدات، مبالغ مالية وغيرها.

## ح - أنشطة استيطانية وتهويدية:-

**تواصلت خلال الفترة، موضع التقرير، أنشطة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية والتهويدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة،** نستعرض منها: -

**-قامت قوات الاحتلال بأعمال التجريف في أراضي المواطنين المزروعة بأشجار الزيتون التابعة لبلدة دير إستيا، لتوسيع الشارع الاستيطاني المؤدي لمستعمرة "رفافا."**
**-قامت قوات الاحتلال في قرية جينصافوط، بأعمال التجريف في أرض المواطن: صالح عبد الرحيم حسين بشير، بهدف شق طريق استيطاني.**
**-شرعت قوات الاحتلال، بأعمال التجريف لشق طريق استيطاني في أراضي المواطنين افي منطقة ديريا التابعة لبلدة كفر الديك، وصولاً إلى مستعمرة "بدوئيل."**
**-قامت قوات الاحتلال، بشق طريق التفافي إضافي في أراضي قرية بورين.**
**-قامت قوات الاحتلال، بشق طريق استيطاني في أراضي المواطنين بمحاذاة مستعمرة "تكواع."**
**-جرفت قوات الاحتلال ٨ دونمات من أراضي المواطنين في منطقة ديرية التابعة لبلدة كفر الديك، بهدف توسيع مستعمرتي "بدوئيل" و"عيلي زهاف."**
**-افتتحت سلطات الاحتلال في مدينة القدس، متحفاً استيطانيا أسفل القصور الأموية قرب المسجد الأقصى في البلدة القديمة بمدينة القدس، بهدف الترويج للرواية الاسرائيلية المزورة.**

## خ- حواجز عسكرية مفاجئة، إغلاقات، وحصار:-

**واصلت قوات الاحتلال تضييقاتها المعهودة على التنقل الحر والآمن للمواطنين الفلسطينيين، داخل ومن وإلى وطنهم المحتل، ما يضطرهم الى سلوك طرق التفافية وبديلة، والتي عادةً ما تكون طويلة أو غير آمنة، وذلك في سعيهم للوصول الى أماكن عملهم أو قضاء حاجياتهم، حيث أقامت قوات الاحتلال (٤٥٠) حاجزًا مفاجئًا في الضفة الغربية، لتعطيل حركة المواطنين في عموم الضفة الغربية. وتوزعت الحواجز على المحافظات على النحو التالي:-**
**٢٦القدس، ١٠٤ رام الله، ٣ جنين ، طولكرم ٣، ٧١ قلقيلية، ٣١ نابلس، ٤١ سلفيت، ٩٨ اريحا، ٢٩ بيت لحم، ٤٤ الخليل.**

## د- هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية: -

**صعد الاحتلال أنشطته الخاصة بهدم منازل ومنشآت سكنية فلسطينية، وبخاصة في القدس المحتلة، والمنطقة المصنفة "ج" من الضفة الغربية المحتلة، الخاضعة لسيطرة احتلالية أمنية وإدارية؛ بما فيه بحجة البناء دون ترخيص، رغم ما هو معروف عنه من تشدده فيما يتصل بطلبات المواطنين منحهم تراخيص بناء، درجة أن يكون المنع هو الرد السائد، وحسب التقرير الشهري لـ"دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، هدمت آليات الاحتلال خلال تشرين الأول ٢٠٢٣ (٢٠) منزلا فلسطينيا، أجبر أصحابها على هدمها ذاتيا تفاديا لدفع ضرائب باهظة تفرضها سلطات الاحتلال.**

## ذ- انتهاكات المستوطنين: -

**واصل المستوطنون اليهود انتهاكاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم؛ مستفيدين في هذا السياق من دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر آب٢٠٢٣ وفق نتائج التقرير الشهري لـ" دائرة شؤون**

**المفاوضات الفلسطينية" (٤٠٨) اعتداءات شملت دهس مواطنين، رشق حجارة واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين.**

# ثالثا: الشؤون الإسرائيلية

تستعرض الشؤون الاسرائيلية أبرز القضايا محط الاهتمام الاسرائيلي، خلال الشهر موضوع التقرير، مُسلطة الضوء على مختلف القضايا الداخلية والخارجية، وكان أبرزها لهذا الشهر مقالة نشرها "مركز مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" تسلط الضوء على ما يحصل في الضفة الغربية في وقت الحرب توجه أنظار المجتمع الدولي نحو ما يجري في قطاع غزة، حيث تشهد الضفة الغربية حاليا أوسع حملة اعتداءات من قبل المستوطنين، بالإضافة إلى توسع جغرافي استيطاني، إذ تلعب مجالس المستوطنات دورا "ريادياً" في ذلك.

فيما يتناول التقرير الثاني لذات المركز الإجماع الحاصل نتيجة عملية " طوفان الأقصى" والذي يؤكد بأن ما حصل يوم ٧ تشرين الأول لم يكن مجرد خطأ استخباراتي أو عطل عملانيّ موضعيّ، وإنما كان نتيجة تراكمية حتمية تمثلت في انهيار شامل مدوٍ للرؤية الأمنية والسياسية التي تربعت على صدارة ما يمكن تسميته بـالفكر السياسي ـ الأمني وتحكّمت بمُخرجاته خلال العقود الأخيرة، لا سيما فشل ما عُرف إسرائيليا بـ"إدارة الصراع" و "تقوية حماس".

## أ- ماذا يحصل في مناطق "ج" في الضفة الغربية منذ بداية الحرب على غزة؟

لا شك في أن الحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة بنيامين نتنياهو على اطلاع بأنه لا "حسيب ولا رقيب" في الزمن الحالي على ما يجري في مناطق الضفة الغربية، وبأن رئيس "مجلس المستوطنات" صار له نفوذ أكبر من الجيش الإسرائيلي والإدارة المدنية. وفي ظل اتجاه أنظار المجتمع الدولي نحو ما يجري في قطاع غزة، تشهد الضفة الغربية حاليا أوسع حملة اعتداءات من قبل المستوطنين، بالإضافة إلى توسع جغرافي استيطاني، وتلعب مجالس المستوطنات دورا "ريادياً" في ذلك. هذه المقالة تسلط الضوء على ما يحصل في الضفة الغربية في وقت الحرب.

على الرغم من أن جبهات القتال الحالية هي قطاع غزة وشمال إسرائيل، إلا أن إعلان حالة الحرب يسري أيضا على الضفة الغربية، وتحديدا في المناطق "ج" حيث يعيش ما يزيد عن ٥٢٠ ألف مستوطن، وتقع مراكز القيادة الوسطى للجيش ومكاتب الإدارة المدنية .وبالتالي، فإن المستوطنين يرفعون من الجهوزية القتالية، ويتسلحون، ويقومون باعتداءات على الفلسطينيين بشكل يفوق في وتيرته كل السنوات السابقة. منذ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، شملت هذه الاعتداءات تهجيراً متعمداً ترافق في أحيان عديدة بالتهديد المسلح وطول مئات الفلسطينيين الذين يعملون في مجال الرعي والزراعة. ووقعت اعتداءات مسلحة أدت إلى استشهاد حوالي ٧ فلسطينيين برصاص المستوطنين. وتم إغلاق طرق ومنافذ تربط ما بين القرى الفلسطينية. ووقع اعتداء واسع النطاق على موسم قطف الزيتون، وأحيانا سرقة المحصول أو قلع الأشجار. بالإضافة إلى شق طرق إسفلتية بشكل ذاتي وبدون التنسيق عبر السلطات الإسرائيلية أو قيادة الجيش.

أما داخل مجتمع المستوطنين نفسه، فثمة تحولات لا بد من ملاحظتها أيضا. كباقي البلدات في إسرائيل، تلقت مجالس المستوطنات أسلحة شملت حوالي ٨٠٠٠ بندقية رشاش، وأجهزة اتصال وستر واقية وغيرها من العتاد. وتنتظم في كل مستوطنة مجموعة مسلحة من المستوطنين (لجان إنذار). وثمة جماعات من المسيحيين الصهيونيين في الولايات المتحدة (الأفنجيليين) الذين يرسلون عتادا وتجهيزات "دفاعية" للمستوطنين عن طريق التبرع ومد جسر جوي. كما أن معظم جنود الاحتياط في كتائب الجيش الإسرائيلي المنتشرة في الضفة الغربية هم من المستوطنين أنفسهم.

في تحقيق قامت به صحيفة" هآرتس"، قال مسؤول إسرائيلي بأن الحاكم الفعلي للضفة الغربية اليوم هم رؤساء المجالس المحلية للمستوطنات. رئيس كافة المجالس الاستيطانية، يوسي داغان، هو الشخصية الأبرز هنا. والفوضى التي صاحبت حالة الحرب ساهمت في تحويل داغان إلى الطرف الأكثر تأثيرا. وتأثيره لا ينحصر في معرفته باعتداءات المستوطنين ودعمه لتوسعهم بكل الأشكال القانونية وغير القانونية، وانما يمتد أيضا إلى مجال إقناع السلطات الإسرائيلية والجيش برعاية هذه الاعتداءات أو غض النظر عنها.

داخل الحكومة الإسرائيلية، لا يوجد حاليا أي خلاف بشأن ضم المناطق "ج". وبما أن الظروف السياسية والدولية التي سادت قبل ٧ أكتوبر كانت تمنع تنفيذ هذا الضم فعليا وقانونيا، فإن إحدى المهمات التي وضعتها هذه الحكومة أمامها هي الإسراع، وبشكل واسع النطاق، في فرض حقائق استيطانية جديدة على الأرض. لقد بدا هذا واضحا في تشريعات الحكومة، والخطط المصادق عليها، والميزانيات المرصودة، وسرعة التنفيذ في بناء الوحدات السكنية، وتطوير البنية التحتية والمرافق العامة للمستوطنين. صحيح أن كل هذا كان قائما منذ بداية ٢٠٢٣ (فترة تولي بتسلئيل سموتريتش مسؤولية الإدارة المدنية)، إلا أن ما يحصل في الضفة الغربية منذ بداية الحرب يوحي بحصول تحولات جديدة. وبحسب مسؤول عسكري إسرائيلي، فإن النفوذ المتصاعد للمستوطنين يمهد الطريق لواقع جديد قد يتمكن فيه المستوطنون المتطرفون والمسلحون من التصرف والتدخل في إدارة شؤون الضفة الغربية وممارسة التوسع الاستيطاني "بشكل مستقل" عن الإدارة المدنية أو القنوات الرسمية.

في هذا السياق، من المهم التأكيد أن ما يحصل داخل الضفة الغربية منذ ٧ أكتوبر ليس مجرد تصاعد حاد في كمية اعتداءات المستوطنين. بل إن هناك أيضا تحولاً مؤسساتياً في دور مجالس المستوطنات والتي باتت تتحلى أكثر من ذي قبل بصلاحيات، ومساحات عمل. يترافق ذلك، على ما يبدو، بـ "تفهم" من قبل الجيش الإسرائيلي بأن مجالس المستوطنات أيضا تمارس دورها في الدفاع عن "أرض إسرائيل" لكن بـ"طريقتها التوراتية الاستيطانية."

## ب- مؤسستان بحثيتان إسرائيليتان: أحداث ٧ أكتوبر أدّت إلى انهيار مفاهيم إسرائيلية مركزية أولها "إدارة الصراع" و"تقوية حماس"

"الطريق إلى إخفاق السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣"، أو "كيف وصلنا إلى يوم فقدان السيادة الإسرائيلية لنحو يومين كاملين"، حسبما وصفه أحد المحللين الأمنيين ـ الاستراتيجيين الإسرائيليين، هما اثنان فقط من بين عناوين كثيرة تُطرَح عبر صياغات مختلفة تبعاً لاختلاف خلفياتها وتوجهاتها ومقاصدها، لكنها تلتقي، كلها، في الإجماع على أن ما حصل يوم ٧ تشرين الأول لم يكن مجرد خطأ استخباراتي أو عطل عملانيّ موضعيّ، وإنما كان نتيجة تراكمية حتمية تمثلت في انهيار شامل مدوٍّ للرؤية الأمنية والسياسية التي تربعت على صدارة ما يمكن تسميته بـالفكر السياسي ـ الأمني وتحكّمت بمُخرجاته خلال العقود الأخيرة، وثمة من يحصرها في الفترة منذ عودة بنامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في ٢٠٠٩.

وضمن هذا الإجماع، ثمة إجماع آخر لا يقل أهمية يحيط بإحدى الفرضيات الأساس التي أضحت من المسلمّات المكرّسة في إسرائيل خلال العقود الأخيرة تحديداً وهي فرضية أن "اليمين قوي في الأمن". وإذا كان الانهيار الشامل قد أتى على الرؤية الأمنية ـ السياسية الأساسية، فمن المؤكد إذاً أن الانهيار قد طاول هذه المسلّمة أيضاً. وهذا هو بالذات مرتكز الأصوات التي بدأت تنطلق وتتعالى يوماً بعد يوم وباستمرار مُطالبةً دولة إسرائيل الرسمية، بمؤسساتها السياسية والأمنية خاصة، بالاستعداد لبلورة ووضع رؤية سياسية ـ أمنية جديدة يبدأ اعتمادها في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب، تكون غايتها المركزية: حماية أمن مواطنيها، بالدرجة الأولى .

ولتحقيق هذا الغرض، تشدد هذه الأصوات على أنه لن يكون ثمة مناص من النظر، الفحص والتدقيق، منذ الآن في جميع الأخطاء التي ارتُكبت سابقاً ثم الاستفاقة والتعقّل من الأوهام الخطيرة التي قادت الدولة الإسرائيلية وشعبها ومواطنيها إلى المذبح بصورة مباغتة. ويؤكد أصحاب هذه الأصوات أن هذه المهمة لن تكون سهلة على الإطلاق، ذلك أن "المعركة على الرواية" هي على أشدّها هذه الأيام، في ظل الحرب التي لا تزال مجهولة الأبعاد ومسارات التطور المستقبلي، إذ يسعى جميع المسؤولين المباشرين عن هذا الإخفاق التاريخي وشركاؤهم إلى ذر رماد "الانتصارات" و"المسؤولية" في عيون الجمهور الواسع بكل ما أوتوا من قوة ووسائل.

وفي رأي هؤلاء، أصحاب الأصوات المذكورة، أن تحديد المفاهيم المركزية التي شكلت قاعدة الرؤية الأمنية ـ السياسية التي مُنيت بالانهيار يشكل الخطوة الأولى الجدية والمطلوبة في مسيرة إعادة ترميم ما ينبغي ترميمه في العقيدة السياسية والأمنية الإسرائيلية، ثم في إعادة هيكلة الأجهزة، المنظومات والأذرع المكلفة بتطبيق هذه العقيدة في المستقبل.

**- "إدارة الصراع" أول المفاهيم المنهارة: -**

**في مقدمة هذه الأصوات التي نتحدث عنها الآن مشروع مشترك أطلقته مؤخراً مؤسستان بحثيتان إسرائيليتان هما "مؤسسة بيرل كتسنلسون"، التي تضع لها شعاراً يقول "نبني أسساً طويلة الأمد لمعسكر المساواة في إسرائيل"، و"مركز مولاد لتجديد الديمقراطية". والمشروع، الذي يأتي تحت عنوان "انهيار المفاهيم ـ الطريق إلى إخفاق أكتوبر ٢٠٢٣"، يسعى إلى رسم خارطة تفصيلية لهذه المفاهيم التي انهارت، فقادت بنفسها وبانهيارها إلى الإخفاق.**

**في هذه الخارطة عشرة مفاهيم أساسية هي التالية: ١. إدارة الصراع؛ ٢. تقوية حماس؛ ٣. من بحاجة إلى الولايات المتحدة والغرب؟؛ ٤. سلام بدون الفلسطينيين؛ ٥. ثمة جيش كافٍ للجميع؛ ٦. اليمين قوي في الأمن؛ ٧. الحوكمة هي الأساس؛ ٨. لا حاجة إلى قطاع ثالث قوي؛ ٩. التحريض لا يُضعف الأمن؛ ١٠. بالإمكان القيادة تحت عبء لوائح اتهام (في إشارة إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو)**

**المفهومان اللذان يترددان كثيراً في وسائل الإعلام وعلى ألسن السياسيين في إسرائيل منذ ٧ تشرين الأول هما (إدارة الصراع) و(تقوية حماس) باعتبارهما المفهومين المركزيين اللذين انهارا وأدى انهيارهما إلى هذا الإخفاق المريع .**

**يذكّر واضعو خارطة المفاهيم هذه بأن نتنياهو ظل يدّعي ويكرر طوال سنوات عديدة أنه بالإمكان حفظ الوضع القائم (الستاتوس كوو) الحالي في الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني إلى أبد الآبدين والعيش، بكل بساطة، من جولة قتالية إلى أخرى. في آذار ٢٠٠٩ عاد نتنياهو ليحتل سدة الحكم في إسرائيل وشرع، على الفور، في تطبيق مفهوم/ منهج "إدارة الصراع". في تشرين الثاني ٢٠١٢، شنت إسرائيل عدوان "عامود السحاب". وفي أعقابه، أعلن نتنياهو: "لقد أوصلنا رسالة واضحة إلى حماس". ثم في تموز ٢٠١٤ شنت إسرائيل عدوان "الجرف الصامد" وعلى أثره أعلن نتنياهو، مرة أخرى، أن "حماس تلقت ضربة قاسية". وفي أعقاب عدوان "حديقة مغلقة" الإسرائيلي في أيار ٢٠١٩، عاد نتنياهو وقال: "ضربنا حماس بقوة هائلة". وفي تشرين الثاني من العام نفسه، وفي أعقاب العدوان الإسرائيلي "حزام أسود"، أعلن نتنياهو: "أعداؤنا تلقوا الرسالة". وفي أيار ٢٠٢١ شنت إسرائيل عدوان "حارس الأسوار" وفي أعقابه قال نتنياهو: "لقد غيّرنا المعادلة". وفي أعقاب العدوان الإسرائيلي "سهم ودرع" في أيار ٢٠٢٣، بشّر نتنياهو الإسرائيليين بأن "حماس مرتدعة"، إلى أن وقع الهجوم على البلدات ومعسكرات الجيش في منطقة "بلدات غزة" في صباح يوم السبت السابع من تشرين الأول الأخير .**

**منذ عودته إلى مكتب رئيس الحكومة في العام ٢٠٠٩، كان مفهوم "إدارة الصراع" هو المفهوم الأمني المركزي والرائد الذي شكّل بوصلة نتنياهو والغالبية الساحقة من معسكر اليمين الإسرائيلي في كل ما يتصل برؤيتهم تجاه القضية الفلسطينية. وفقاً لهذا المفهوم، فإن الصراع هو أشبه بمرض مزمن والطريق الأصوب والأفضل للتعامل معه هو العلاج المرحلي كل فترة من الزمن، بحيث تمتنع إسرائيل عن اتخاذ أي إجراء جوهري وحاد على الساحة الفلسطينية، بينما يضطر الإسرائيليون إلى خوض "جولة قتالية" محدودة مرة كل بضع سنوات، الأمر الذي من شأنه أن يبقي الواقع الأمني في قطاع غزة وفي الضفة الغربية على حاله، في وضعه القائم.**

**يرتكز مفهوم "إدارة الصراع" على إيمان حكومة اليمين بأن الصراع مع الفلسطينيين لم يعد يشكل تهديداً أمنياً جدياً على دولة إسرائيل. وبينما تعامل نتنياهو ورهطه مع التهديد الإيراني باعتباره تهديداً وجودياً ومع تهديد حزب الله اللبناني بأنه تهديد دراماتيكي، فقد تعاملوا مع الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني بوصفه "مسألة ثانوية"، أو كما وصفه رئيس الحكومة السابق نفتالي بينيت بأنه "(ليس أكثر من) شظية في المؤخرة" ـ مسألة يُفضّل "إدارتها"، مع التسليم والرضى بوجودها، على المخاطرة بحلها: من الجهة الأولى ـ عدم السعي وعدم التقدم نحو تسوية مع أي طرف في الجانب الفلسطيني؛ ومن الجهة الثانية ـ عدم ضم المناطق الفلسطينية (الضفة الغربية، أساساً) إلى السيادة الإسرائيلية، وهو ما يحتّم استيعاب ملايين الفلسطينيين مواطنين في داخل إسرائيل وما سيثير معارضة دولية. أو، باختصار: تجنب اتخاذ أي قرار جوهري وتحويل تجاهل القضية الفلسطينية إلى عقيدة أمنية .**

في السابع من تشرين الأول في "العقد الأكثر هدوءاً في تاريخ الدولة"، كما وصف مؤيدو نتنياهو سنوات توليه رئاسة الحكومة الإسرائيلية، انهارت تباعاً، واحدة تلو الأخرى، جميع الفرضيات الأساس التي شكلت برج "إدارة الصراع" الذي تبين أنه ليس سوى برج من ورق، بل ثبت أيضاً أن فرضية القدرة على الإبقاء على الصراع على "نار هادئة" هي العقيدة الأمنية الأكثر تدميراً في تاريخ دولة إسرائيل.

**"تقوية حماس" انطوت على "استراتيجية تدمير ذاتي":-**

خلال الأعوام الـ ١٤ الماضية على وجه التحديد، اعتمدت حكومات اليمين في إسرائيل استراتيجية سياسية ـ أمنية ترتكز على "ضرورة تقوية حركة حماس" على حساب السلطة الفلسطينية بالأساس. ويعيد واضعو خارطة المفاهيم التذكير ببعض المحطات التاريخية ابتداء من حزيران ٢٠٠٧ حين استولت حركة حماس على مقاليد السلطة في قطاع غزة، ثم بعد ذلك بعامين اثنين، في آذار ٢٠٠٩، عاد نتنياهو إلى سدة الحكم في إسرائيل بعد قطعه تعهدات صريحة وحازمة للجمهور الإسرائيلي بأنه "سوف يقضي على سلطة حماس الإرهابية في قطاع غزة"، كما أعلن في أحد مهرجاناته الانتخابية في ذلك العام.

لكن نتنياهو وحكومات اليمين فيما بعد تصرفت، كما يؤكد واضعو خارطة المفاهيم أنفسهم، بصورة مناقضة تماماً لتلك التعهدات، إذ شرع، على الفور، في تطبيق استراتيجيته بشأن تقوية حركة حماس في قطاع غزة، باليد الأولى، وإضعاف السلطة الفلسطينية، باليد الثانية، وذلك من أجل تحقيق هدف مركزي واحد: تقليل فرص إقامة دولة فلسطينية بجانب إسرائيل والاضطرار إلى إخلاء مستوطنات إسرائيلية من المناطق الفلسطينية.

وفي نيسان ٢٠١٤ أوقفت الحكومة الإسرائيلية المفاوضات التي كانت تجريها مع السلطة الفلسطينية ولم يتم استئنافها حتى هذا اليوم. وقد تعمد نتنياهو تجنب اتخاذ أي قرار أو إجراء من شأنه تحسين مكانة السلطة الفلسطينية، بل عمد إلى فعل العكس تماماً، وهو اتخاذ إجراءات تهدف إلى إضعافها. "وبالرغم من استمرار التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وأجهزة الأمن الإسرائيلية، والذي أدى إلى منع عدد كبير من العمليات الفلسطينية ضد أهداف إسرائيلية، إلا أن حكومة نتنياهو واصلت تصوير السلطة الفلسطينية والتعامل معها باعتبارها جسماً متطرفاً يقوم بإجراءات دبلوماسية ضد إسرائيل تشكل إرهاباً سياسياً."

وعلى امتداد أعوام رئاسته للحكومة الإسرائيلية، والتي بلغت ١٤ عاماً حتى الآن، تميزت نظرة نتنياهو إلى حركة حماس بكونها "جهة مسؤولة بالإمكان التفاوض معها، بل والتوصل حتى إلى اتفاقات معها". فبعد كل "جولة قتالية" ـ عدوان إسرائيلي جديد على قطاع غزة ـ كان نتنياهو يتوصل إلى تفاهمات مع حماس، الأمر الذي رفع من شعبية هذه الحركة ومكانتها في نظر المجتمع الفلسطيني، في مقابل الحطّ من هيبة ومكانة السلطة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، واصل نتنياهو تقديم ما يسميه الإسرائيليون "جوائز" إلى حركة حماس، سواء أكانت تسهيلات مختلفة، تصاريح عمل، تحويل أموال ونقل بضائع وآليات وغيرها. "بل إن تقارير صحافية ذهبت إلى أبعد من ذلك حين تحدثت عن "حصانة شخصية" منحها نتنياهو إلى قادة حركة حماس، من خلال عدم مصادقته على خطط قدمتها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية غير مرة لاغتيال هؤلاء القادة، أو بعضهم، وخصوصاً بين الأعوام ٢٠١٨ ـ ٢٠٢٠."

ويقتبس معدو تقرير خارطة المفاهيم عن واحد من أبرز القادة العسكريين الأكثر يمينية في إسرائيل، وهو اللواء احتياط غرشون هكوهين، قوله إن "استراتيجية نتنياهو هي منع تحقيق خيار الدولتين، ولذا فهو يجعل حماس الشريك الأقرب إليه. على المستوى العلني ـ حماس هي عدو؛ أما على المستوى الخفي ـ فهي حليف". ولكن نتنياهو نفسه عاد واعترف علانية في العام ٢٠١٩ بأن استراتيجيته هي تقوية حركة حماس، وليس تصفيتها، وذلك حين قال: "إن من يريد إفشال إقامة دولة فلسطينية، يجب عليه أن يدعم تقوية حماس وتحويل أموال إلى حماس". وأضاف: "إن هذا هو جزء من استراتيجيتنا، الفصل بين الفلسطينيين في غزة والفلسطينيين في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)."

وأضافوا يقولون: "غير أن تقوية حركة حماس لم تكن استراتيجية نتنياهو الشخصية حصرياً، بل كانت أيضاً استراتيجية شركائه في اليمين الاستيطاني الذين ارتأوا تفضيل تقوية حماس في مقابل إضعاف السلطة الفلسطينية، انطلاقاً من الإيمان

**التوراتي بأن ' أرض إسرائيل الكاملة هي أرض موعودة للشعب اليهودي، ولذا فمن المحظور إجراء أية مفاوضات بشأنها'. وكل هذا، بكلمات أخرى، هو من أجل المستوطنات في الضفة الغربية. وقد عبر عن هذا الموقف الاستراتيجي خير تعبير زعيم حزب** الصهيونية **الدينية،** بتسلئيل **سموتريتش، الذي قال في العام ٢٠١٥ إن ' السلطة الفلسطينية هي عبء بينما حماس هي كنز.'"**

**وفي تشرين الأول ٢٠١١ تم تنفيذ صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة حماس والتي جرى في إطارها الإفراج عن ١٠٢٧ أسيراً فلسطينياً ـ كان بينهم ٢٨٠ محكوماً بمؤبدات من ضمنهم يحيى السنوار ـ في مقابل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت، الذي أمضى في الأسر لدى حماس في قطاع غزة خمس سنوات وأربعة أشهر بعد اختطافه من ثكنة عسكرية إسرائيلية في حزيران ٢٠٠٦. وقد شكلت تلك الصفقة حدثاً مؤسساً في تقوية حماس، كما يصفها معدو التقرير، بالنظر إلى الأهمية القصوى التي يوليها الشعب الفلسطيني عموماً إلى مسألة الأسرى الفلسطينيين.**

**وتابعوا: "منذ تلك الصفقة، اعتمدت حكومات اليمين الإسرائيلية آلية لمكافأة حماس في أعقاب كل جولة قتالية، وذلك بأموال قطرية. وتشير تقديرات غير رسمية إلى أنه منذ العام ٢٠١٩ حتى مؤخراً، سمحت إسرائيل لقطر بتحويل ما مجموعه أكثر من مليار دولار إلى حركة حماس في قطاع غزة، مما أتاح لها تعزيز قاعدتها الشعبية من جهة وتعزيز قدراتها العسكرية من جهة أخرى. وبتطبيقه لهذه الاستراتيجية، تقوية حماس في مقابل إضعاف السلطة الفلسطينية والمسار السياسي، أوجد نتنياهو معادلة تقول إن إسرائيل لا تفهم، ولا تكافئ، سوى لغة القوة! وفي صباح السابع من تشرين الأول الماضي، استخدمت حماس كل تلك القوة التي راكمتها في ظل حكومات اليمين، وبرعايتها ومساعدتها، لتنقلب استراتيجية تقوية حماس إلى استراتيجية تدمير ذاتي إسرائيلية ."**